نموذج ترخيص

أنا الطالبة: إسراء عبد الحفيظ محمد العودات أمنح الجامعة الأردنيـــة و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو اســتغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونيـــة أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

مناهج المفسرين المعاصرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: إسراء عبد الحفيظ محمد العودات

التوقيـــــع:

التاريـــخ: ٢٦/١/٢٠١٤م

مناهج المفسرين المعاصرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين

إعداد

إسراء عبد الحفيظ العودات

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد شكري

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التفسير



كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني - 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (مناهج المفسرين المعاصرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١.

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيـــــــــــع
الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري/ مشرفًا أستاذ علوم القرآن والتفسير	....
الأستاذ الدكتور أحمد فريد صالح أبو هزيم/ عضوًا أستاذ علوم القرآن والتفسير	....
الدكتور جهاد فيصل نصيرات / عضوًا أستاذ مشارك في علوم القرآن والتفسير	....
الأستاذ الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي / عضوًا خارجيًا أستاذ مساعد في جامعة العلوم الإسلامية	....

الإهداء

إلى كل من عشق الحياة لخدمة هذا الدين،،،

إلى من فاض عطاؤهم حتى عجزت عن شكرهم ،،،

إلى من كانوا عونًا وسندًا لي في هذه الحياة ،،، ومازالوا

إلى الحنان ونبض الفؤاد ،،،أمي وأبي،،،

حفظكم المولى وأعانني على برّكم

إلى سروري وفرحتي ،،، إخوتي وأخواتي

أروى ،، أسماء،، محمد،، الفاروق،، مصعب،، أنس،، أمان،، حماكم الله تعالى

إلى أول أخت لي في الله ،، هبة سعادة

إلى من عِشت معهم أياماً لاتُنسى،، إلى رفيقاتي

ديما،، آمال،، رشا،، رهام

أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل المولى العلي القدير أن ينفع به

ويجعله خالصًا لوجهه الكريم

إسراء

شكر وتقدير

تعجز كلمة الشكر عن التعبير عن عظيم الامتنان الذي أُكنه لأستاذي الفاضل الدكتور أحمد شكري لما قدّمه لي من المتابعة الحثيثة والتوجيه والإرشاد ولطفه الغامر لكل ما قدّم، جزاه المولى عني كل الجزاء، وقد أكرمني الله تعالى بإشرافه على رسالتي.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام لما سيقدمونه من نصائح وتقويمات ترفع مستوى الرسالة، وهم:

- د. أحمد فريد أبوهزيم، الجامعة الأردنية.
- د. جهاد نصيرات، الجامعة الأردنية.
- د. صلاح الخالدي، جامعة العلوم الإسلامية.

وأشكر أساتذتي الذين كانوا أهلاً لنا في كلية الشريعة طوال سنوات الدراسة، فلم يتوانوا في توجيه أو نصيحة في طريق العلم والحياة العملية وأخص بالذكر الدكتورة نماء البنا، والدكتورة نداء زقزوق، والدكتور محمد ريان أحسن الله إليهم وجزاهم الخير كله، كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة أحلام الزبن من كلية اللغة العربية لتوجيهاتها في الرسالة.

والشكر لأستاذتي نادية خربط التي تحملت ظروف دراستي وأنا في عملي، وكانت موجهةً لي، وللدكتور خالد أبوعمشة مديري الفاضل.

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

مناهجهم المفسرين المعاصرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين

إعداد

إسراء عبد الحفيظ العودات

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد شكري

الملخص

تُعد دراسة المناهج من أهم العلوم التي تُبرز الجهود المبذولة في العلوم المختلفة، ومنها دراسة المناهج لمفسري القرآن الكريم، لِما لها من دور في تحديد جهود المفسرين المتقدمين والمعاصرين، والمقارنة بينهما ودراسة أثر كل من هذه الجهود على الواقع ومدى تأثيرها في النفوس وإظهار روائع القرآن الكريم والكشف عن مكنوناته، وتساعد دراسة مناهج المفسرين في معرفة مواطن الخلل ومعالجته، كما أن معرفة الجِدة التي تضيفها هذه التفاسير من خلال دراسة مناهجهم تساعد في الارتقاء والتطوير.

وبناءً على ذلك قامت الباحثة بدراسة مناهج بعض المفسرين المعاصرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين، حيثُ قامت باختيار عدد من التفاسير المعاصرة واستقراء مواضع روايات الصحابة والتابعين وكيف تعامل المفسرون المعاصرون معها مع مقارنةٍ مختصرة لما كان عليه المفسرون المتقدمون.

وبعد الدراسة تم التوصل إلى أن المفسرين المعاصرين اهتموا بذكر هذه الروايات في تفاسيرهم على اختلاف الموضوعات، مع عدم أخذهم بحجيتها المطلقة، وبالنسبة لما هم عليه مع المقارنة مع المتقدمين كانوا أقل ذكر لها من حيث العدد، ولكن هذا لا يعني قلة اهتمامهم بها، وكما تبين من منهج سيّد قطب في التعامل مع هذه الروايات عدم اقتصاره على ما ذُكر عند المفسرين من الروايات ليذكر الكثير من واقع حياة الصحابة –رضوان الله عليهم– وتفاعلهم مع القرآن الكريم، وفي هذا زيادة على ما ذكره غيره من المفسرين المتقدمين.



المقدمة

الحمد لله على ما أنعم به وتفضّل، الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله حمداً كما يليق بجلاله وعظمة سلطانه، نحمده سبحانه، وصلاةً وسلاماً على نور الهدى أطهر الخلق وسيّد المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، والتابعين الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، اللهم إنا نستغفرك ونسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة، أما بعد:

فإن القرآن الكريم نورٌ وهدايةٌ يفيض من بركاته على كل من طلبها، والصحابة الكرام ﭫ عاشوا تنزله وفهموا معانيه وما كان منهم سوى تطبيقه والعيش في ظلاله ثقةً ويقيناً بما عندهم من الروعة والإعجاز، وأدركهم التابعون في ذلك فهماً وتطبيقاً، لذلك لهم من الفضل ما لهم، وكانت لأقوالهم وأفعالهم وفهمهم مِيزةٌ على غيرهم وكان على المفسرين الاهتمام بأقوالهم وإعطائها قيمةً في مجال التفسير، ولذلك جاءت الدراسة لبيان مناهج المفسرين في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين، وتم الاقتصار على المفسرين المعاصرين لمعرفة مدى اهتمامهم واعتبارهم لهذه الروايات مع العديد من الأمور التي تم وضعها كأداة لقياس مناهج المفسرين وقد تم توضيحها في محددات الدراسة، وبقيّة المقدمة كفيلة بالإيضاح.

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المناهج التي تعامل بها المفسرون المعاصرون مع روايات الصحابة والتابعين؟
2. ما هي الموضوعات المتعلقة بروايات الصحابة والتابعين في التفاسير المعاصرة ؟

3. ما مدى عناية المفسرين المعاصرين بصحة روايات الصحابة والتابعين؟

4. ما مدى اعتبار المفسرين المعاصرين لأقوال الصحابة والتابعين، وحجيتها في تفاسيرهم؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

1. الكشف عن مدى تفعيل روايات الصحابة والتابعين في تفسير القرآن الكريم عند المفسرين المعاصرين.

2. بيان مدى اهتمام المفسرين في العصر الحديث بهذه المرويات، وفي أي المواضيع.

3. تقديم تصورٍ واضحٍ عن مناهج المفسرين في التعامل مع مرويات الصحابة والتابعين.

أهداف الدراسة:

1. بيان مناهج المفسرين المعاصرين عند التعامل مع هذه الآثار.

2. بيان مدى اعتماد المفسرين المعاصرين لآثار الصحابة والتابعين في التفسير.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم تجد الباحثة دراسة تناولت مناهج المفسرين المعاصرين في التعامل مع الروايات الواردة عن الصحابة والتابعين بصورةٍ مستقلةٍ وعميقةٍ، ولهذا تطلبت الدراسة التطرق إلى الرسائل والكتب التي تحدثت عن مناهج المفسرين المعاصرين في التفسير بشكل عام، والتي تحدثت عن منهج مفسرٍ بعينه.

وهذه الكتب والرسائل تتمثل في:

1. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، للدكتور صلاح الخالدي، وقد تحدث في فصل مستقل عن التفسير في العصر الحديث من حيث طبيعته واتجاهاته وأعلامه، ولكنه عند حديثه عن التفسير في العصر الحديث واتجاهاته لم يتطرق لمناهج هذه الاتجاهات في تعاملها مع آثار الصحابة والتابعين.
2. المفسرون مناهجهم ومدارسهم، للدكتور فضل عباس، حيث تحدث الدكتور الفاضل في كتابه عن مناهج عدد من المفسرين المعاصرين، ولكنه لم يتطرق لمناهجهم في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين.

ويوجد العديد من الكتب التي تحدثت عن موضوعات متخصصة في مناهج المفسرين، وصلتها بالدراسة تكمن في حديثها عن مناهج المفسرين بصورة عامة، أما ما تُضيفه الدراسة المقدّمة إلى هذه الدراسات هو تسليط الضوء على مناهج المفسرين تحديداً في تعاملها مع آثار الصحابة والتابعين، ومن الأمثلة على هذه الدراسات:

- علم التفسير ومناهج المفسرين للدكتور كمال الدين عبد الغني المرسي.
- مناهج المفسرين، للدكتور مساعد مسلم آل جعفر.
- مناهج المفسرين، لمنيع عبد الحليم محمود.

ومن الدراسات السابقة المهمة الكتب والرسائل التي تحدثت عن منهج مفسرٍ معاصرٍ بعينه، وهي تشتمل على إحدى النماذج التي تم اختيارها في هذه الدراسة، وهذه الدراسات:

1. كتاب "المنهج الحركي في ظلال القرآن"، للدكتور صلاح الخالدي، وهذا الكتاب من أهم الدراسات المتعلقة بمنهج سيّد –رحمه الله– في تفسيره وتناول الدكتور في هذا الكتاب عدد من الموضوعات المتعلقة بآثار الصحابة والتابعين، وهذا الكتاب يمثل الجزء الثاني من

سلسلة مكونة من ثلاثة كتب تحدثت عن سيّد قطب، وهذه الكتب الثلاث في أصلها رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان " في ظلال القرآن دراسة وتقويم"، والكتاب الأول بعنوان " مدخل إلى ظلال القرآن" والثالث " في ظلال القرآن في الميزان".

2. رسالة "الاتجاه الفقهي في أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي" للباحث عبد الله الترابي، وهي إحدى الدراسات لأن الشنقيطي أحد المفسرين المختارين في الدراسة، وقد تحدث الباحث في جزء من الرسالة عن منهج الشنقيطي الذي تمت الاستفادة منه.

3. رسالة "تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجية ونقدية" للدكتور جمال أبو حسان، وهي إحدى الدراسات السابقة لذات السبب في الرسالتين السابقتين.

4. رسالة "الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير" لسعاد فهمي أبو غزالة، وقد تناولت جزئيات من منهج القاسمي متعلقة بالدراسة المقدمة، والقاسمي هو أحد المفسرين في هذه الدراسة.

5. رسالة " طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير" أنور يوسف مرار، وقد تناولت جزئيات من منهج طنطاوي وهي متعلقة بالدراسة المقدمة، فطنطاوي جوهري أحد المفسرين المختارين في الرسالة، أما باقي الرسائل التي تم الرجوع إليها فقد كانت درجة الإفادة منها أقل من هذه الرسائل.

منهج البحث:

المنهجان الأساسيان في الرسالة: المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي:

• المنهج الاستقرائي، حيث تعمد هذه الدراسة إلى استقراء روايات الصحابة والتابعين في كتب التفسير الحديثة.

• المنهج التحليلي، وذلك بتحليل كيفية تعامل المفسرين المعاصرين مع هذه الروايات.

وكان المنهج النقدي متّبعًا في مواضع من الرسالة وذلك بالتعقيب على بعض المذكور.

من الأمور المتعلقة بمنهج الدراسة:

* تجنب إطلاق الأحكام على المفسرين وتصنيفهم بناء على هذه الأحكام، وإنما اكتُفِي بدراسة مواضع الروايات والتعقيب عليها دون حكم على المفسر.

* عند ذكر نفس المثال في أكثر من موضع يتم ذكره في أول موضع وفي باقي المواضع يذكر باختصار مع الإحالة إلى الموضع الذي تم التفصيل فيه، وذلك لتجنب التكرار في الرسالة.

* تم تناول ما أُثر عن الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال ذكرها المفسرون المعاصرون تم تناولها في هذه الدراسة، والمصطلح المستخدم لآثارهم في الرسالة هو "روايات" وللتمييز بين روايات الصحابة والتابعين أُطلق على روايات الصحابة "الروايات الموقوفة" وعلى روايات التابعين "الروايات المقطوعة"، وهذا كما في اصطلاح المحدثين.

* من منهج الدراسة توضيح بعض الأمور من خلال الجداول والمخططات الرسمية، كالجدول الإحصائي لروايات الصحابة والتابعين في سورة البقرة المرفق في آخر الرسالة.

لما لهذا الموضوع من اتساع وحجم كبير كان من اللازم وضع محددات للدراسة لتكون أكثر منهجية وللخروج بنتائج واضحة، وتتمثل هذه المحددات في:

* الاتجاهات المعاصرة التي تمت دراستها هي الاتجاهات الملتزمة، والقصد من ذلك عدم شمول الدراسة للاتجاهات المتحررة كالحداثيين، والاتجاهات المخالفة للسنة كالشيعة.

* لما كان القصد أخذ نماذج من التفاسير في التعامل مع تراث الصحابة والتابعين –وذلك لكثرة المفسرين المعاصرين– كان من اللازم اختيار عدد من المفسرين باتجاهات مختلفة لدراسة مناهجهم في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين، وفي دراسة إحصائية قامت الباحثة بها لعدد من المفسرين المعاصرين تم التوصل إلى ما يزيد على ثلاث مئة تفسير معاصر بين تفاسير كاملة ومجزّأة، وتفاسير مطولة ومختصرة، والتفاسير التي تم اختيارها ستة:

1- محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي.
2- المنار لمحمد رشيد رضا.
3- الجواهر في تفسير القرآن لطنطاوي جوهري.
4- التحرير والتنوير لابن عاشور.
5- أضواء البيان للشنقيطي.
6- في ظلال القرآن لسيد قطب.

والسبب في اختيار المفسرين المذكورين أن كلًا منهم يمثل اتجاهاً مختلفاً عن الآخر، بحيث تشمل الدراسة أكبرَ عدد من الاتجاهات المعاصرة.

وفي بيان مناهج المفسرين الستة في التعامل مع الروايات سيتم توضيح الملامح العامة لمناهجهم، وبعض ما عُرف عنهم، ولن يتم الحديث عن حياتهم وعصرهم،–مع العلم بأن لمعرفة حياتهم وعصرهم أهمية كبيرة في فهم الدوافع والأسباب التي دفعتهم لكتابة ما كتبوه في تفاسيرهم، وذلك لعدم الإطالة، ولسهولة الرجوع للمصادر التي تحدثت عنهم.

* ولكثرة الروايات في سور القرآن الكريم تم التركيز على سورة البقرة لحجمها ولتنوع مواضيعها وشمولها، مع التطرق لسور أخرى كالأحزاب وقصار السور.

*** والأمور التي ستتم دراستها في مناهج المفسرين في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين تتمثل في:**

1- تأصيل المفسرين لمناهجهم في التعامل مع الروايات.

2- الإقلال والإكثار من الروايات.

3- طريقة تناول المفسرين المعاصرين للروايات.

4- الموازنة بين الصحيح والضعيف من الروايات.

5- المواضوعات المتعلقة بالروايات في التفاسير المعاصرة.

6- مصادرهم في الروايات، ومدى إشارتهم لهذه المصادر.

7- تمييز المفسرين المعاصرين بين الموقوف والمقطوع من الروايات.

8- تمييز المفسرين المعاصرين لأعلام المفسرين من الصحابة والتابعين.

9- حجية الروايات عند المفسرين المعاصرين.

خطة البحث:

تتكون الرسالة من فصول ومباحث ومطالب لتكون على الشكل الآتي:

التمهيد: تعريفات

الفصل الأول: روايات الصحابة والتابعين وملامح عامة لمناهج المفسرين المعاصرين

المبحث الأول: الصحابة والتابعون ورواياتهم.

المطلب الأول: فضل الصحابة والتابعين ومدارسهم في التفسير.

المطلب الثاني: روايات الصحابة والتابعين وموضوعاتها.

المطلب الثالث: روايات الصحابة والتابعين في التفاسير المتقدمة وحجيتها.

المبحث الثاني: ملامح مناهج المفسرين العامة.

المطلب الأول: محمد القاسمي.

المطلب الثاني: محمد رشيد رضا.

المطلب الثالث: طنطاوي جوهري.

المطلب الرابع: محمد الطاهر ابن عاشور.

المطلب الخامس: محمد أمين الشنقيطي.

المطلب السادس: سيّد قطب.

الفصل الثاني: روايات الصحابة والتابعين في تفاسير المعاصرين وموضوعاتها

المبحث الأول: روايات الصحابة والتابعين في التفسير.

المطلب الأول: عدد الروايات في كتب التفسير.

المطلب الثاني: طريقة عرض المفسرين للروايات.

المطلب الثالث: الموقوف والمقطوع عند المفسرين.

التمهيد (تعريفات)

المطلب الأول:المنهج.

عند تعريف أي مصطلح لابد من ذكر معناه اللغوي بدايةً، فهو الأساس والأصل، كما لابد من وجود معنى مشترك بين كل من المعنى اللغوي والاصطلاحي.

أولاً:المعنى اللغوي.

المنهج: من نَهَجَ بفتح الهاء وتعني: الطريق الواضح البيّن، أما نهِجَ بكسر الهاء تعني الانقطاع[1].

وقال ابن منظور في لسان العرب:"طريق نهجٌ: بين واضح، وهو النهج، (...) والجمع نهجات ونُهجٌ و نهوج (...) وطرقٌ نهجةٌ، وسبيل منهجٌ: كنهج، ومنْهَجَ الطريق: وضّحه، والمنهاج كالمنهج، وفي التنزيل:**(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً)(المائدة :48)** وأنْهَجَ الطريق: وضَحَ واسْتَبان وصار نهجاً واضحاً بيناً "[2].

ثانياً: المعنى الاصطلاحي.

بعد الرجوع والبحث في كتب المناهج التي كتبت عن المناهج بشكل عام ومناهج المفسرين بشكل خاص، وجدت الباحثة أن بعض الكتب التي تحدثت عن مناهج المفسرين لم تذكر تعريفاً للمنهج، مع العلم أن الدراسة منهجية، ومن أهم الأمور التي تتعلق بالدراسة المنهجية تعريف

---

[1] . ابن فارس، أبي الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (361/5)، وقال عن نهِج:" والآخر الانقطاع، وأتانا فلانٌ ينهج، إذ أتى مبهوراً منقطع النفس وضربت فلاناً حتى أُنهِج، أي سقط"

[2] . ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب،** دار صادر، بيروت لبنان، ط1، (383/2).

الكلمات المفتاحية ليرتكز عليها الباحث في بحثه، خصوصاً مع العلم بأن العلماء الذين كتبوا في مناهج المفسرين وعَّرفوا المنهج اختلفوا في تعريفه.

ومن خلال النظر في الكتب التي كتبت في المناهج، على تعدد مجالاتها واختلافها نجد أن كل باحث عَرّف المنهج ضمن المجال الذي كتب فيه.

ومن تعريفاتهم للمنهج هو:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[1].

وذكر الدكتور محمد إبراهيم شريف مفهوم المنهج التفسيري والاتجاه التفسيري فقال:" الاتجاه التفسيري، يدل أساسًا على مجموعة من المبادئ والأفكار المحددة التي يربطها إطار نظري، وتهدف إلى غاية بعينها، وإن دخلت هذا الاتجاه روافد وتيارات متنوعة لاتخرجه عن مساره المحدد، وشيء آخر يسمى المنهج التفسيري وهو يدل أساساً على الوسيلة المحققة لغاية الاتجاه التفسيري"[2].

وعرّف الدكتور فهد الرومي المنهج في كتابه "اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر" وذكر مفهوم الاتجاه والطريقة، وتعريفه للمنهج هو:" السبيل التي تؤدي إلى هذا الهدف المرسوم". أما الطريقة فهي:" الأسلوب الذي يطرقه المفسر عند سلوكه للمنهج المؤدي إلى الهدف أو الاتجاه"[3]، إلا أن الدكتور عندما كتب رسالته لم يكن تعريفه المذكور للطريقه

---

[1] . عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3(1977هـ)، وكالة المطبوعات، ص:5.

[2] . محمد إبراهيم شريف، بحوث في تفسير القرآن الكريم (تاريخة.اتجاهاته.مناهجه)، ط2(1406هـ-1986م)، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، ص:68.

[3] . فهد بن عبد الرحمن الرومي، **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، ط4 (1423هـ-2002م)، مكتبة الرشد-الرياض، (23،22/1).

والمنهج موافقاً تماماً لما سار عليه في الرسالة، فخلط بين المنهج والطريقه[1]، ومن المهم للباحث أن يلتزم بالقاعدة التي يبنيها لنفسه، ليكون مسار بحثه واضحاً محدد المعالِم للقارئ فيؤتي بذلك أكله.

عرف الدكتور صلاح الخالدي في كتابه "تعريف الدارسين بمناهج المفسرين" المنهج والطريقة وفرق بينهما فقال:" المنهج هو: الخطة المرسومة المحددة الدقيقة، التي تتمثل في القواعد والأسس والمنطلقات التي تعرف عليها المفسر، وانطلق منها في فهمه للقرآن الكريم والتي التزم بها في تفسيره له، هذه القواعد والأسس كانت ضوابط له ولتفسيره، حكمته وهو يتعامل مع كتاب الله ويفهمه ويفسره، فلم يخالفها ولم يخرج عنها.

أما الطريقة: فهي الأسلوب الذي سلكه المفسر أثناء تفسيره لكتاب الله، والطريقة التي عرض تفسير كتاب الله من خلالها"[2].

وقد بين الدكتور سليمان الدقور في رسالته تعريف المنهج وفرّق بينه وبين الاتجاه بعد مناقشة لآراء بعض الكاتبين[3] فقال:" وفي ضوء ما تقدم من الأقوال والآراء فإنني أؤكد أن هناك فرقًا كبيرًا بين الاتجاه والمنهج، ذلك لأن الاتجاه هو الذي يشكل أفكار الكاتب وآراءه والقيم التي يتعامل من خلالها. ولكي يحقق هذه الأفكار ويبث هذه الآراء والقيم فإنه يسلك

---

[1] . عند التطبيق في الرسالة جعل الطريقة –على اعتبار تعريفه– منهج كما في ص: 126، 306 وفي بعض المواضع من الرسالة يعود ويلتزم بما عرّف كما في ص:164، 193.

[2] . صلاح عبد الفتاح الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ط2 (2006م)، دار القلم– دمشق، ص:17.

[3] . ومن الذين ناقش آراءهم: عبد المجيد محمود في كتابه " الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري" بحيث لم يكن دقيقًا في تحديد التعريف، ينظر:
– عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، (1979م–1399هـ)، ص:11، وانظر رسالة د. سليمان الدقور ص:17.

طريقاً أو سبيلاً معيناً أو يتبع أسلوباً خاصًا يخدم من خلاله اتجاهه الذي تشبع به، وهذا ما يمكن تسميته بالمنهج "[1].

في نهاية الطرح لأقوال بعض الباحثين عن مفهوم المنهج وبيان الفرق بين المنهج وغيره من المصطلحات كالاتجاه والطريقة، تظهر عدة أمور:

1. وجود فرق بين كلٍ من المنهج والاتجاه والطريقة وعلى سبيل المثال يُلاحظ أن الاتجاه أعم من المنهج، على الرغم من أن العديد من الباحثين لم يفرقوا بينهما.
2. المنهج: هوالقواعد والأسس والمنطلقات التي يضعها الباحث (أو المفسر) للوصول إلى المعرفة المقصودة.
3. أهمية معرفة المنهج، لأن الكتابة وفق منهج محدد ومرسوم تجعل الباحث يسير في بحثه بدقة ووضوح وقوة، فيعلم أين يسير ويستثمر جهده في المكان الذي يريد، حينها يكون البحث أكثر جدوى من الذي بُحث بعيداً عن المنهجية.

كما لابد من الإشارة إلى أهمية بيان معنى المصطلحات، ليكون البناء العلمي مرتكزًا على قواعد واضحه، محددة المعالم للباحث والقارئ، مع العلم بوجود بعض الكتابات في مجال المناهج والاتجاهات، دون تحديد معنى لهذين المصطلحين[2].

---

[1] . د. سليمان محمد علي الدقور، اتجاهات التأليف ومناهجه في القصص القرآني، ص: 17.

[2] . من الكتب التي تحدثت عن المناهج أو الاتجاهات ولم تتعرض لمفهومهما :

1- علم التفسير ومناهج المفسرين، كمال الدين عبد الغني المرسي.
2- مناهج في التفسير، د. مصطفى الصاوى الجويني.
3- التفسير ومناهجه والنص وتفسيره ، السيد أحمد عبد الغفار.
4- اتجاهات التفسير في العصر الحديث، مصطفى محمد الحديدي الطير.

كما أن معرفة أهمية المناهج وأثرهما في دراسة العلوم يُهم الذي يكتب في المناهج ولذلك لابد من الإحالة إلى ما كتبه الدكتور سليمان الدقور في رسالته "اتجاهات التأليف ومناهجه في القصص القرآني"[1]، حيث تحدث عن أهمية المناهج والاتجاهات بكلام ذي قدر وأهمية.

المطلب الثاني: المعاصرة.

تحديد معنى المعاصرة بشكل دقيق ليس بالأمر الهين، فهو أمرٌ نسبي، ويختلف باختلاف العلوم، ولزيادة وضوح المعنى لابد من الرجوع لأصل الكلمة في اللغة.

العصر:"العين والصاد والراء أصولٌ ثلاثة صحيحة: فالأوَّل دهرٌ وحين، والثاني ضَغْط شيء حتَّى يتحلَّب، والثالث تَعَلُّقٌ بشيءٍ وامتساكٌ به. فالأوَّل العَصْر، وهو الدَّهر، قال الله تعالى:**(وَالعَصْرِ. إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)(العصر:1-2)**"[2]

ومن خلال البحث عن مفهوم المعاصرة, والتقليب بين صفحات الكتب, كان كتاب "الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام" للدكتور محمد عبد الرزاق أسود من أكثر الكتب -في حدود الاطلاع- التي تحدثت عن المعاصره بشكل مفصل, معرفًا للمعاصرة لغويًا وفي اصطلاح العلماء, وقد ميّز بين كل من علماء الحديث والفقهاء والمفكرين والأدباء في تحديدهم لمفهوم المعاصرة, وفي النهاية رجَّح أن المعاصرة تكون مع بداية الربع الثاني من القرن الرابع عشر الهجري حتى يومنا هذا (1325هـ, 1425هـ) حيث يقابله أوائل القرن العشرين الميلادي إلى بداية القرن الحادي والعشرين الميلادي

---

[1] . د. سليمان محمد علي الدقور، **اتجاهات التأليف ومناهجه في القصص القرآني**، ص: 20.

[2] . ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (340/4).

(1970م, 2004م) لأن تبلور الاتجاهات المعاصرة بدأ في هذا الزمن, أي قبل نحو مئة سنة, مع انهيار الخلافة العثمانية الإسلامية[1]

وبما أن الأمر نسبي ومحلٌ للخلاف فمن الممكن تحديد زماني للمعاصرة يخدم هذه الدراسة, والمفهوم الذي تم اختياره لهذه الدراسة والذي اختاره عدد من العلماء الفضلاء من المفسرين كالدكتور فضل حسن عباس –رحمه الله– هو أن المعاصرة تبدأ من محمد عبده المفسر ت:(1323هـ–1905م) فهو إمام النهضة التفسيرية, وكما ذكر الدكتور فضل عباس –رحمه الله–, أنّ سبب اعتبار تفسير محمد عبده بداية العصر الحديث للتفسير, هو ذاك البون الشاسع من حيث الموضوع والأسلوب في التفسير بينه وبين الألوسي ت:(1270هـ–1854م) الذي سبقه, كما أن مدرسته كانت النواة لجميع الاتجاهات التي اتسعت دائرتها فيما بعد, وأهمها الاتجاه البياني والفقهي والعلمي والعقدي والسياسي والاجتماعي والاتجاه الموضوعي[2].

ومن الذين أشاروا لذلك الرأي الدكتور صلاح الخالدي في كتابه "تعريف الدارسين بمناهج المفسرين" وذلك حينما قال إن العصر الحديث يبدأ من مطلع القرن الرابع عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي أو بداية القرن العشرين, وكان هذا العصر شديداً على المسلمين[3].

وبالإضافة إلى ما سبق هناك العديد ممن تحدثوا عن المعاصرة عند المفسرين وأنها تبدأ من محمد عبده لاختلاف منهجه وأسلوبه عمّن سبقوه في تفسير القرآن، وليس في الدراسة هنا مجال لذكرهم تفصيلاً[1].

---

[1] . محمد عبد الرزاق أسود, الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام, دار الكلم الطيب, ط1 (1429هـ–2008م), ص:30.

[2] . د. فضل حسن عباس, التفسير أساسياته واتجاهاته,مكتبة دنديس, ط1(1426هـ–2005م), ص:253,254.

[3] . ينظر صلاح الخالدي, تعريف الدارسين بمناهج المفسرين, دار القلم– دمشق– ط2 (2006م–1427هـ), ص:561.

الفصل الأول: روايات الصحابة والتابعين وملامح عامة لمناهج المفسرين المعاصرين.

إن بيان فضل الصحابة والتابعين وتميزهم على غيرهم، وبالتالي معرفة قيمة رواياتهم، من المقدمات المهمة لدراسة مناهج المفسرين المعاصرين في التعامل مع رواياتهم، كما أن الاطلاع على تعامل المفسرين المتقدمين مع روايات الصحابة والتابعين –وإن كان مختصرًا– مهم للدراسة المقدمة، وهذا ما سيتم بيانه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الصحابة والتابعون ورواياتهم:

المطلب الأول: فضل الصحابة والتابعين ومدارسهم في التفسير.

القصد من هذا المطلب تعريف الصحابة والتابعين، وبيان فضلهم، وتميزهم على غيرهم وخيريتهم، وبيان مدارسهم في التفسير.

أولاً: تعريف الصحابة والتابعين وفضلهم.

مع أن الصحابة والتابعين غنيون عن التعريف كان من اللازم بيان تعريفهم.

---

[1] . من الكتب التي حددت المعاصرة ينظر:

1–عبد المنعم النمر, التفسير كيف نشأ وتطور حتى انتهى إلى عصرنا الحاضر, دار الكتب الإسلامية, المصري, اللبناني, ص:130

2–مصطفى محمد الحديدي الطير, اتجاهات التفسير في العصر الحديث, مجمع البحوث الإسلامية, الأزهر, ص:21

3–بهاء الدين خرماشي, التفسير والتفاسير الحديثة, دارالروضة, ط1(1411هـ–1991م), ص:8=

= 4– فهد بن عبد الرحمن الرومي, اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر, ط4 (1423هـ–2002م), مكتبة الرشد–الرياض, (9/1)

5– محمد رجب البيومي, النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين, دار القلم –دمشق–, (17/1)

6– د.علي مراد, الإسلام المعاصر, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ص:31

7– د.بدوي طبانة, التيارات المعاصرة في النقد الأدبي, مكتبة الانجلو المصرية, ط2, ص:11

8– د.فهمي توفيق مقبل, رواد الإصلاح في العصر الحديث, الدار الأكاديمية– بيروت, ط1(1415هـ–1995م).

الصحابة –رضوان الله عليهم جميعاً– وفضلهم .

كل مسلم رأى النبي –صلى الله عليه وسلم– فهو من الصحابة، وقال البخاري في صحيحه :"مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهْوَ مِنْ أَصْحَابِهِ"[1] وفي تعريف الصحابي وتحديد من هو أراء وأقوال أخرى نظراً للاختلاف في الأمور المعتبرة، هل من رآه رؤية من الصحابة ؟، أم من روى عنه حديثاً أو كلمة، أو هو من طالت صحبته، إلى غير ذلك من الاعتبارات[2].

الصحابة –رضوان الله عليهم– كلهم عدول عند أهل السنة من جمهور الفقهاء من المحدثين والفقهاء والأصوليين، ومعنى عدالتهم استقامتهم على الدين وائتمارهم بأوامره وانتهاؤهم عن نواهيه، كما أنهم لا يكذبون على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وذلك لما اتصفوا به من قوة الإيمان.

وعدالتهم ثابتة معلومة من القرآن الكريم والسنة النبوية، أما القرآن الكريم فقوله تعالى:(**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**)**(التوبة: 100)** وقوله تعالى:(**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) (الفتح: 18)** وهم أهل بيعة الرضوان، **وقوله سبحانه:(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي**

---

[1] . ابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (ت: 643هـ)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1(1422هـ– 2001م)، صيدا بيروت، ص:147، وينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت : 256هـ)، الجامع الصحيح، دار الشعب، القاهرة، ط1(1407 – 1987)، (2/5).

[2] . للتفصيل يُنظَر: – ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص:147– 151.

– شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 (1403هـ)، ص: 93–125.

– محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة– المملكة العربية السعودية، ط1 (1403هـ– 1983م)، ص:490–497.

وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (الفتح:29)، **وقوله تعالى:(لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (8) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (9))(الحشر:8)** إلى غير ذلك من الآيات الكريمة الواردة في فضلهم وعدالتهم[1].

أما فضلهم في السنة النبوية الشريفة فقد بين ذلك رسول الله -صلوات الله وسلامه عليه- في أحاديثه الشريفة فقال -صلى الله عليه وسلم-:**(إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ). قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِى أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةً (ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يُوفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ)** (رواه مسلم)[2].

وقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم:(لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ، وَلاَ نَصِيفَهُ) (رواه البخاري)[3].

على ضوء ما سبق من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة يظهر لنا فضل الصحابة الكرام وأنهم عدول يستحيل عليهم الكذب، وقد وصفهم القرآن الكريم بالصادقين، فهم شاهدوا التنزيل وعاصروا الوحي، وتربوا على يد خير خلق الله النبي محمد -صلوات الله وسلامه

---

[1] . محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص:499،500.

[2] . مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الجبل – بيروت، كتاب: فضائل الصحابة، باب:فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم(6638)، (185/7).

[3] . محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، دار الشعب- القاهرة، ط1(1407هـ- 1987م)، كتاب: بدء الوحي، باب: مناقب أبي بكر، حديث رقم(3673)، (10/5).

عليه-، وتحملوا وعانوا ما عانوه في سبيل نشر الإسلام وانتصار الحق، وبعد وفاته -صلى الله عليه وسلم- حملوا على عاتقهم حفظ الشريعة وتبليغها، ومن مآثرهم جمع أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- للقرآن الكريم و نسخ عثمان بن عفان -رضي الله عنه- القرآن الكريم، والفتوحات الإسلامية التي قام بها الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-، ففضلهم لا يختلف فيه اثنان عاقلان مؤمنان، وسيرتهم ملأت الكتب الإسلامية بمختلف مجالاتها ومراحلها فرضوان الله عليهم جميعاً .

التابعون الكرام وفضلهم.

التابعي هو الذي لقي الصحابي، وإن لم تطل صحبته له، وبعض العلماء كالخطيب لم يكتف بمجرد اللقاء، ورأى أنه لابد من طول الصحبة والرواية عنه، بخلاف الصحابي فإنه يكتفي فيه بمجرد اللقاء[1].

وقد ورد فضل التابعين وتميزهم على غيرهم ممن أتى بعدهم في الحديث النبوي الشريف فقال – صلى الله عليه وسلم- « **إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** » (سبق تخريجه)، فقد عاصروا خير القرون وخيرة البشر بعد الأنبياء والرسل -عليهم السلام- الصحابة الكرام، وكان استقاؤهم للشريعة من منابعها الأصيلة ممن عاصروا الوحي وشهدوا التنزيل، وحملوا لواء التبليغ بعدهم، وشاركوا في الفتوحات.

---

[1] . محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص:540- 542، وممن ناقش هذه القضية:

- ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص:152-153.

- محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، دار الوطن للنشر- السعودية، ط1(1420هـ-1999م)، (1/45-48).

- قاسم عبد العزيز عبد الدايم خميس، أقوال الصحابة ومدى حجيتها عند الأصوليين وأثرها في اختلاف الفقهاء، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ط(1422هـ-2002م)، ص:185-216.

ثانياً: تميزهم على غيرهم وخيريتهم.

بناءً على ما سبق فإن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين الكرام تميزوا على غيرهم ممن حملوا الشريعة، وبلّغوها مع صفاء ونقاء المصدر، وصدق إيمانهم في زمنهم الذي عاشوا فيه.

وكان الصحابة –رضوان الله عليهم– يحرصون غاية الحرص على حفظ ما ينزل من القرآن ليعيشوا به ويطبقوه، وكانوا يعلمون من أسراره الكثير، لكونهم عرباً خلصاً، متمتعين بمزايا هذه العروبة من صفاء القلوب، وذكاء العقول، وفطنة الأذهان ، وقوة الحافظة ولأنهم شاهدوا الوحي والتنزيل، وعلموا من الظروف والملابسات ما لم يعلمه غيرهم، وسمعوا من النبي – صلى الله عليه وسلم– ما لم يسمعه غيرهم، ورأوا من أحواله ما لم يره غيرهم، فابن مسعود –رضي الله عنه– كان من أعلم الصحابة بعلوم القرآن، وقد روى البخاري عنه أنه قال:(والله الذي لا إله غيره ما من آية من كتاب الله إلا وأعلم أين نزلت؟ وفيم نزلت؟ ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه المطي لركبت إليه)[1]، وإن خفي عليهم من القرآن شيء لم يدركوه بفطرتهم اللغوية، ومعارفهم المكتسبة، رجعوا فيه إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– فعلمهم إياه، كما حصل في سؤالهم عن معنى قوله تعالى **(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ)** حيث قَالُوا أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ –صلى الله عليه وسلم–:(لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ إِنَّمَا هُوَ كَمَا

[1] . البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: بدء الوحي، باب: القراء من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم–، حديث رقم(5002)، (230/6).

قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ **(يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)(لقمان: 13))**.[1]، وغيرها من الأمثلة الكثير[2]،

من الذين أبدعوا في الحديث عن خيرية الصحابة الكرام سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق" عندما تحدث عن جيل قرآني فريد وهم الصحابة الكرام، وبدأ حديثه بتساؤل وهو: هل السبب في هذا الجيل الفريد بذلك العدد الضخم في مكان واحد هو وجود الرسول –صلى الله عليه وسلم– ؟!، وبعد أن نفى ذلك ذكر أهم أسباب تفردهم، وهي:

1. كان النبع الذي استقى منه ذلك الجيل هو نبع القرآن، القرآن وحده، وهديه –صلى الله عليه وسلم– الذي يعتبر أثراً من آثار ذلك النبع.
2. المنهج الذي سار عليه الصحابة الكرام وهو منهج التلقي للتنفيذ، لا للاستكثار من زاد الثقافة لمجرد الثقافة والترف الفكري، ولا للإضافة إلى الحصيلة العلمية والفقهية محصولاً زائداً، وهذا منهج سار عليه من بعدهم من الأجيال.
3. العزلة الشعورية التي عاشها الصحابة الكرام بين ماضيهم في الجاهلية وحاضرهم في الإسلام، فكانوا يتلقون هدى الإسلام الجديد بكل تَسليم، على عكس الشعور اتجاه الحياة الجاهلية التي عاشوها في الماضي[3].

والتابعون هم الأقرب إلى هذه الخيرية التي عاشها الصحابة الكرام، وهم الأقرب إلى النبع الأصيل بعد الصحابة الكرام، لذا هم خير القرون بعد قرن الصحابة الكرام.

---

[1] . البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: بدء الوحي، باب: ما جاء في المتأولين، حديث رقم(6937)، (23/9).

[2] . محمد بن محمد أبوشهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار الجيل- بيروت، ط(1412هـ- 1992م)، ص:27،28، (بتصرف).

[3] . ينظر: سيد قطب (ت:1386ه)، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت، ط10(1403هـ-1983م)، ص:11-19.

الكلام في هذه الرسالة يدور حول مرويات الصحابة والتابعين وآثارهم في التفسير وكيف تعامل المفسرون المعاصرون مع هذه الآثار، فقد كانت لهم اجتهاداتهم في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى نقلهم الحديث عن المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، وهذه الآثار الواردة عن الصحابة -رضوان الله عليهم- تسمى في علم الحديث بالموقوف، أما الواردة عن التابعين فتسمى بالمقطوع[1] وسيتم الحديث عنهما لاحقاً.

ثالثاً: مدارس التفسير زمن الصحابة والتابعين.

بعد انتشار الإسلام في مختلف أنحاء البلاد مع الفتوحات الإسلامية، تفرق الصحابة الكرام في الأمصار المختلفة، ليؤدوا ما حملوه على عاتقهم ويبلغوا الأمانة بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم-، التي هي من أشرف وأقدس الأمانات، وهي رسالة الإسلام وتعاليمة وأحكامه وأخلاقه، فكان لكل من الصحابة الكرام منهجه وطريقته في التبليغ التي أداها، وتلقاها التابعون بعدهم وتأثروا بهم ونهجوا نهجهم، وكان تبليغهم للأمانة قائماً على نقلهم لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من قوله أو فعله أو تقريره، أو اجتهادات في مسائل استجدت عليهم، أو تفسير لآيات لم يفسرها لهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يفسر القرآن الكريم كله[2] إنما فسر ما كان يسأل الصحابة الكرام عنه و ما يستشكل عليهم كما حصل مع عدي بن حاتم -رضي الله عنه- عندما استشكل عليه فهم **قوله**

---

[1] . ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ص:326،327.

[2] . ورد في هذه المسألة خلاف عند المتقدمين، هل فسر النبي -صلى الله عليه وسلم- القرآن كله أم أنه فسر القليل منه وقال بالقول الأول ابن تيمية وقال بالثاني السيوطي وغيره، مستدلين بأدلة من القرآن الكريم وآثار الصحابة الكرام كلٌ منهم على رأية، وقد ناقش هذه المسألة الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون واختار رأياً وسطاً بين الرأيين، للإستزادة ينظر :

- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الحديث- القاهرة، ط(1426هـ-2005م)، (1/46-50).

تعالى:(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ)، فقال لَمَّا نَزَلَتْ {حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ} عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلاَ يَسْتَبِينُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ:(إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ)[1]

وقامت المدارس التفسيرية في أشهر البلدان، وكان لكل مدرسة من هذه المدارس سماتها التي تميزها عن غيرها من المدارس تبعاً لإمام هذه المدرسة، فالمدرسة المكية اختصت بحبر الأمة ابن عباس –رضي الله عنه– الذي صرف جُل اهتمامه إلى علم التفسير، والمدرسة المدنية التي كانت مركزاً للخلافة ومقراً لكبار الصحابة الكرام، وأشهر من تفرغ فيها للحياة العلمية زيد بن ثابت وأبي بن كعب –رضوان الله عليهم–، إلى غيرها من المدارس التي اشتهر في كل منها صحابي أو أكثر ثم تبع نهجهم عدد من التابعين، ولزيادة التوضيح سيتم عرض المدارس التفسيرية وأشهر أئمتها من الصحابة الكرام والتابعين في المخطط الآتي مع الاعتماد في مصدر المعلومات على كتاب تفسير التابعين لمحمد الخضيري[2] لما فيه من جهد كبير بذله الكاتب في هذا المجال.

---

[1]. محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب: قول الله تعالى:(وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل)، حديث رقم(1916)، (36/3).

[2]. محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، (1/87–600)، (بتصرف كبير)

مخطط (1): مدارس التفسير

مدارس التفسير
المدرسة المكية
ابن عباس
مجاهد بن جبر
سعيد بن جبير
عكرمة البربري
عطاء بن أبي رباح
المدرسة المدنية
زيد بن ثابت
سعيد بن المسيب
محمد بن كعب القرظي
المدرسة البصرية
عمران بن حصين
أبو موسى الأشعري
أنس بن مالك
قتادة
الحسن البصري
أبو العالية
المدرسة الكوفية
عبد الله بن مسعود
إسماعيل السدي
إبراهيم النخعي
عامر الشعبي
التفسير في الشام
فلسطين (معاذ بن جبل)
حمص (عبادة بن الصامت)
دمشق (أبو الدرداء)
التفسير في اليمن
أبو عبد الرحمن الفارسي
طاوس بن كيسان
سمع طاوس من زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة رضي الله عنهم جميعاً
التفسير في مصر
عقبة بن عامر
مخطط (1)

ولعدم الإطالة في الحديث عن المدارس سيتم ذكر ملاحظات عامة عن المدارس وخاصة عن الصحابة والتابعين، والمهمة للباحثين في تفاسير الصحابة والتابعين أن يكونوا على علم بها:



ما يخص المدارس بشكل عام:

- من أكثر المدارس اشتغالاً بالتفسير المدرسة المكية ثم البصرية، ومن أقلها مدرسة المدينة وذلك هيبةً و ورعاً، ولكنها أكثرت من الاشتغال بالمغازي والسنن والآثار، كما أنها كانت مركز الخلافة ومقراً لكبار الصحابة الكرام.
- ومن أسباب كثرة الاجتهاد في المدرسة المكية وجود أستاذها عبد الله بن عباس – رضي الله عنه– وقد دعا له النبي –صلى الله عليه وسلم– بتعلم التأويل والفقه في الدين، أما المدرسة المدنية فربما كونها مقراً للكثير من الصحابة الكرام و اشتغالهم بنقل سنة رسوله الله –صلى الله عليه وسلم– أدت إلى قلة الاجتهاد وكثرة التورع.
- المدرسة البصرية أقدم من المدرسة الكوفية، وقد تأثرت المدرسة البصرية بالمكية لتولي ابن عباس إمام المدرسة المكية إمارة البصرة من قِبَل علي –رضي الله عنه– إلا أن التأثير لم يتعد إلى كل البصريين فإمام البصرة الحسن البصري لم يلق ابن عباس –رضي الله عنه–، ولكن أخذت المدرسة البصرية جانباً من علوم المدرسة المكية بعد أن زارها عكرمة وحدث بها، وكان الحسن لا يفسر ما دام عكرمة بالبصرة.
- تأثرت المدرسة الكوفية بشيخها عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– الذي كان شديد التحرج والورع في التفسير، والذي كان كثير الاشتغال بالقراءة والفقه والإفتاء.

<u>ما يخص الصحابة –رضوان الله عليهم– والتابعين :</u>

- تفاوت الصحابة الكرام في مجال التفسير من حيث كثرة الروايات وقلتها، وهذا يعود إلى العديد من العوامل التي قد نعرف بعضها ويخفى علينا بعضها، فعلى سبيل المثال قل المروى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان –رضوان الله

عليهم- مقارنة بابن عباس -رضي الله عنه-، لانشغالهم بأمور الخلافه مع قصر المدة وتقدم وفاتهم على خِلاف مدة خلافة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- .

- قد يأخذ التابعي عن صحابي من غير المدرسة التي ينتمي إليها، فسعيد بن جبير كما أخذ عن ابن عباس إمام المدرسة المكية أخذ عن ابن مسعود إمام المدرسة الكوفية، فكانوا يسافرون وينتقلون لطلب العلم.
- تفاوت التابعون في التفسير وفي الأخذ عن الصحابة الكرام من حيث قلة الروايات وكثرتها، كما أن لكل منهم منهجه الخاص وإن كانوا بنفس المدرسة، فعلى سبيل المثال مجاهد بن جبر كان كثير النظر والاجتهاد مقارنة مع عطاء بن أبي رباح وهذا يعود للعديد من العوامل، منها تخصص مجاهد وانقطاعه لعلم التفسير، أما عطاء فكان يتحرج من تفسير القرآن الكريم، بالإضافة إلى اشتغاله بالفقه والإفتاء، كما أن أصحاب مجاهد اهتموا بنقل تفسيره، وكان كثير الشغف بالسفر والترحال وملازمته لابن عباس -رضي الله عنه-، أما عطاء فقد قل الناقلون لتفسيره وقلت ملازمته لابن عباس -رضي الله عنه-.
- قد يرد خلاف من قِبل الكاتبين في تصنيف بعض التابعين إلى أي مدرسة ينتمون فمثلاً اختُلِفَ في سعيد بن جبير هل هو من المدرسة المكية أم الكوفية؟، وأبي العالية مع أنه من البصرة إلا أنه تأثر بالمنهج المكي، وكل ذلك يعود إلى تنقلهم من مكان للآخر، والأخذ من أكثر من مدرسة، فأبو العالية كان كثير التردد على مكة المكرمة[1].

---

[1] . ينظر: محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، (1/87-600) وللإستزادة في مدارس التفسير:

- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (1/92- 115).
- محمد بن محمد أبوشهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، دار الجيل- بيروت، ط1(1413هـ-1992م)، ص:57-64.

المطلب الثاني: روايات الصحابة والتابعين وموضوعاتها

أولاً: تعريف رواياتهم (آثارهم)

قبل الحديث عن آثار الصحابة والتابعين ورواياتهم لابد من التعريف بها عند اصطلاح المحدثين، وأطلق المحدثون اسم الموقوف على روايات الصحابة وأطلقوا اسم المقطوع على روايات التابعين.

الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابة–رضوان الله عليهم– ولم يتجاوز به إلى رسول الله– صلى الله عليه وسلم–، وسمي موقوفاً لأنه وقف به عند الصحابي، ولم يرتفع للنبي –صلى الله عليه وسلم–.

أما المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي. ويقال في جمعه: (المقاطع)، و(المقاطيع)[1].

والموقوف والمقطوع هو مدار هذه الدراسة، وكيف تعامل المفسرون المعاصرون مع هذه الروايات الواردة عن الصحابة والتابعين، ومن المهم قبل البحث بكيفية تعامل المفسرين المعاصرين مع هذه الروايات معرفة بعض الأمور عن هذه الروايات، ما هو تعريفها؟ كما سبق، وما المواضيع المتعلقة برواياتهم، وما مصادرهم في التفسير، وهل تعدّ الإسرائيليات من مصادرهم؟، وغيرها من الأمور التي سيتم بيانها في هذا المطلب.

ثانياً: الموضوعات المتعلقة برواياتهم.

المواضيع التي تناولتها روايات الصحابة والتابعين تندرج في الأمور الآتية[2]:

1. أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن الكريم.
2. أسباب النزول.

---

[1]. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، ص:326،327.

[2]. التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين، عزيزة طه عليوة، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، 2012م، ص:37–78.

3. الناسخ والمنسوخ.

4. القراءات.

5. معاني المفردات.

6. القصص القرآني.

7. فضائل القرآن الكريم.

ولكل من هذه المواضيع أهميتها في تفسير القرآن الكريم والكشف عن معانيه، وقد تم ذكرها للتنبيه عليها، وكتب علوم القرآن قديماً وحديثاً توسعت في بيان هذه الموضوعات، وتناولت قضاياها، وقد يتناول الكتاب موضوعاً واحداً كأسباب النزول للواحدي[1].

ثالثاً: مصادرهم في التفسير.

كانت مصادر الصحابة الكرام في التفسير: القرآن الكريم والسنة الواردة عن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– واجتهاداتهم الخاصة، ومن الأمور المساعده في التفسير معرفتهم بأسباب النزول واللغة وعادات العرب، أما التابعون فمصادرهم هي مصادر الصحابة

---

[1]. من كتب علوم القرآن التي تناولت هذه المواضيع :

- البرهان في علوم القرآن للزركشي.
- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي
- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني.
- مباحث في علوم القرآن لمناع القطان.
- القراءات المتواترة لمحمد حبش.
- المكي والمدني لمحمد شفاعت رباني.
- الناسخ والمنسوخ لابن حزم.
- التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين، عزيزة طه عليوة، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، 2012م، ص:37-78.

وغيرها من الكتب الكثير.

بالإضافة إلى أقوال الصحابة الكرام، ولعدم الإطالة سيتم بيان بعض القضايا السريعة المتعلقة بمصادرهم:

فسّر الصحابة الكرام القرآن بالقرآن كما فسّره سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– عندما فسر الظلم بالشرك في الرواية الواردة في صحيح البخاري: "عَنْ عَبْدِ اللهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ **(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ)** شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالُوا أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لاِبْنِهِ **(يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)** "[1].

لا يمكن القول بأن كل تفسيرٍ للقرآن بالقرآن مُعتَبر، فالربط بحاجة لجهد عميق وعلم ونظر، وهناك فرق بتفسير القرآن بالقرآن من ناحيتين، **أولاً:** تقيد المطلق وتخصيص العام ومن أمثاله كجمع قصص الأنبياء في المواضع المختلفة، **وثانياً:** ربط الآيات ببعضها البعض بسبب تشابه الكلمات في الآيتين المربوطتين دون النظر لسياق الآيات ومناسبتها وموضوعها.

وقد أشار لذلك الدكتور فضل عباس، وبين أنه لا يجوز في تفسير القرآن للقرآن تجاوز تخصيص العام وتقيد المطلق وبيان المجمل وتأويل الظاهر وغيرها مما درج على عده من بيان القرآن علماء الأصول، وحمل قصص الأنبياء والأمم السابقة بعضها على بعض، و بين خطورة تجاوز هذا الأمر[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها على تفسير القرآن بالقرآن من حيث تخصيص العام **قوله سبحانه :(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (البقرة: 228)**، فهذه الآية الكريمة يفهم

---

[1]. البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: بدء الوحي، باب: ما جاء في المتأولين، حديث رقم(6937)، (23/9).

[2]. ينظر: عباس، فضل، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، مكتبة دنديس، عمان– الأردن، ط1(1426هـ– 2005م)، ص:187.

منها أن كل مطلقة لا بد أن تعتد، ولكن هذا الحكم يجب تخصيصه كما جاء في **قوله :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) (الأحزاب: 49)**[1].

وفي تفسير القرآن بالسنة النبوية يُنظر فيه إلى صحة السند لأنه لا شك في الحجية، ومن الأمثلة على ذلك تفسيره –صلى الله عليه وسلم– للقوة بالرمي **قال رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ:((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْىُ أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْىُ أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْىُ)**[2]، وفي تفسير القرآن الكريم باجتهادات الصحابة الكرام والتابعين كلام في الصفحات القادمة –بإذن الله– عند الحديث عن مدى اعتبارها وحجيتها، ولا شك في أن معرفة الصحابة الكرام بأسباب النزول تساعدهم في التفسير لمعرفتهم بأجواء نزول السورة، واللغة أيضاً.

وقبل الانتهاء من موضوع مصادر الصحابة في التفسير لابد من طرح أحد التساؤلات، وهي "هل كانت الإسرائيليات أحد مصادر التفسير في عهد الصحابة الكرام؟"، مع العلم بأن النقاش طال في هذه القضية، وكان الاعتماد في الآراء المتباينة على الأحاديث التي نبهت على عدم تصديق أهل الكتاب وتكذيبهم، والتحديث عنهم دون حرج[3]، وفَهمُ الصحابة

---

[1] . المرجع السابق: ص:187.

[2] . مسلم، صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت– لبنان، كتاب: الإمارة، باب: فضل الرمى والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه، حديث رقم(5055)، (52/6).

[3] . من الأحاديث التي دار حولها الخلاف:

1– عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلاَمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : لاَ تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ} الآيَةَ. (صحيح البخاري كتاب: بدء الوحي، باب:{قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا}، حديث رقم (4485)، 25/6.

2– عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. (صحيح البخاري كتاب: بدء الوحي، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم(3461)، 207/4.

الكرام لها، والروايات عن الصحابة الكرام في أخذهم عن أهل الكتاب، مع قيام العلماء بالتوفيق بين الأحاديث الواردة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وتوجيهها.

وفي اعتبار الإسرائيليات مصدراً من مصادر التفسير مزلقٌ خطير، وورود بعض الروايات عن الصحابة الكرام في الحديث عن أهل الكتاب لايعني اعتبارهم لها مصدراً، وعلى فرض صحة ما نقل عنهم من الإسرائيليات، هل عُلم سبب روايتهم لها والأحوال التي صاحبتها؟، وهل رويت على سبيل الرفض أو النقد أو المناظرة أو التصديق؟![1]، وفي رأي الباحثة يستحيلُ على الصحابة الكرام الذين شاهدوا التنزيل و آمنوا ببلاغته وفصاحته وإعجازه أن يشغلهم أمرٌ آخر عنه، أو أن يبحثوا عن مصدر أقل بلاغة من القرآن الكريم ليفسروا به معانيه، وهم أهل البلاغة والفصاحة، بالإضافة إلى أن اعتبار الإسرائيليات مصدراً من مصادر التفسير يعطيها من القيمة والأهمية ما ليس لها، حتى وإن كان هذا المصدر أقل أهمية من غيره كما ذكر ذلك الدكتور محمد الذهبي[2] عندما ذكر أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى المصدر الرابع من مصادر التفسير مع تنبيهه على أنه أقل أهمية من غيره، وأنه كان مصدراً ضيقاً محدوداً، وأن أخذهم كان فيما يتفق مع عقيدتهم وما عارض رفضوه، أما ما هو مسكوت عنه كانوا يسمعونه من أهل الكتاب ولا يحكمون عليه بصدق أو كذب امتثالاً **لقوله –صلى الله عليه وسلم–:(لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)**[3]، ثم يتابع الذهبي هذه القضية عند حديثه عن التفسير بالمأثور وبيانه لمبدأ دخول الإسرائيليات وأنه يرجع إلى عهد الصحابة الكرام[4].

ومن يدقق النظر في بعض كلامه يلحظ بعض التناقض، ففي بداية الأمر ذكر أن الصحابة لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شيء، ولم يقبلوا منهم كل شيء، بل كانوا يسألون عن

---

[1] . للتفصيل ينظر: تقرير للباحثة "سوسن هكوز" عن الإسرائيليات.

[2] . ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، دار الحديث، القاهرة، ط(2005م)، (56،57/1).

[3] . سبق تخريجه ص: 34.

[4] . محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (150/1، 151).

أشياء لا تعدو أن تكون توضيحاً للقصة وبياناً لما أجمله القرآن منها، مع توقفهم في الحكم على صدقه أو كذبه، ثم يذكر بعد ذلك أنهم لم يكونوا يسألون عن الأشياء التي يشبه السؤال عنها نوعاً من اللهو والعبث، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف واسم الغلام الذي قتله الخضر[1]، وهذه الأمور هي التي سكت عنها القرآن الكريم، ليعلمنا منهجية مهمة، وهي أخذ موطن العظة والعبرة من القصص دون الخوض في التفاصيل، ولو كان في ذكرها أهمية لذكرها القرآن الكريم، ولا تعتقد الباحثة أن الصحابة الكرام كانوا يغفلون عن هذا الأمر.

ذكر بعد ذلك الدكتور محمد الذهبي[2] روايات لصحابة كرام عند أخذهم عن أهل الكتاب أو سؤالهم، تُثبِت أن أخذهم لهذه الروايات كان ليس من باب اعتبارهم لها مصدراً، فقد كانوا يراجعون ويحاورون أهل الكتاب فيما ذكروا من روايات، كسؤال أبي هريرة –رضي الله عنه– لكعب الأحبار عن الساعة في يوم الجمعة التي لا يوافقها العبد المسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى إلا أعطاه إياه[3]، وغيرها من الأمثلة، ولايُغفل عن قول ابن عباس –رضي الله عنه– في استنكاره عن سؤال أهل الكتاب عندما قَالَ:(كيف تسألون أهل الكتاب عن

---

[1] . أشارت لهذا باحثة في بحث لها من جامعة النجاح في نابلس قسم أصول الدين، وعنوان البحث (هل الإسرائيليات مصدر من مصادر التفسير عند الصحابة)، وقد تم الحصول عليه من خلال الموقع:
http://www.alrabita.info/forum/showthread.php?t=16179

[2] . محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (151/1).

[3] . أخرجه النسائي وروايته قال بصحتها الألباني، وأخرجه أبو داود في سننه، ومالك في الموطأ، وأحمد في مسنده وروايته صححها شعيب الأرناؤوط وقال إسناده صحيح على شرط الشيخين، ينظر:
– النسائي، أحمد بن شعيب (ت:303هـ)، المجتبى من السنن، ط2(1406 – 1986)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (113/3)، رقم الحديث:(1430)
– أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:275 هـ)، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي ــ بيروت، (404/1)، رقم الحديث:(1048).
– مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي(ت:158هـ) ، موطأ الإمام مالك، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، (108/1)، رقم الحديث:(241).
– ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت:241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة – القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، (486/2)، رقم الحديث:(10308).

شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث تقرؤونه محضًا لم يشب وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم، عن الذي أنزل عليكم)[1]، وقد دعا له النبي –صلى الله عليه وسلم– بالعلم والفقه، وهل سيترك النبع الصافي ويذهب لروايات أهل الكتاب، أم أنه يستعين برواياتهم لفهم كتابه العزيز؟!، وقد نبه في الرواية السابقة على عدم سؤالهم، أم أنه كان يحب ملء الفراغات في القصص القرآنية من أهل الكتاب التي لا تسمن ولا تغني من جوع والتي هي ضرب من العبث واللهو؟!.

من الذين ناقشوا هذه القضية الدكتور فضل عباس[2] وبين أننا لا نستطيع مطلقاً أن ندعي أن أخبار أهل الكتاب كانت مصدراً من مصادر التفسير عند الصحابة، فضلاً على أن يتوسعوا في الأخذ عنهم، وقد طرح الروايات الواردة عن الصحابة في النقل عن أهل الكتاب والشبهات التي قيلت عنهم في الأخذ عن أهل الكتاب ثم قام بدراسة صحة الأحاديث وردّ الشبهات، مع بيانه لحكم الرواية عنهم وآراء العلماء في ذلك[3].

إذن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدقة والتحري في الروايات الواردة عنهم في النقل عن أهل الكتاب والنظر في صحتها، وفي حال كونها صحيحة لابد من فهم الظرف والواقع الذي قيلت فيه، كمحاججتهم وإظهار زيف ما يعتقدون، هذا الأمر بالنسبة للصحابة الكرام.

أما بالنسبة للتابعين –مع عدم نسيان أنهم خير القرون بعد قرن الصحابة الكرام– كان الأمر مختلفاً بحكم امتداد البيئة الإسلامية ومن دخل في الإسلام من أهل الكتاب وظهور الخلافات المذهبية التي لم تكن في عصر الصحابة –رضوان الله عليهم–، وكان الرواية عن

---

[1] . البخاري، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، (136/9)، رقم الحديث:(7363).

[2] . ينظر: عباس، فضل، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ص:158،159.

[3] . المصدر السابق، ص:226–245.

أهل الكتاب بشكل واسع بحكم الأمور السابقة الذكر من دخول عدد من أهل الكتاب في الإسلام وامتداد البيئة الإسلامية وغيرها[1]،

وبالنسبة لحكم رواية الإسرائيليات، وقد طال وكثر الحديث فيها، كان التقسيم في حكم رواياتها إلى ثلاثة:

1. ما وافق شريعتنا و ذكر أكثر العلماء جواز روايتها لموافقتها لشرعنا وفي هذا نظر لأنه إن وجد في شرعنا فما الحاجة له من مصدر آخر ومصدرنا كفانا ذلك الأمر.
2. ما خالف شريعتنا وهذا لا تجوز روايته بلا أدنى شك.
3. أما ما هو مسكوت عنه وفي هذا القسم كان الكثير من الكلام وكان مرجع خلافهم في ذلك الحديثان المذكوران سابقاً[2]، وقد يظهر في بداية الأمر تعارضهما وكان لكل باحث في هذا المجال توجيهه للجمع بينهما ومن أبرز ما قيل في هذا القسم هو إباحة الحديث اعتماداً على الحديث الشريف **(حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)**[3] مع عدم الجزم بصحته اعتماداً على الحديث الشريف **(لاَ تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا (آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ))**[4].

والذي تميل إليه النفس والعقل هو حرمة النقل عنهم مطلقاً[5]، لأن عدم التصديق يقتضي عدم الرواية وعدم التكذيب يقتضي عدم الطعن[6]، ولا يوجد أكبر تصديق لروايات أهل الكتاب عند إجازة روايتها ووضعها وحشوها في كتب التفاسير وكأنها مفسرة لها

---

[1] . المصدر السابق، ص:169-172.

[2] . ينظر ص:39 من الرسالة (في الهامش)

[3] . سبق تخريجه ص:34.

[4] . سبق تخريجه ص:34.

[5] . من الذين قالوا بحرمة الحديث عن أهل الكتاب السخاوي في كتابه فتح المغيث وقد ذكر فيه أنه بسط القول في كتابه: "**الأصل الأصيل في الإجماع على تحريم النقل من التوراة والانجيل**" ولكن لم يتم العثور على الكتاب، أما بالنسبة لفتح المغيث ينظر: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط(1403هـ)، (131/1).

[6] . هذا ما أشار له الدكتور سليمان الدقور في محاضراته في مادة "مناهج المفسرين".

وهذا الإبتلاء ملئت به كتب التفاسير ويحتاج لجهود عظيمة لإزالتها من التفاسير، أما عن الحديث الشريف **(حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)**، فمن الفهوم التي تصدق على معنى الحديث أن حدثوا عن أكاذيب بني إسرائيل وألاعيبهم ولا حرج[1]، وهم الذين حرفوا الكلم عن مواضعه والآيات التي تذكر هذا المعنى عديدة[2].

وعلى اعتبار جواز الرواية عنهم فيما هو مسكوت عنه يكون العجب لمن عاش واقعنا وعصرنا الذي فيه من المرض الفكري بسبب ما وُجِد في كتب التفاسير من الإسرائيليات، ومع ذلك يدافع عن جواز الرواية عنهم، ومن المعلوم أن الأحكام قبل صدورها لا بد من النظر للواقع الذي تعيش فيه، وربما كانت رواية العلماء المفسرين السابقين للإسرائيليات لأسباب منها أن خطرها لم يكن ظاهراً حينما ذكروها، ولما هم عليه من الوعي والعلم، مع الإضافة إلى أن منهجهم كان تجميع الروايات مع ظنهم الحسن بوعي المتلقي، ولو رأى المفسرون السابقون الأجلاء خطر هذه الإسرائيليات التي ملئت كتبهم ما كانوا ليرووها، والدور كبير على حملة هذا العلم في التنبيه على هذه إسرائيليات، لا التأكيد على جواز رواية ما هو مسكوت عنه[3]، بالإضافة إلى رأي آخر فيما هو مسكوت عنه من روايات أهل الكتاب عرض له أحد الكاتبين وقال: "فعلينا دراسته وتمحيصه ونقد وسبر غوره حتى تنكشف حقيقته ويعلن أمره فإذا ثبتت صحته التحق

---

[1] . المصدر السابق.

[2] . من الآيات ينظر قوله تعالى:(سورة المائدة: 13، 41) و(سورة آل عمران: 78، 93 ،94).

[3] . هذا ما أشار له الباحث: مناف توفيق مريان في رسالة الدكتوراة " دعوى اشتمال الصحيحين على إسرائيليات"، الجامعة الأردنية، سنة (2012م)، ص:43 وذلك عند توجيه الأحاديث الواردة نحو القول بجواز الرواية، وأن دلالة الأحاديث على الجواز أقرب من المنع (حرمة الرواية مطلقاً)

بالصحيح وأخذ حكمه، وإذا ثبت كذبه التحق بغير الصحيح وأخذ حكمه"[1]، والتعقيب على قوله بهل تستحق الإسرائيليات جهود الباحثين لدراستها والانشغال بها وسبر أغوارها وكل هذا الجهد ؟!!!، وعندنا كتاب الله تعالى الذي لا تنقضي عجائبه، وحاجة الأمة كبيرة لجهود الباحثين في الكشف عن روائع كتاب الله تعالى وإعجازه وهذا أولى من أن تُصرف بدراسة راويات أهل الكتاب والتي ليست من شرعنا ؟!!![2].

المطلب الثالث: روايات الصحابة والتابعين في التفاسير المتقدمة وحجيتها.

من الأمور المتعلقة بروايات الصحابة والتابعين معرفة مدى تناول كتب التفسير المتقدمة لهذه الروايات؟، وما هو حجم ذلك؟، وهل تعتبر رواياتهم من ضمن المأثور، وما مدى اعتماد وحجية رواياتهم عند المتقدمين من المفسرين، وما الحالات التي تَأخذ فيها الروايات حكم المرفوع للنبي –صلى الله عليه وسلم–، وكل الأمور السابقة الذكر سيتم بيانها للاعتقاد بأهميتها.

أولاً: روايات الصحابة والتابعين عند المفسرين المتقدمين.

اهتم المفسرون قديماً بإيراد وجمع الروايات الواردة عن الصحابة والتابعين، ومن يقرأ في كتبهم يلحظ اختلافاً في طرق الاهتمام بتلك الروايات فمنهم من يكتفي بذكرها، ومنهم من يجمعها ويعلق عليها ثم يرجح بينها، ومنهم من يتجه في تفسيره إلى تابعي فيكثر من النقل عنه

---

[1] . د. عبد الله أبو السعود بدر، تفسير الصحابة، دار ابن حزم، بيروت– القاهرة، ط1(1421هـ– 2000م)، ص:74.

[2] . في نهاية عرض القضية لا بد من الإشارة إلى رأي الدكتور أحمد نوفل –حفظه الله– في حرمة تناول الإسرائيليات مطلقاً وفي كل الأحوال، لأنها المنهجية التي أشار لها كثيراً في محاضراته المتنوعة.

بالنسبة لغيره أو مدرسة بعينها، ومنهم من ينقل الآثار بأسانيدها ومنهم من لا يذكرها، وعلى ما سبق ستتم الإشارة بأمثلة مختصرة للتوضيح:

من أوسع وأضخم كتب التفسير التي نقلت تلك الروايات تفسير ابن جرير الطبري " جامع البيان في تأويل آي القرآن" وقد فاق الكثير من المتقدمين والمتأخرين في نقل الروايات وإيراد العدد الكبير منها في تفسيره، ومن مميزاته أنه ينقل الأثر بالإسناد على خلاف غيره الذي ينقل دون إسناد كتفسير البغوي وأبي الليث السمرقندي[1]، كما أن العديد من كتب التفسير التي جاءت بعد الطبري نقلت عنه كالماوردي وابن عطية، كما أن الطبري كان ينقل الروايات مع توجيهها فلم يكن مجرد ناقل لها.

ومن التفاسير أيضاً تفسير مجاهد والذي يعد من أقدم المصادر التفسيرية والتي اهتمت في النقل عن الصحابة، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني الذي جعل تفسير التابعين في المقام الأول، لاسيما ما جاء عن المدرسة البصرية على خلاف تفسير سفيان الثوري الذي جاء غالب رواياته عن مفسري مكة، وقد استغرق المروي عن التابعين في تفسير عبد الرزاق الصنعاني ما يزيد على نصف الآثار الواردة في هذا التفسير، ومن أبرز من نقل عنهم قتادة حتى كاد أن يكون التفسير كله لقتادة ثم الحسن ثم مجاهد[2].

---

[1]. أشار لهذين الكتابين محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: د.بديع السيد اللحام، دار قتيبة، ط2(1422هـ-2001م)، (39/2،38).

[2]. محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين (عرض ودراسة مقارنة)، (68/1-82). بتصرف كبير.
وللإستزادة انظر: - محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (36/2-40)
- د. محمد عبد الرحيم، تفسير الصحابة(مميزاته، خصائصه...)، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط(1991م)، ص:44-50، وقد أورد هذا المصدر أمثلة لاختلاف الروايات وكيف تعامل المفسرون معها.

إن معرفة حجم روايات الصحابة والتابعين تحتاج إلى جهد عظيم يستغرق عددا من السنين، ولكن بالنظر إلى طبيعة عصر الصحابة وعصر التابعين ، كان عصر التابعين أدعى للاجتهاد، وذلك لاختلاف الأوضاع والظروف وقد أدى ذلك لزيادة عدد رواياتهم.

إن معايشة الصحابة الكرام للنبي –صلى الله عليه وسلم– يترتب عليها فهم أكبر لكتاب الله تعالى يفوق فهم التابعين، وتجعل بعض الأمور التي فهموها وعايشوها – وهي أمرٌ بدهي عندهم – مدعاة للسؤال عند غيرهم كالتابعين مثلاً ومن بعدهم من باب أولى، أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الدولة الإسلامية بسبب الفتوحات وازدياد عدد المسلمين من العرب وغيرهم زاد من ظهور بعض القضايا المستجدة التي استدعت الاجتهاد، وغيرها من الأمور التي زادت على ما كان في عصر الصحابة وبالتالي زاد الاجتهاد وزادت الروايات.

ومن الذين بحثوا عدد روايات الصحابة والتابعين الدكتور محمد بن عبدالله الخضيري في كتابه تفسير التابعين حيث ذكر أن أكثر هذه الروايات في التفسير منقول عن التابعين أو اجتهادات هي في الواقع أثر ونتاج لأقوال التابعين، وقد ذكر على سبيل المثال تفسير الطبري، حيث بلغت الروايات الواردة في التفسير عن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– ما يقارب ثلاثة آلاف حديث، وعن الصحابة ما يقارب تسعة آلاف رواية، وأكثر المروي كان عن ابن عباس، وعن تابعي التابعين بلغ خمسة آلاف رواية، وباقي الروايات جاءت عن التابعين، وهي تربو عن واحد وعشرين ألف، وتفاوت المروي عن التابعين أنفسهم ولذلك أسباب، كالمكان وحال الشيخ والتلاميذ، وقد انفرد التابعون بأقوال في التفسير لم يرد فيها نقل عن الصحابة، فعلى سبيل المثال في **قوله تعالى:(ولا تنسوا الفضل بينكم) (البقرة:237)** ذكر مجاهد أن

المراد بذلك: "إتمام الزوج الصداق، أو ترك المرأة الشطر"، وغيرها من الأمثلة كثير ذكرها الكاتب[1].

ثانياً: اعتبار رواياتهم ضمن المأثور.

طال الكلام عن المأثور وما يندرج تحته، ولذا سيتم الاكتفاء بإعطاء لمحات سريعة، وذِكر الرأي المُتبنى، وما طرحت هذه القضية إلا لعلاقتها بموضوع الدراسة.

بداية لابد من التفريق بين المأثور ومعناه وما يتدرج تحته، وبين حكم الأخذ بقول الصحابي والتابعي، ثم لابد من التفريق بين ما ذكره ابن تيمية في "مقدمة أصول التفسير" عندما ذكر أحسن طرق التفسير[2]، وبين جعل هذه الطرق التي ذكرها ابن تيمية –وبناءً على كلامه– من أقسام التفسير بالمأثور[3].

من الذين تكلموا عن المأثور الزرقاني في كتابه مناهل العرفان، فجعل قول الصحابي من ضمن المأثور مستشهداً بقول الحاكم في المستدرك، بأن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع، وذكر أن آخرين قيدوا قول الصحابي بما كان في بيان النزول ومما لا مجال للرأي فيه، ثم ذكر أن ما ينقل عن التابعين فيه خلاف العلماء، فمنهم من اعتبره من

---

[1]. ينظر: محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين، (2/919-922)، (983-1014) (بتصرف كبير).

[2]. ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: محمود نصار، دار نوبان، القاهرة، ط(1988م)، ص:93

[3]. هذا ما أشارت إليه الباحثة: عزيزة طه عليوة، في رسالة الدكتوراة بعنوان " التفسير بالمأثور دارسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين"، الجامعة الأردنية، السنة (2011م-2012م)، ص:(19-20) وذلك عندما قالت بأن ابن تيمية أحد الذين صرحوا بأن تفسير الصحابة من أقسام التفسير بالمأثور، وقد تم الرجوع لكتاب ابن تيمية ولم يصرح إلا بأنها أحسن الطرق وهذا لا يعني قوله أنها من المأثور، ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص:93.

المأثور لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً، ومنهم من قال إنه من التفسير بالرأي[1]، ولكنَّ فرقاً بين جعل قول الصحابي من المأثور وبين إعطائه حكم المرفوع -كما أشرت لذلك سابقاً-، وقول الزرقاني في الحديث عن أقسام المأثور أمر واستشهاده بقول الحاكم أمرٌ آخر، وجاء بعده الدكتور محمد الذهبي -كغيره من العلماء- في كتابه التفسير والمفسرون و زاد على ما اعتبره الزرقاني بإضافة قول التابعي، فجعله من أقسام التفسير بالمأثور، معللاً -مع بيانه لوجود الخلاف في اعتبار قولهم من المأثور- بوجود أقوالهم في كتب التفسير، كتفسير ابن جرير وغيره، وأن هذه الكتب لم تقتصر على ذكر ما روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وما روى عن أصحابه، بل ضمن ذلك ما نقل عن التابعين[2].

ومع وجاهة قول الذهبي إلا أن وُجود رواياتهم في كتب التفسير بالمأثور ليس سبباً في جعلها ضمن المأثور إلا بوجود اعتبار واضح، وما هو المعيار أو المقياس الذي اعتمد عليه في اعتبار هذه الأقسام الأربعة، هل على أساس القيمة للمأثور؟ أو على أساس أنه منقول "مأثور"؟، وإن كان على أساس المنقول لم لا تكون روايات تابعي التابعين من المأثور لكونهم بالنسبة لنا من المنقول، حتى من جاء بعدهم من المعاصرين كسيد قطب وابن عاشور، لِم لم يكونوا من المأثور "المنقول"؟!، وعلى أساس القيمة والاعتبار بحيث جُعِل التفسير بالرأي مقابلاً للمأثور، ولا تخلو أقوال الصحابة والتابعين من الاجتهاد والقول بالرأي فكيف جُعِلَ التفسير بالرأي مقابلاً لها مع احتوائها على الاجتهاد والقول بالرأي؟!.

ولابد من التنويه إلى أن قضية الأفضيلة لانقاش فيها، فخيرية القرون لهم دون أدنى شك-رضوان الله عليهم جميعاً-، وللخروج من هذا الإشكال يكون المأثور -على اعتبار

---

[1] . محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، تحقيق: د. بديع السيد اللحام، دار قتيبة، ط2(1422هـ-2001م)، (18،19/2)

[2] . محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (137،138/1).

الحجية- هو ماصح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو كان له حكم المرفوع مما روي عن الصحابة -رضوان الله عليهم-[1].

ثالثاً: حجية رواياتهم وأقوالهم.

اختلفت أقوال العلماء في مدى اعتماد وحجية أقوال الصحابة والتابعين، وذلك في المجالات المختلفة عموماً وفي مجال التفسير خصوصاً، وسيتم الحديث عن حجية روايات الصحابة بداية ثم التابعين، ويمكن إجمال الآراء المتبناه في اعتبار أقوال الصحابة إلى الآتي:

1. روايات الصحابة حجة مطلقاً، وكانت الحجة في ذلك أن الصحابة الكرام أدرى بما قالوا، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح.

ومن أبرز من قال بهذا القول ابن تيمية[2]، وتبعه على ذلك الزركشي في البرهان فبين أنه لا شك في اعتماد قولهم بما شاهدوه من الأسباب والقرائن، وفي اللغة هم أهل اللسان، وإن ذكرت أقوالهم يُجمع بينها وإن تعذر الجمع قدم ابن عباس -رضي الله عنه- لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- بشره بذلك حين **قال:(اللهم علمه التأويل)**[3].

---

[1] . ذكر هذا الرأي الدكتور فضل حسن عباس في كتابه التفسير أساسياته واتجاهاته، ص: 183،184، ومن الذين بحثوا هذه القضية وتوسعوا بها الباحث أنس خليل شعيبي في رسالته " التفسير الأثري وجدلية المفهوم والمنهج"، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الأردنية، سنة (2010م)، ومن المراجع المفيدة أيضاً: بحث للكتور مساعد الطيار بعنوان " التفسير بالمأثور نقد للمصطلح وتأصيل"، على الموقع:
http://www.attyyar.net/container.php?fun=artview&id=291

[2] . ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: محمود محمد نصار، دار نوبان للطباعة، القاهرة، ط(1988م)، ص:96

[3] . الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1(1376هـ - 1957م)، (172/2).

وقد تبع الزركشي السيوطي ناقلاً عباراته السابقة[1]، ومن تبعهم ممن جاء بعدهم كان ناقلاً لعبارة ابن تيمية والزركشي في الغالب.

2. ما له حكم المرفوع، مما لامجال للرأي فيه كأسباب النزول، ولا خلاف في ماله حكم المرفوع أنه حجة، ولكن يجب الانتباه إلى أمر وهو هل كل مالا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع؟ وقد أشار لهذه القضية الدكتور فضل عباس -رحمه الله-، ولابد لذلك من التنبه لعدة أمور:

1. هل ثبتت صحة هذه الرواية عن هذا الصحابي؟
2. هل ثبت أن هذه الرواية ليس لها صلة بالإسرائيليات؟
3. هل القضية المفسرة مما لا مجال فيه للرأي؟

وضرب مثلاً لذلك في بعض الروايات أن القرآن الكريم له تنزلات متعددة فقد أنزل إلى السماء الدنيا في ليلة واحدة ثم نزل مفرقاً في ثلاثة وعشرين عاماً على قلب سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهذه الروايات كلها موقوفة على ابن عباس -رضي الله عنه- ولم ترو عن غيره ولم ترد رواية مرفوعة إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع أهميتها، و كثير من العلماء قال بأن حكمها حكم المرفوع، وبين الدكتور فضل عباس أن ابن عباس -رضي الله عنه- قد يكون اجتهد في قوله هذا من فهمه **لقوله تعالى :(إنا أنزلناه في ليلة القدر) ومن قوله :(إنا أنزلناه في ليلة مباركة) وقوله :(شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)** وأن الضمير في الآيات

---

[1]. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين عبد الرحمن(ت: 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تقديم وتعليق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، ط1(1407هـ-1987م)، (1217/2،1216)، وتبعهم على ذلك الرأي العديد ممن جاء بعدهم وكانوا ناقلين لعبارة ابن تيمية كخالد العك في كتابه أصول التفسير وقواعده ينظر: خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، دمشق، ط2(1406هـ-1986م)، ص: 79

الكريمات يرجع للقرآن الكريم كله وأنه أنزل إلى سماء الدنيا، وهذا فهم ابن عباس –رضي الله عنه–[1]، فإذن أن تكون الرواية مما لامجال فيها للرأي قضية يجب التروي بها.

أما بالنسبة لسبب النزول وأنه مما لا مجال للرأي فيه فيجب التنبه إلى صيغة النزول الصريحة وغير الصريحة، وقد يرد عن الصحابة الكرام–رضي الله عنهم أجمعين– أقوال في سبب النزول فيقولون:(نزلت الآية في كذا) ولا يكون غرضهم إلا تصوير ما تصدق عليه الآية من الأحداث والمعاني، وذكر بعض القصص والوقائع التي تشملها الآية الكريمة لعموم لفظها، سواء كانت القصة متقدمة على نزول الآية أو متأخرة عنها، إذن قد يكون من أسباب النزول أمر اجتهادي، وهذا يوضح أسباب اختلاف أسباب النزول في بعض الأحيان[2].

وقد أورد ابن الصلاح تفريعات على الحديث الموقوف والحالات التي ترفع فيها الرواية بناءً على بعض الألفاظ التي قالها الصحابة الكرام، مثل قولهم –رضوان الله عليهم– كنا نفعل، وأمرنا بكذا أو نهينا عن كذا[3]، والتي سيتم عرض خلاصتها من خلال المخطط الآتي:

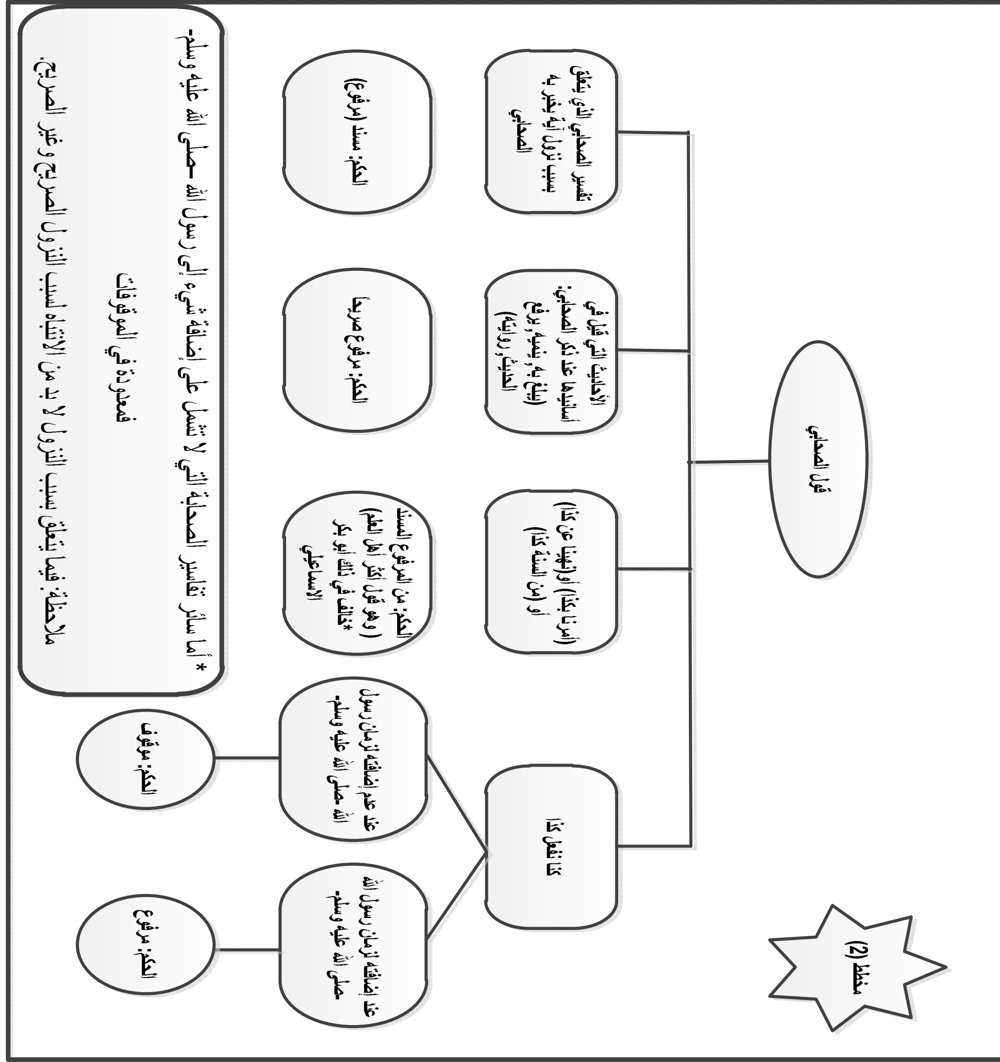
---

[1] . د. فضل عباس، التفسير أساسياته واتجاهاته، ص: 194،195.

[2] . ولي الله الدهلوى، الفوز الكبير في أصول التفسير، دار الصحوة، ط2(1407هـ–1986م)، ص:176

[3] . ابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(1422ه–2001م)، ص:(30،31).

مخطط (2): قول الصحابي



3. ما حكم عليه بالوقف، وفيه قولان:

الأول: إن الموقوف على الصحابي من التفسير لا يجب الأخذ به، لأنه اجتهد فيه والمجتهد يصيب ويخطئ، والصحابة كسائر المجتهدين في اجتهادهم، ومن الذين تبنوا هذا الرأي –فيما يبدو– الدكتور فضل حسن عباس في كتابه اتقان البرهان عندما استشهد بقول أبي حنيفة فقال:" ولا ننسى كلمة أبي حنيفة –رضي الله عنه–، (ما جاءنا عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– فعلى الرأس والعين، وما جاءنا عن الصحابة تخيرنا فيه، وما جاءنا عن التابعين فهم رجال

ونحن رجال) وهذا لا يحط من قيمة ماروي عن هؤلاء الأعلام رضي الله عنهم ولا يقلل من شأنه"[1]

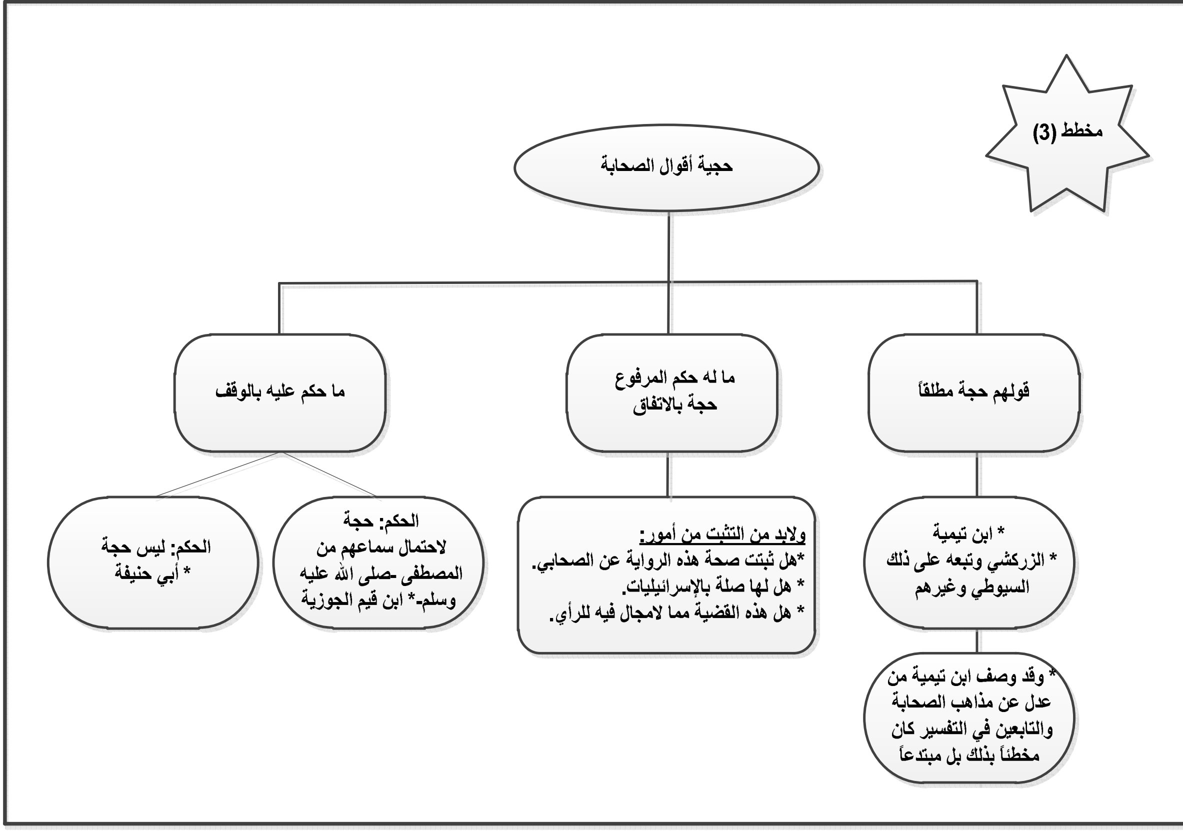
الثاني: إن الموقوف على الصحابي يجب الأخذ به لظن سماعهم من النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها عن غيرهم، وممن قال بهذا الرأي ابن قيم الجوزية، عندما عقد فصلاً في أن الصحابة هم أفضل الناس بالرأي وذكر فيه أمثلة لموافقة اجتهادات الصحابة الكرام للوحي، كعمر بن الخطاب وموافقته للوحي في أسارى بدر، وعدم الصلاة على عبد الله بن أبي لأنه منافق وغيرها من الأمثلة[2]، وخلاصة حجية أقوال الصحابة في المخطط الآتي:

---

[1] . د. فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، دار النفائس، الأردن، ط2(1430ه-2010م)، (191/2). وممن قالوا بهذا الرأي(عدم وجوب الأخذ بالحديث الموقوف) ذكروا أفضلية الأخذ بقول الصحابة عند اتفاقهم وعدم اختلافهم، ينظر: د. محمد عبد الرحيم، تفسير الصحابة (مميزاته. خصائصه، مصادره...)، ص:38-42

[2] . ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت ، ط(1973)، ج:1، ص:81، وللإستزادة في قضية حجية قول الصحابة بالإضافة إلى ما ذكرت من المراجع انظر: د. قاسم عبد العزيز عبد الدايم خميس، أقوال الصحاب "ومدى حجيتها عند الأصوليين" وأثرها في اختلاف الفقهاء، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط(1422هـ-2002م)، ص:239-418.

مخطط (3): حجية أقوال الصحابة



بما أن الخلاف حاصلٌ في حجية أقوال الصحابة فمن باب أولى حصوله في حجية أقوال التابعين، ولا ريب في أفضلية التابعين وأقوالهم بعد الصحابة الكرام، وقد حظيت أقوالهم بالكثير من الاهتمام، وأقوالهم في التفسير فاقت غيرهم ممن جاء بعدهم و زادت على أقوال الصحابة الكرام في التفسير، وهذا يعني وجود مصدر كبير للمفسرين من قِبل التابعين، وهم الذين كانوا أقرب عهد برسول الله –صلى الله عليه وسلم– بعد الصحابة الكرام، وبناء على كثرة أقوالهم في التفسير وانتشارها في كتب تفسير المتقدمين كالطبري وابن كثير وغيرهم، قال العديد من العلماء باعتماد أقوالهم، قال الزركشي في كتابه ما يلي:" وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه. وقد حكوا في كتبهم أقوالهم، كالضحاك وابن مزاحم، وسعيد بن جبير، ومجاهد،

وقتادة، وأبي العالية....."[1]، والذي يبدو أن كلام الزركشي من باب الأفضلية وليس من باب الإلزام، ولا شك في فضل عصرهم على عصر من بعدهم وأهمية الرجوع لأقوالهم لقرب عهدهم بعهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وميّز بعض العلماء أقوال التابعين في حال الاجماع والاختلاف، فذكر ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير أنهم إن أجمعوا فلا يرتاب في كون قولهم حجة، أما إذا اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، وعلى من بعدهم[2].

ومن الذين ناقشوا أقوال التابعين وعدم حجية أقوالهم في التفسير أبي حيان عندما قال :" وقد جرينا الكلام يوما مع بعض من عاصرنا ، فكان يزعم أن علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم معاني تراكيبه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأن فهم الآيات متوقف على ذلك. والعجب له أنه يرى أقوال هؤلاء كثيرة الاختلاف، متباينة الأوصاف، متعارضة، ينقض بعضها بعضا..."[3]، كما فرّق بعض العلماء بين الروايات الواردة عن التابعين من حيث صيغتها، كما في أقوال الصحابة[4]، وهل بالإمكان أن يُرفع قول التابعي عند قوله كنا نفعل في حال إضافته إلى زمن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–[5].

وخلاصة الأمر أن قول التابعي يُرجع له من باب الأفضلية وهذا لايعني عدم الاهتمام بأقوالهم لخيريتهم التي قال بها **النبي –صلى الله عليه وسلم–:(خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم**

---

[1] . الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، ج:2، ص:156

[2] . ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص:50

[3] . أبي حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط(1412ه– 1992م)، (13/1).

[4] . ينظر المخطط (2) ص:52 من الرسالة.

[5] . للإستزادة انظر محمد بن محمد ابو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة، جدة، ط1(1403هـ–1983م)، ص:(206–214)

الذين يلونهم)[1]، وذلك مع العلم بأنهم بشر يقع عليهم الخطأ وقد كَثُر الخلاف في أقوالهم في التفسير زيادة على أقوال الصحابة الكرام[2]، وكما قال أبو حنيفة: "إذا جاء الأمر إلى إبراهيم، والحسن فهم رجال، ونحن رجال"، ولكن أين نحن من أبي حنيفة وجيله لنقول هذا القول.

---

[1] . رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: بدء الوحي، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، حديث رقم(2652)، (224/3).

[2] . للإستزادة ينظر: – محمد أبو شهبة، الإسرائيليات، ص:56-57.

– محمد بن عبد الله الخضيري، تفسير التابعين، ص:49-51. بالإضافة إلى ما سبق من مراجع

المبحث الثاني: ملامح مناهج المفسرين العامة.

من خلال تحديد معنى المعاصرة المذكور في التمهيد وأنها تبدأ من زمن محمد عبده المفسر ت:(1323هـ–1905م) لاعتباراتٍ سابقةٍ تم ذكرها وهو إمام النهضة التفسيرية[1] سيتم الإقتصار في الدراسة على المفسرين المعاصرين في هذه الفترة الزمنية.

من اللازم اختيار وتحديد تفاسير لمفسرين معاصرين مختلفين في الاتجاهات لدراسة مناهجهم في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين، والمفسرون الذين كانوا مدار هذه الدراسة ستة وهم:

1. محمد جمال الدين القاسمي (ت:1332هـ) في تفسيره "محاسن التأويل".
2. محمد رشيد رضا (ت:1354هـ) في تفسيره "المنار".
3. طنطاوي جوهري (ت:1358هـ) في تفسيره "الجواهر في تفسير القرآن الكريم".
4. الطاهر ابن عاشور (ت:1393هـ) في تفسيره " التحرير والتنوير".
5. محمد الأمين الشنقيطي(ت:1393هـ) في تفسيره"أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن".
6. سيّد قطب (ت:1385هـ) في تفسيره "في ظلال القرآن".

قبل بيان مناهج المفسرين الستة في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين لابد من بيان أبرز ما عُرف عنهم وملامح مناهجهم العامة وبعض إشاراتهم في تعاملهم مع روايات الصحابة والتابعين التي صرّحوا بها في مقدمات تفاسيرهم أو من خلال تفسيرهم للآيات، لتكون تمهيدًا لدراسة مناهجهم في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين.

---

[1] . ينظر ص:19 في تمهيد الرسالة.

وكان المفسرون في بيانهم لمناهجهم في التعامل مع الروايات على طريقتين:

الطريقة الأولى أن يذكر المفسر بعض آرائه ومنهجه في التعامل مع الروايات ضمن منهجه العام في مقدمة تفسيره، كالقاسمي الذي قدّم مقدمة طويلة تكلم فيها عن الأمّهات الأربعة في مآخذ التفسير ومراتب المفسرين وغيرها، ومحمد رشيد الذي كان له مقدمتين ورد فيهما إشارات لمنهجه العام وبعض آرائه عن آثار الصحابة والتابعين، وابن عاشور الذي أصّل وقدّم بعشر مقدمات في بداية تفسيره حول منهجه وآرائه، والتي من خلالها ظهرت بعض آرائه في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين.

والطريقة الثانية أن يشير لبعض الأمور المتعلقة بمنهجه خلال تفسيره ولا يذكر ذلك في مقدمة تفسيره كسيد قطب الذي لم يذكر منهجه في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين في مقدمة تفسيره، ولكنه كان يشير لبعض الأمور المتعلقة بمنهجه خلال التفسير، فعلى سبيل المثال ذكر سيد طريقة انتقائه للروايات وعرضها[1].

وقد لايذكر المفسر منهجه في التعامل مع الروايات كمحمد الأمين الشنقيطي الذي رغم بيانه لمنهجه في مقدمة تفسيره، إلا أنه لم يتحدث عن منهجه في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين في المقدمة، كما لم يميّز أقوالهم على باقي أقوال المجتهدين والعلماء وعند حديثه عن طريقته في التفسير ذكر الاستدلال بالسنة النبوية بعد الاستدلال بالآيات من القرآن الكريم وما عدا ذلك فهو كلام مقبول ومردود[2] ، أما طنطاوي جوهري فإنه لم يقدم بمقدمة عن منهجه

---

[1] . ينظر ص: 95، 96 من الرسالة.

[2] . ينظر: الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (68/1، 82).

العام أو عن تعامله مع روايات الصحابة والتابعين وكانت مقدمته مختصرة، ذكر فيها ولوعه بالقضايا العلمية ودوافعه وأغراضه من تفسيره[1].

المطلب الأول: ملامح منهج القاسمي في "محاسن التأويل":

من خلال القراءة في تفسير القاسمي يمكن القول بأن اتجاهه الإعتقادي هو اتجاه أهل السنة وبالأخص الاتجاه السلفي، أما على اعتبار جهة الاستمداد فالاتجاه الغالب عنده هو النقلي وهذا بشكل ملحوظ، أما على الاعتبارات الفكرية فلم تجد الباحثة اتجاهًا يغلب عليه في تفسيره، كما أن تفسيره يشمل الاتجاه الدعوي الإصلاحي والبياني والفقهي والعقدي بالإضافة إلى أنه يتطرق في بعض الأحيان للعلمي.

عند الحديث عن المدرسة التي ينتمي إليها يمكن القول بما قال به الدكتور فضل عباس– رحمه الله تعالى– عندما صنّفه لمدرسة الجمهور والمقصود بهذه المدرسة أنها التي لم تسترسل ولم تغال في تحكيم العقل، كما جعله من التفاسير التقليدية المطولة وذلك مقابل المختصرة المطبوعة بجانب المصحف الشريف[2].

فيما يتعلق بالمنهج العام لتفسيره يمكن القول بأنه يفسر السورة آية آية ويجزئ الآية إلى أقسام يفسرها تفسيراً مختصراً أو مطولاً ذاكراً فيها بعض القضايا اللغوية والنحوية والبلاغية، بالإضافة إلى الأحاديث الشريفة وما ورد عن الصحابة والتابعين، كما أنه يفسر القرآن

---

[1] . ينظر ص: 77، 78 من الرسالة.

[2] . ينظر: عباس, فضل, **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**, ص:(6,7)

بالقرآن فيذكر آيات من سور مختلفة متعلقة بالآية المفسرة، وفي أثناء تفسيره يذكر العديد من النقولات عن العلماء السابقين مصرحاً بذلك[1].

وبالإضافة إلى ما سبق لا بد من بيان بعض النقاط المهمة والمتعلقة بالمنهج العام لتفسيره:

1. عند تفسيره للآيات يكثر من النقل عن السابقين بطريقة ملحوظة بحيث تظهر شخصيات من نقل عنهم زيادة على شخصيته، ولكن من الإنصاف بيان الأمانة العلمية عنده عندما ينسب كل قول لصاحبه، وأنه لم يكن في نقولاته كحاطب ليل بل كان ينتقى منها بحسب القضية التي يطرحها، وهذا ما أشار له الدكتور فضل عباس[2]، كما أن من يقرأ سيرته وحياته التي عاشها في كنف العلم، وتربيته على العلم والتعليم منذ نعومة أظفاره، والظروف التي عاشها والمؤلفات التي كتبها والتي تربو على المئة يدرك أن نقولاته ليست لملء الصفحات إنما اختارها بعناية وقصد، ومن يرجع لكتاب ظافر جمال الدين القاسمي الذي كتبه عن والده وعن منهجه في التأليف يجد بعض العوامل والأسباب التي جعلت القاسمي يختار طريق النقل في كثير مما ألّف، منها طبيعة العصر الذي عاشه وطريقة تقبل الناس للآراء، خصوصاً ما حصل معه عند اتهامه بحادثة المجتهدين[3]–وكما

---

[1] . للاستزادة عن المنهج العام للقاسمي في تفسيره, ينظر: المفسرون مدارسهم ومناهجهم للدكتور فضل حسن عباس. ورسالة ماجستير بعنوان "**الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير**", لسعاد فهمي أبو غزالة, المشرف الدكتور فضل عباس, سنة (1993م).

[2] . وذلك عندما قال :" عندما قال: "والذي نلاحظه أن شخصيات من نقل عنهم هي البارزة في هذا التفسير, أما شخصيته فكل ما نجد لها من أثر, إنما هو حسن اختيار هذا النقل, ومن الإنصاف أن أقرر هنا إلى جانب أمانته, سعة اطلاعه أولاً واهتمامه بإيراد المأثور ثانياً, وتخلصه من وطأة التعصب ثالثاً"، ينظر: عباس, فضل, **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**, ص:481,482, وتكلم في موضع آخر من الكتاب ص:462. ومن الذين تكلموا عن أمانته العلمية في النقل ابنه ظافر جمال الدين في كتابه ينظر: القاسمي, ظافر, **جمال الدين القاسمي وعصره**, المطبعة الهاشمية, دمشق, ط1(1385هـ–1965م), ص:235.

[3] . خلاصة هذه الحادثة التي وقعت في عام 1313هـ أن عدداً من العلماء كانوا يجتمعون في حلقة علم بشكل دوري ليدرسوا العلوم ويتباحثوا في القضايا المطروحة فاندس بين هؤلاء العلماء من ليس منهم وأخذوا

قال ظافر القاسمي– ويا لها من كبيرة في نظر الجامدين، وإذا بالمحكمة تنهى عن قراءة كتب التفسير والحديث، وترى في كتب الفقه الغناء عن كل ما عداها، وقد بلغ الجمود من بعض أدعياء الدين أن امتنعوا عن الاحتجاج بالكتاب والسنة وقنعوا بقول الفقهاء حتى أصبحت الحجة على ما فيها من الاختلافات، مما جعل القاسمي يكثر من النقل عن أئمة العلماء السابقين، ويختار ما ينسجم مع دعوته وهي لا تخرج عن تأييد الطريقة السلفية، كما رد ابنه ظافر على من اتهم القاسمي بأن الكتاب يخلو من رأيه الشخصي بأن اختيار المرء قطعة من عقله، وأن هذه النقول إنما هي في الحقيقة آراء القاسمي نفسه، كما أنه لم يكن عاجزاً عن الكتابة بقلمه ولا أدل من ذلك على مقدماته التي اختار في بعضها السجع إلى غير ذلك[1]، ولكن اعتبار نقولاته تمثل رأيه يصعب في بعض المواضع كأن تحمل هذه النقولات آراء متناقضة[2]. ومن الذين نقل عنهم ابن تيمية وابن القيم والراغب والطبري وابن كثير والزمخشري وغيرهم.

ينشرون بين الناس أخبار الجماعة مختلقين ما لم يقع وبسبب ما وضعته الدولة من القيود على الأفكار وحرية الإجتهاد قامت الدولة باستدعائهم للمحكمة بسبب عدد من التُهم، أحدها قول أحد العلماء أن الخلافة صارت ملكاً عضوضاً، للتفصيل في القصة ينظر: القاسمي, ظافر, **جمال الدين القاسمي وعصره**، ص:43–47.

[1] . ينظر: القاسمي, ظافر, **جمال الدين القاسمي وعصره**, ص:71,72, وقد أشار لنفس القضية الدكتور نزار أباظة عندما بيّن أن من أسلوب دعوة القاسمي إذا أراد صرف الناس عن عقيدة فاسدة أو بدعة فاشية, لجأ إلى التحذير منها بالنقل عن عالم موثوق عندهم, كما قال نزار أباظة أن من جملة مداراته للناس والحرص على تأليف قلوبهم أنه لم يستعمل كلمة "أقول" لأنها كما صرّح لطلابه تؤدي إلى حسد الحاسدين ونفور كثير من الناس, ينظر: أباظة, نزار, **جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام**, دار البشير, جدة, ط:1(1418هـ–1997م), ص: (166, 337)

[2] . أشار إلى هذا الدكتور فضل عباس عند بيان المآخذ عليه, ينظر: عباس, فضل, **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**, ص:483.

ومن الذين تأثر بهم محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا[1]، كما أن اتجاهه السلفي لم يمنعه من الأخذه عن اتجاه مخالف لابن تيمية وابن القيم حيث أخذ عن الفارابي والنصير الطوسي كما أخذ عن ابن عربي مع أنه كان حرباً على الصوفية[2].

2. قدّم القاسمي بمقدمة سمّاها "تمهيد خطير في قواعد التفسير"، ذكر فيها إحدى عشرة قاعدة وكانت في نحو مئتي صفحة، وكانت القاعدة الأولى عن الأمهات الأربعة من مآخذ التفسير، الثانية منها عن قول الصحابي ومتى يكون من المرفوعات وهل يؤخذ بقول التابعي، وكان في ذلك ناقلاً لأقوال العلماء كالحاكم في المستدرك وابن الصلاح والزركشي وغيرهم[3]، وخلاصة رأي القاسمي في أقوالهم وعلى اعتبار أن نقولاته تمثل ما يتبناه– كما قال ظافر القاسمي في النقطة السابقة– يمكن القول بأن قول الصحابي من الموقوفات أما ما هو مسند من قولهم فذلك فيما فيه سبب النزول، وبالنسبة لقول التابعي ذكر أن عمل المفسرين كان على نقل أقوالهم على خلاف من قال بالمنع وأن أقوالهم قد يظهر فيها الاختلاف إلا أنها قد تؤول إلى معنى واحد غالباً، وإن تعذر الجمع فالمتأخر هو المقدم إن استويا في الصحة، وإلا فالصحيح مقدّم، وهذا ما بيّنه القاسمي في المأخذ الثاني من المآخذ الأربعة[4].

وكانت القاعدة الثانية عن مراتب المفسرين وهي أيضاً منقولة عن الإمام محمد بن المرتضى اليماني في كتابه "إيثار الحق على الخلق"، وفيها بيّن مرتبتين من مراتب

---

[1] . ينظر: أباظة, نزار, جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام, ص: 135, 193, 195, إلا أن القاسمي يرد على محمد عبده أقوالاً لا يرتضيها وآراء لا يراها صحيحة, ينظر ص:316

[2] . ينظر: المرجع السابق, ص:316.

[3] . تم بيان أقوال هؤلاء العلماء سابقاً، ينظر: ص:52–54 في الرسالة.

[4] . القاسمي, محمد جمال الدين, (ت: 1332هـ), **محاسن التأويل**, دار الفكر, بيروت– لبنان, ط1(1426هـ–2005م), (11/1).

المفسرين، الأولى الصحابة الكرام فقال: "فخيرهم الصحابة– رضي الله عنهم–، لما ثبت من الثناء عليهم في الكتاب والسنة، ولأن القرآن أنزل على لغتهم، فالغلط أبعد عنهم من غيرهم، ولأنهم سألوا رسول الله– صلى الله عليه وسلم– عما أشكل عليهم"[1]، وقد ميّز ابن عباس– رضي الله عنه– على بقية الصحابة الكرام لدعاء النبي– صلى الله عليه وسلم– وللقصة المشهورة عند تقديم عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– له وتفضيله على غيره من الصحابة الكرام وإلى غير ذلك، أما المرتبة الثانية من المفسرين (التابعون) واكتفى بنقل أسماء ثقاتهم من المصنفين في التفسير كمجاهد وعطاء وقتادة والحسن البصري وأبي العالية وغيرهم، وبما أن القاسمي لم يعقب على نقله فيمكن القول بأن هذا يمثل رأيه، ثم ختم القاعدة بنقل عن ابن تيمية صنف فيه مدارس التفسير فقدم أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد وعطاء وعكرمة وغيرهم، يليهم أهل الكوفة أصحاب ابن مسعود، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم [2].

والقاعدة الثالثة كانت في أن غالب ما نقل عن السلف من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد وكانت هذه القاعدة منقولة عن ابن تيمية ولم يعقب عليها بشيء من كلامه مما يشير إلى موافقته لما نقله، ومن أبرز ما فيها توضيح كيفية اختلاف السلف وأنه اختلاف تنوع وليس تضاد، وأنه متى اختلف التابعون لم تكن أقوالهم حجة على بعض، وأن ما نقل عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن، لاحتمال سماعه من النبي– صلى الله عليه وسلم– ونقلهم عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، وبيّن أنه في حال وجود تفسير للصحابة والتابعين وجاء قوم فسروا الآية لأجل مذهب اعتقدوه،

---

[1] . المرجع السابق, (16/1).

[2] . المرجع السابق, (1/15–17).

وذلك ليس مذهبًا من مذاهب الصحابة والتابعين صار مشاركاً للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في هذا، ومن عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك بل مبتدعاً، لأنهم أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعثه الله به[1].

3. بعد تقسيم القاسمي الآيات إلى مقاطع وتفسيرها واحدة واحدة وتفسير الآيات باللغة، قد يستطرد في تفسير الآية فيذكر ما فيها من الفوائد والتنبيهات واللطائف المتعلقة بالآية[2]، وقد يطيل التفسير فيذكر فصولاً في مسائل متعلقة بالآية[3].

4. يهتم القاسمي بالحديث النبوي وهذا ظاهر في تفسيره، كما أن له مؤلفات حديثية تدل على تعمقه في هذا الفن ككتاب قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، والمسند الأحمد على مسند الإمام أحمد، كما أنه إذا صح التفسير عند القاسمي فإنه يقف عنده ولا يتعداه، ويستعين بالأحاديث النبوية في تأييد مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات، إلا أنه مع ذلك قد يرُدُّ حديثاً صحيحاً في الصحيحين كرده لحديث سحر النبي– صلى الله عليه وسلم– في تفسيره سورة الفلق لما فيها من المخالفة لنص القرآن الكريم كما في **قوله تعالى: (وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) (المائدة: 67) وقوله تعالى: (وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى) (طه: 69)**، وهذا في نقله عن الشهاب ثم قال معقباً: "ولا غرابة في أن لا يقبل هذا الخبر لما برهن عليه، وإن كان مخرَّجاً في الصحاح؛ وذلك لأنه ليس كل مخرج فيها سالماً من النقد، سنداً أو معنى، كما يعرفه الراسخون. على أن المناقشة في خبر الآحاد

---

[1] . القاسمي, **محاسن التأويل**, ص:17–21.

[2] . من الأمثلة ينظر: القاسمي, **محاسن التأويل**, (232,235/1),(260/1).

[3] . من الأمثلة على المواضع التي ذكر فيها الفصول ينظر: المرجع السابق, (541/2) حيث توسع في تفسير الآية المتعلقة بالطلاق (آية230 من سورة البقرة), وذكر خمسة فصول متنوعة عن الطلاق كالطلاق في إغلاق (الطلاق في الغضب), وطلاق الحائض والنفساء, ومتى يقع الطلاق, والخلع وغيرها.

معروفة من عهد الصحابة"، ثم نقل عن الغزالي في "المستصفى" مواقف على مناقشة الصحابة الكرام لخبر الآحاد[1]، كما يلاحظ على القاسمي أنه يتكلم في الحديث صحة وضعفاً، وهو في كثير من الأحيان يُعنى بتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها، وقد لا يخرجها وهذا ملاحظ أيضاً على روايات الصحابة والتابعين[2].

وفي نهاية الحديث عن منهج القاسمي لا بد من الإشارة إلى ما قيل عن النقص في تفسير القاسمي وذلك من قِبل الرجل الذي أشرف على طباعته، وهذا يؤدي إلى عدم وضوح في رأي القاسمي وخلل في وضوح منهجه[3].

المطلب الثاني: ملامح منهج محمد رشيد رضا في "المنار":

عندما يُذكر محمد رشيد رضا وأستاذه محمد عبده يتبادر إلى ذهن كثير من السامعين الاتجاه العقلي والمدرسة العقلية، لما لهما من الآراء التي كان اعتمادهم فيها على العقل، وآراء العلماء فيها متباينة، بين مؤيد بقوة، ومعارض بقوة[4] ورأي ثالث وسط بين الرأيين حيث ذكر ما لهذه المدرسة من دور في العصر الحديث من إصلاح ونبذ البدع ومحاربة الإسرائيليات، وما عليها في رد بعض الآثار الصحيحة، ومن الباحثين الذين بيّنوا ذلك الدكتور فضل عباس– رحمه الله– في كتابه "المفسرون مدارسهم ومناهجهم"[5].

---

[1] . القاسمي,محمد جمال الدين, (ت: 1332هـ), **محاسن التأويل**, (4251/10)

[2] . ينظر: أبو غزالة, سعاد, **الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير**, (32–37), (بتصرف كبير).

[3] . ينظر: أباظة, نزار, **جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام**, ص: 276, 277.

[4] . ومن الذين تكلموا عن محمد رشيد ومحمد عبده فهد الرومي في كتابه ينظر: الرومي، فهد بن عبد الرحمن، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، ط4(1414هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ص: 124–186

[5] . عباس، فضل، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص: 13–205.

ويعتبر محمد رشيد رضا التلميذ المقرب من محمد عبده، كما أن تفسيره "المنار"، كان مزيجاً بين منهج محمد عبده وتلميذه، وكان محمد رشيد كثير النقل عن أستاذه محمد عبده في التفسير.

وعلى الأخذ بتقسيم الدكتور صلاح الخالدي لتفسير المنار من حيث كاتِبِهِ، كانت الدراسة المقدمة شاملة للقسم الأول والثاني من تفسيره، حيث ركزت الدراسة على سورة البقرة، وكان تفسير هذه السورة بين ما قاله محمد رشيد وما نقله عن أستاذه محمد عبده (الذي صرّح في مواضع النقل عنه) على خلاف القسم الثالث الذي اختلف في منهجه عن القسمين السابقين لاستقلال محمد رشيد بتفسيره[1].

ركّز محمد رشيد على عدد من الأمور بيّنها في مقدمته والتي من أهمها عدم الانشغال عن المقاصد العالية والهداية السامية في التفسير بقراءة مباحث الإعراب وقواعد النحو، ونكت المعاني ومصطلحات البيان، وجدل المتكلمين، واستنباطات الفقهاء المقلدين وتخريجات الأصوليين، وكثرة الروايات وغيرها من الأمور، وكان هذا الانتقاد على أكثر ما كتب في التفسير[2]، وربما السبب في ذلك رغبته في إعادة الأمة لكتابها فهماً وتطبيقاً والتركيز على هدايات

---

[1] . ينظر: الخالدي، صلاح عبد الفتاح، **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، ص:577-579، ولتوضيح الأقسام التي ذكرها: اعتبر القسم الأول والذي يمثل الجزء الأول من التفسير محمد عبده نصاً وروحاً تقريباً، لأن الأستاذ محمد عبده كان مطلعاً على ما نلقه رشيد رضا عنه من التفسير، والقسم الثاني والذي يمثل الأجزاء الأربعة التالية يعتبر لمحمد رشيد رضا نصاً ولمحمد عبده روحاً، لأنه كان ناقلاً لما ألقاه محمد عبده في دروسه ولكنه لم يطلع عليه لوفاته في ذلك الوقت، أما القسم الثالث والذي يمثل الأجزاء السبعة الباقية من التفسير يعتبر لمحمد رشيد نصاً وروحاً وفكراً ومنهجاً لعدم وصول محمد عبده لهذه الآيات في تفسيره وقد صرّح بمخالفته لمنهج محمد عبده بعد وفاته من حيث التوسع ببعض المسائل.

[2] . ينظر: رضا، محمد رشيد (1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1(1420هـ-1999م)، (13/1).

القرآن الكريم كما صرّح بذلك[1]، وكان هذا جلياً في صفحات تفسيره عند بيانه للفتاتٍ في معاني الآيات، تجعل الإنسان يحيا بالقرآن الكريم، وإضافة إلى ذلك الحكم التشريعة التي قلما يمر بآية من الآيات إلا ويبرز ما فيها من الحِكم[2]، بعدها يذكر أهم الوسائل الضرورية والتي لا بد منها لفهم القرآن وهي: فنون العربية، واصطلاحات الأصول وقواعده الخاصة بالقرآن، وقواعد النحو والمعاني، وكذلك معرفة الكون وسنن الله تعالى فيه.

أما الروايات المأثورة عن النبي- صلى الله عليه وسلم- وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير فقد اعتبر أن الضروري منها اثنان هما:

1- ما صح من المرفوع وهذا لا يقدم عليه شيء.

2- ما صح عن علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصرهم.

ولكنه اعتبر أن الصحيح من الاثنين قليل، وأن أكثر التفسير بالمأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب، ثم عقب بقوله أن هذا كما قال الحافظ ابن كثير، كما قال بأن جل ذلك خرافات ومفتريات صدقهم فيها الرواة، حتى بعض الصحابة- رضي الله عنهم- والتعقيب على قوله "بأن بعض الصحابة صدقوا هذه الخرافات والمفتريات" غير مقبول وفيه نسبة ما لا يليق إلى الصحابة الكرام وعليه ما عليه عند إطلاقه بالعموم، وهل يعقل أنّنا فهمنا قول النبي-صلى الله عليه وسلم- في نهيه عن الرواية عن أهل الكتاب أكثر من فهمهم، وأننا فهمنا أن هذه خرافات وهم لم يدركوا ذلك؟!.

---

[1] . عندما قال:" فكانت الحاجة شديدة إلى تفسير تتوجه العناية الأولى فيه إلى هداية القرآن على الوجه الذي يتفق مع الآيات الكريمة المنزلة في وصفه، وما أنزل لأجله من الإنذار والتبشير والهداية والإصلاح" ينظر: رشيد رضا، **المنار**، (15/1).

[2] . وقد تكلم عن هذه الحكم الدكتور فضل عباس في كتابه، ينظر: عباس، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص: 129.

وقبل القول بنسبة هذه الخرافات والمفتريات إليهم لا بد من التأكد بداية من صحة ورودها عنهم، وقد تبين من خلال الدراسة قلة اهتمام المفسرين بصحة روايات الصحابة الكرام والتابعين فكيف بعد ذلك تحاكم أقوالهم بروايات لا يُعلم مدى صحة نِسبتها إليهم.

أما بالنسبة لما قاله محمد رشيد رضا في "أن المرفوع لا يقدم عليه شيء"[1] فإنه لم يلتزم في هذا، وقد رد الصحيح من الحديث الشريف.

وقبل الانتقال لبيان منهجه بنقاطٍ محددة من الإنصاف القول بأن رشيد رضا كان يشير في مواضع إلى صحة روايات الصحابة والتابعين وضعفها كما أنه ينكر نسبة بعض الأقوال التي لم يقبلها للصحابة كما أنكر قولًا روي عن ابن عباس– رضي الله عنه– في المقصود "بكلمات" **في قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) (البقرة:124)**[2].

ونَقَلَ في مقدمته كلام ابن تيمية "في أن ما نُقل عن الصحابة الكرام نقلا صحيحاً النفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين لأن احتمال سماعهم من النبي– صلى الله عليه وسلم– أقوى وقلة أخذهم عن أهل الكتاب" ليعقب بقوله أن هذا ينقض قول من أطلق الحكم بأن ما قاله الصحابي الثقة مما لا يعرف بالاستدلال بل بالنقل له حكم الحديث المرفوع.

وقصده في كلامه–وقد صرح به بعد ذلك– أن ما صح سنده إلى بعض الصحابة يقل فيه المرفوع الذي يُحتج به، ثم أكد مرة أخرى أن بعض علماء الصحابة رووا عن أهل الكتاب كأبي هريرة وابن عباس– رضي الله عنهم–[3]، وإيراده لكل هذا ليختم بقوله: "وغرضنا من هذا كله أن أكثر ما

---

[1] . رشيد رضا، **المنار**، في المقدمة (15/1).

[2] . رشيد رضا، **المنار**، (368/1).

[3] . وذلك عندما قال: "بعض علماء الصحابة رووا عن أهل الكتاب، حتى عن كعب الأحبار الذي روى البخاري عن معاوية أنه قال: "إن كنا لنبلوا عليه الكذب" ومنهم أبو هريرة وابن عباس– رضي الله عنه– ومن الصحابة من روى عن بعض التابعين الذين رووا عن أهل الكتاب فالحق أن كل ما لا يعلم إلا بالنقل عن المعصوم من أخبار الغيب الماضي أو المستقبل وأمثاله لا يقبل في إثباته إلا الحديث الصحيح المرفوع إلى

روي في التفسير المأثور أو كثيره حجاب على القرآن وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول، فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات، التي لا قيمة لها سندًا ولا موضوعاً، كما أن المفضلين لسائر التفاسير لهم صوارف أخرى عنه كما تقدم"[1].

وهذا الكلام فيه من القسوة ما فيه بحق أقوال الصحابة الكرام، وإن كان قصده في ذلك الضعيف من الروايات، وقد تَجُر عليه من المآخذ ما تجر، وذلك مع العلم بأنه اهتم بروايات الصحابة والتابعين واستشهد بالكثير منها، كما بيّن أن العلم بسيرة النبي– صلى الله عليه وسلم– وأصحابه وما كانوا عليه من علم وعمل وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها من الأمور التي لا يتم التفسير بالمرتبة العليا إلا بها[2]، كما أن أقوالهم وأفعالهم وأخبارهم فيها من البيان ما فيها لتوضيح الملابسات والزمن الذي نزل فيه القرآن الكريم، وهذا ذاته منهج سيد قطب الذي أظهر من خلاله روعة القرآن الكريم وهدايته للبشرية.

ومن أبرز ملامح منهج محمد رشيد رضا وطريقته في تفسيره:

1. يهتم محمد رشيد رضا في بيان العلاقة بين الآيات، وهو ما يسمى بالتناسب بين الآيات، فما يبدأ بتفسير آية إلا ويوضح علاقتها بالتي قبلها، وفي حال كون العلاقة ظاهرة الوضوح يقول بأن الربط ظاهر[3].
2. مع اهتمام محمد رشيد رضا بالابتعاد عما يحجب هداية القرآن الكريم حتى اعتبر كثرة الروايات أحد هذه الشواغل عن مقاصد القرآن، إلا أنه وقع في الاستطرادات في أمور أخرى

النبي– صلى الله عليه وسلم-، وهذه قاعدة الإمام ابن جرير التي يصرح بها كثيرا" والتعقيب على نقل علماء الصحابة عن أهل الكتاب تم بيانه سابقاً. ينظر: رشيد رضا، **المنار**، (15/1).

[1] . المرجع السابق، (15/1).

[2] . ينظر: رشيد رضا، **المنار**، (25/1).

[3] . رشيد رضا، **المنار**، (279/2)، (191/1)، (195/1) وغيرها كثير.

كاستطراده في مسألة "تحقيق وجوه الإعجاز بمنتهى الاختصار والإيجاز" في خمسة وعشرين صفحة من تفسيره، كما استطرد في بعض القضايا الفقهية كالصوم وتفريعاته وغيرها من المسائل[1]، وكان استطراده أحد المآخذ عليه كما بيّن ذلك الدكتور فضل عباس– رحمه الله تعالى– في كتابه[2].

3. قد يقسو على مخالفيه من خلال عرضه للآراء، وقد تصل هذه القسوة إلى التابعين، كما في تعقيبه على قول التابعي الكريم مجاهد في المقصود بالأمة الواحدة في **قوله تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) (البقرة: 213)** حيث قال: "وأغرب من هذا القول قول بعض المفسرين ونقل عن مجاهد: أن الناس هم آدم وحده وأنه كان أمة يقتدى بها، ولا ندري ماذا يقول أصحاب هذا القول في تفسير بقية الآية! نعوذ بالله من الخذلان" وأن يعقّب على قول مجاهد –وإن كان فيه من الغرابة ما فيه– بـــ "نعوذ بالله من الخذلان" زلةُ قلمٍ ما كانت لتصدر منه –عفا الله عن الجميع– ويضاف إلى ذلك أنه من العدل عند محاكمة أي إنسان على أي قول يقوله التأكد من نسبة هذا القول إليه فما بالك إن كان تابعياً أو صحابياً كريماً[3].

المطلب الثالث: ملامح منهج طنطاوي جوهري في "الجواهر في تفسير القرآن الكريم":

---

[1] . ينظر: رشيد رضا، **المنار**، (1/165–190)، (2/146–159).

[2] . عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:200.

[3] . ومن المواضع التي كان فيها قاسياً على مخالفيه ماذكر في مسألة وقوع الطلاق بلفظ ثلاث، ينظر: ص:145 من الرسالة، ومن الذين تكلموا عن قسوته على مخالفيه وجعلها كإحدى المآخذ عليه الدكتور فضل حسن عباس ينظر: عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:198.

اعتبر طنطاوي جوهري أحد أبرز مفسري الاتجاه العلمي بين المعاصرين، وقد ذاع صيته في أرجاء العالم الإسلامي، كما ترجم تفسيره الجواهر إلى الأردية- فأقبل عليه أهل الهند إقبالاً عظيماً- وإلى عدد من اللغات الأوروبية[1].

من دوافع تفسيره للجواهر التي ذكرها في مقدمته: أنه عندما تأمل حال الأمة الإسلامية ألفى القليل من العقلاء وبعض أجلة العلماء فكروا في خلق العوالم، وما أودع فيها من الغرائب، فأخذ يؤلف كتباً شتى لذلك كـــ "نظام العالم والأمم"، و"جواهر العلوم"، و"التاج المرصع" وغير ذلك من الكتب والرسائل وكان في ذلك مازجاً الآيات القرآنية بالعجائب الكونية وكل ذلك لم يشف له الغليل إلى أن ألف تفسيره، مؤملاً بما وقر في نفسه، أن يشرح الله به قلوباً، ويهدي به أممًا، وتنقشع به الغشاوة عن أعين عامة المسلمين فيفهموا العلوم الكونية، راجياً أن يؤيد الله هذه الأمة بهذا الدين، وأن يكون الكتاب داعياً حثيثاً إلى درس العوالم العلوية والسفلية، وليقومن من هذه الأمة من يفوقون الفرنجة، في الزراعة والطب والمعادن والحساب والهندسة والفلك وغيرها من العلوم والصناعات[2].

ومن يقرأ هذه الكلمات ويعرف الملابسات والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المتردية التي أحاطت بالأمة[3]، يدرك الحرقه التي تعتلج في صدره، وقد ظهرت في سطور تفسيره، كقوله شاكياً حال الأمة بعد نقله لقول الفيلسوف سبنسر في أن العلم الطبيعي الصحيح

---

[1] . عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ط1(1427هـــ- 2007م)، دار النفائس، ص:304.

[2] . جوهري، طنطاوي (ت:1358هـــ)، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، ط2(1350هـــ-1930م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (3،2/) كما أشار لهذه الدوافع الدكتور فضل عباس في كتابه، ينظر: عباس، فضل، المفسرون مدارسهم ومناهجهم، ص:305،306.

[3] . لمعرفة الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتعليمية وحياته، ينظر: مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير، المشرف: د. إبراهيم زيد الكيلاني، الجامعة الأردنية، 1988م، الأردن، ص: 3-24.

والدين الصحيح توأمان إذا انفصل أحدهما عن الآخر خرا صريعين وماتا حتف أنفهما: "أيها الفطن اللبيب، اعلم أني عند كتابة هذا الموضوع في هذه الأسطر كنت أشعر بألم في النفس وأسف، واعترتني دهشة ما كنت أشعر بها واهتاجت أعصابي، وقلت في نفسي يا ليت شعري: أي الفريقين أحق بالشكوى والأسف، أنحن أم فلاسفة الإنجليز كالعلامة سبنسر الذي نحن بصدد الكلام فيه، (..)"[1]، وقد تكررت عبارات طنطاوي في أكثر من موضع من تفسيره، والتي يحاول من خلالها إثبات خيرية هذا الدين، وذلك بعد بيان التقدم في الغرب وطرح ما يقابله عندنا في ديننا[2].

وكان موقف العلماء من هذا التفسير متفاوتاً، فمنهم من كان رافضاً له تماماً، ومنهم من كان مقبلاً عليه بالكلية، وقسم ثالث معتدل ذاكراً ما له وما عليه لما فيه من المسائل العلمية[3].

من أهم ملامح منهج طنطاوي وطريقته ما يلي:

1. يقسم آيات السورة إلى أبواب، ثم إلى مقاصد أو فصول، وعند تقسيمه للآيات يبدأ تفسيره فيما يسمى بالتفسير اللفظي وهو تفسير مختصر، ثم ينتقل– في الغالب– إلى مزيد من الإيضاح للآيات تحت عنوان "إيضاح" أو "إيضاح وتفصيل" أو "شرح وإيضاح" أو ما هو قريب من هذه العبارات، وفي التفسير اللفظي والإيضاح يورد غالب المنقول من الحديث الشريف وأقوال الصحابة والتابعين مع إيراد أسباب النزول والنسخ وغيرها، أما ما بعدها من الاستطرادات التابعة للآية فإنه يذكرها ضمن عناوين جانبية مقسمة ومرتبة[4].

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (35/1).

[2] . للأمثلة ينظر: جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (223/1).

[3] . للنظر في الآراء وتفصيلها ينظر: مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، ص: 312–330.

[4] . ومن الذين تكلموا عن طريقة تقسيمه الدكتور فضل عباس، وقد امتدحه بفهمه وقدرته على تقسيمه للسور المكية تقسيماً لطيفاً دقيقاً لأن المكي قد يكون تقسيمه شائكاً زيادة على المدني، فقال:" لكن المفسر الفاضل وقد ألان الله له التفسير بما منحه من فهم، نراه يقسم السور المكية كذلك تقسيماً لطيفاً دقيقاً"، ينظر: عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص: 308، 309.

ومن ضمن تقسيماته حديثه عن الآيات تحت مسميات الجواهر كـــ "الزبرجد" و"الزمرد" و"الجوهرة" و" الدرة" وغيرها.

2. معلوم من اتجاهه العلمي غلبت المسائل العلمية المتنوعة من الفلك والطب وغيرها في تفسيره على غيرها من المسائل الأخرى، وسبَّب هذا انتقاداً له من الآخرين حتى قيل عنه كما قيل عن الرازي بأن فيه كل شيء إلا التفسير[1]، ولا خلاف في إكثاره بدرجة عالية من المسائل العلمية وربما إن أزيلت هذه المسائل من تفسيره لأصبح تفسيره في مجلدين عوضاً عن الخمسة والعشرين– وهذا على سبيل التقريب وليس الإحصاء–.

مما يؤخذ عليه أيضًا إيراده للصور المتنوعة المبيّنة للقضايا العلمية، إلا أن القول بأن "فيه كل شيء إلا التفسير" فيه عدم إنصاف ومبالغة، بسبب وجود التفسير وورود بعض الأحاديث وأقوال الصحابة الكرام والتابعين وغيرها من المنقول وإن قلت، والتفصيل في هذه الروايات سيكون عند الحديث عن منهجه فيها.

ومما يؤخذ عليه إخضاع القرآن للنظريات الحديثة، ووجود آراء لطنطاوي تحتاج إلى نظر بسبب ولوعه بالعلم لا يعني القول بأنه يقدّم العلم على القرآن الكريم، وقد رد الدكتور فضل عباس– رحمه الله تعالى– هذا القول بكلام الشيخ طنطاوي نفسه عندما قال بأن القرآن الكريم أعلى من ذلك وأعظم، كما ضرب الأمثلة من تفسير طنطاوي لرد ما قيل عنه[2]، ومن الذين تكلموا عن علاقة الدين بالعلم عند طنطاوي الباحث أنور يوسف مرار في رسالته "طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير" قائلاً في نهاية قوله بأن نظرة طنطاوي للصلة بين العلم والدين جيدة، لولا أنه بالغ فقدّم العلم على الدين وجعله أصلاً له، وتوقيفه معرفة الله وأمور الشريعة على

---

[1] . من الذين قالوا بذلك محمد الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون ينظر: الذهبي، **التفسير والمفسرون**، 452/2.

[2] . عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:344–347.

دراسة العلوم، ثم قال: "وهذا ادعاء خطير يحمل بين طياته لمزاً بفهم الصحابة– رضي الله عنهم– والأجيال اللاحقة فهم أعلم الناس بالدين وأفقههم فيه مع أنهم لم يدرسوا جميع العلوم"، وربما أخذ هذا من قول طنطاوي الذي ذكره الباحث نفسه: "أن كثيراً من أمور الشريعة لا تدرك إلا بدراسة العلوم مثل معرفة الله وصفاته، وإدراك رحمته تعالى، وفهم القرآن الكريم وأداء الصلاة أداء كاملاً وغيرها" وفي الحقيقة القول بأن هذا القول وما يشابهه بأنه يحمل بين طياته لمزاً بفهم الصحابة– رضوان الله عليهم– والأجيال اللاحقة هو تقويل عليه ما لم يقل، ولا يستطيع القطع به وهو مردود عليه وما قول طنطاوي إلا كما **قال تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) (فاطر:28)** فكلما علمنا شيئاً عن هذا الكون البديع زاد إيماننا بالخالق المدبر لهذا الكون فكان ذلك أحرى لإدراكنا لأمر الله تعالى، والعلم بأمر الله تعالى دال على العلم بالله تعالى.

كما أن فيه من اللطائف واللفتات التفسيرية التي تستحق القراءة، ومن قرأها يعرف أنها كلام من فهم روح القرآن وأدرك مغزاه– كما قال الدكتور فضل عباس–[1]، وكما قال الدكتور أحمد شكري لو فصَــلَ بين المسائل العلمية وتفسيره، كلٌ في كتاب لأدى ذلك إلى انتشار تفسيره[2].

ولابد من وجود أسباب أدت إلى اهتمامه البالغ بالمسائل العلمية، وسلوكه هذا الاتجاه، بالإضافة إلى ولعه الشديد بها والتي قد يكون منها: – الأزمة الفكرية التي مرّ بها فخيل إليه أن الدنيا مضطربة مختلفة لا إحكام فيها ولا انسجام وكان يقول "هل لهذا العالم إله؟"، ويقول: أمامي خلة من خلتين، إما أن أعلم أن هذا العالم موزون بميزان سائر على نواميس متقنة محددة، فأقر بصانع قادر عالم مدبر له، وإما أن أعلم أنه مبعثر غير محكم فأقف موقف الكليل؟، بعدها أكبّ على دراسة العلوم وقراءة علم التوحيد، إلى أن عثر على كتابات الغزالي ثم شرع في مطابقة

---

[1] . للأمثلة ينظر: عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:311.

[2] . قال الأستاذ الدكتور أحمد شكري ذلك في الجلسة النقاشية لإعداد الرسالة بتاريخ: 17/ 11/ 2013م.

آيات الكتاب العزيز مع ما يراه من المخلوقات والكائنات الحية فتكونت لديه قناعة وافية بنظام الكون ودقة تركيبه[1].

- الانحلال الذي كان في زمنه والجهل في طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية، مع ما يقابلها في الغرب من تقدم في هذه المجالات، وبالتالي اغترار الناشئة بما عند الغرب فكان ذلك دافعاً لإثبات وجود المسائل العلمية في القرآن الكريم.

- الفجوة المفتعلة بين العلم والدين، والناشئة عن جهل الناس بطبيعة الدين الإسلامي الذي يختلف عن بقية الأديان الأخرى[2].

3. من الذين نقل عنهم بدرجة ملحوظة الفلاسفة وعلماء الغرب، أمثال الفيلسوف سبنسر وأرسطو طاليس، والشاعر اليوناني ميروس، وليس السبب في النقل عنهم الاعتزاز بهم حيث قال: "فوالله ما أغراني بقراءة الكتب الإنجليزية إلا ما رأيت من دعوى هؤلاء الجهال" وكان يقصد الشباب من أبناء جلدتنا المغترين بهم[3].

4. له بعض الآراء التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة وهي من المآخذ عليه كالإيمان بتحضير الأرواح وتأويله لقضايا الغيب، وتأويل صريح القرآن عن طريق المجاز كسجود الملائكة لآدم وغيرها[4].

---

[1] . ينظر: مرار، أنور يوسف، طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير، المشرف: د. إبراهيم زيد الكيلاني، الجامعة الأردنية، 1988م، الأردن، ص: 34، (بتصرف كبير).

[2] . مرار، أنور يوسف، طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير، المشرف: د. إبراهيم زيد الكيلاني، الجامعة الأردنية، 1988م، الأردن، ص: 151، (بتصرف).

[3] . للتفصيل ينظر ص: 78،79 من الرسالة.

[4] . للتفصيل ينظر: مرار، أنور يوسف، طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير، ص:185–247، ومن الذين عرضوا لآرائه الدكتور فضل عباس ينظر: عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:327–335.

5. يتكلم في المسائل الفقهية عند الحديث عن الآيات التي فيها أحكام، وقد يعرض لآراء الفقهاء الأربعة، وأقوال الصحابة والتابعين فيها إلا أنه لا يناقشها كثيراً بعد إيرادها كأن يرد حديث شريف يرد أحد القولين[1]، ولا يستطرد في فروعها كالشنقيطي.

6. ومن الأمور التي يهتم بها في تفسيره إيراد التناسب بين الآيات، وعلى سبيل المثال ما قاله عند تفسيره لآيات الوصية التي تعقبها آيات الصوم، فقال بعد الحديث عن الوصية وحكمها في **قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (البقرة:180)** "إن الوصية إحسان وتجاوز عن المطامع وإيثار، فكانت مما يطلبه علم الأخلاق من التعالي عن الاستخذاء للشهوات فناسب أن يعقبها الصوم وأحكامه"[2].

المطلب الرابع: ملامح منهج الطاهر ابن عاشور في "التحرير والتنوير":

ماذا يمكن القول عن ابن عاشور، وماهو الاتجاه الذي يمثله، هل يمكن القول بأنه صاحب الاتجاه المقاصدي أم البياني أم ماذا؟! وهو العلاّمة الموسوعي، الذي طرق باب الكثير من العلوم فلم يكن مسلكاً من العلوم الشرعية إلا وسَلَكه، ولا بابٌ من أبواب العلوم إلا وتصدره، فأصحاب الحديث كتبوا عنه في رسائلهم، وأصحاب الفقه كذلك، أما عن التفسير فلا يبدأ بتفسير آية إلا ببيان المعنى اللغوي وبيان بلاغتها، ثم يكمل ليبين القراءات الواردة فيها إن وجدت، ذاكراً معنى للأسلوب المتبع في الآية، مستشهداً ببيت من الشعر أو بقول صحابي أو تابعي على ذلك الأسلوب، مبيناً لسبب النزول، مستطرداً في الآية لبيان الأحكام والقضايا الفقهية بتفصيلاتها على المذاهب الأربعة، مع أقوال السلف الصالح والعلماء الأفاضل، وإن كان لابد من تسميته باتجاه يمكن القول بأن الاتجاه اللغوي كان الأبرز في تفسيره.

---

[1] . للأمثلة ينظر: جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (187/1)، (192/1).

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (171/1)، وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (176/1)، (187/1)، (177/1)، (179/1)، (191/1)، (211/1) وغيرها كثير.

لا بد لكل باحث وقارئ في تفسير الشيخ ابن عاشور أن يقف على مقدماته العشر، التي كتبها في بداية تفسيره، والتي تعين على فهم الكثير من الأمور المتعلقة بمنهجه، وسيتم الوقوف على بعض ما كُتب في التمهيد والمقدمات– بحسب المتعلق بالدراسة–، والمقدمات العشر تناولت موضوعات عدة، منها استمداد علم التفسير، وصحة التفسير بغير المأثور، ومعنى التفسير بالرأي ونحوه، فيما يحق أن يكون غرض المفسر، وأسباب النزول، والقراءات وغيرها[1].

وأبرز النقاط المتعلقة بمنهج ابن عاشور وطريقته في تفسيره والتي تخدم هذه الدراسة تكمن في النقاط الآتية:

1. بيّن ضرورة أن يكون منهج المفسر وسطاً بين حالتين، من حيث النقل عن السابقين فقال: "ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رجلين: رجلٍ معتكفٍ فيما شاده الأقدمون، وآخرَ آخذٍ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضرٌّ كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناحُ الكسير، وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فَنُهَذِّبَهُ ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده، عالماً بأن غمض فضلهم كفران للنعمة، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة"[2]، وعلى ذلك من الممكن القول بأن هذه قد تكون إشارة إلى اهتمامه بآثار الصحابة والتابعين، وبما أنه اهتم بالمفسرين السابقين فمن باب أولى اهتمامه بأقوال الصحابة والتابعين.
2. بعد بيانه لكثرة التفاسير وأن الكثير منها عالة على من سبقهم ذكر أهم التفاسير، والتي سيظهر فيما بعد أنها من مصادره ومراجعه في التفسير ومنها: الكشاف والمحرر الوجير

---

[1] . ابن عاشور، محمد الطاهر (ت:1393هـ)، **التحرير والتنوير**، ط 1984 هـ، دار سحنون، تونس، ص:10–130

[2] . المرجع السابق، ص: 7

لابن عطية ومفاتيح الغيب للرازي والبيضاوي الملخص من الكشاف وتفسير الآلوسي وأبي السعود والقرطبي وتفسير الطبري، إلى غيرها من التفاسير[1].

3. صرّح ابن عاشور بعدم العزو للمصادر التي أخذ منها بقصد الاختصار[2] وكان من الأولى الإشارة إلى من نقل عنهم من باب الإنصاف والوضوح، وقد ظهر هذا الأمر حتى في نقله عن الصحابة والتابعين كما سيتم بيانه عند التفصيل.

4. اهتم ببيان تناسب اتصال الآي بعضها ببعض دون بيان تناسب مواقع السور بعضها إثر بعض، فلم يبحث فيه ولم يره حقاً على المفسر[3]، والسبب في ذلك والذي ظهر فيما بعد أنه لا يرى ترتيب السور كلها توقيفي بل بعضه اجتهادي[4]، ومما اهتم به في تفسيره تبيين معاني المفردات في اللغة العربية بضبط وتحقيق، مما خلت عن ضبط كثير منه قواميس اللغة[5]، ومن الأساليب التي اتبعها في بيان معاني المفردات ربطه في كثير من الأحيان بين المفردات والعبارات المستخدمة في القرآن الكريم، واستخدامات الصحابة والتابعين لها، كونهم في زمان تنزل القرآن الكريم، كما صرح بذلك في المقدمة الثانية فقال: "ويدخل في مادة الاستعمال العربي ما يؤثر عن بعض السلف في فهم معاني بعض الآيات على قوانين استعمالهم"[6].

5. حديث ابن عاشور عن أبرز المفسرين من الصحابة الكرام والتابعين في مقدمته يُعتبر إشارة أولية على اهتمامه بأقوالهم، ومن الذي يدل على اهتمامه بأقوالهم إشارته لأشهر من سلك مسلك التفسير برواياتهم– مما هو بأيدي الناس– محمد بن جرير الطبري، وحديثه عن سلسلة

---

[1] . ينظر المرجع السابق، ص:7.

[2] . ينظر المرجع السابق، ص:7.

[3] . المرجع السابق، ص:8

[4] . ينظر: أبو حسان، جمال، (1991م)، **تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجية ونقدية**، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص: 68.

[5] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص:8

[6]. المرجع السابق، ص:23

الرواة وبيان صحيحها من ضعيفها والحديث عن الوضّاعين الذين اتخذوا الرواية عن ابن عباس –رضي الله عنهما– ملجأ لتصحيح ما يرونه يشير لذلك ويشير أيضًا لاهتمامه بعلم الحديث[1].

6. انتقد ابن عاشور شغف كثير من المفسرين بنقل القصص عن الإسرائيليات، فكثرت في كتبهم الموضوعات، إلى أن جاء العالمان الجليلان أحدهما بالمشرق وهو الزمخشري صاحب الكشاف والآخر بالغرب بالأندلس وهو ابن عطية صاحب تفسير المحرر الوجيز[2]، ولكنه وقع في أكثر مما وقع به المفسرون عندما نقلوا الإسرائيليات وهو النقل عن التوراة في كثير من المواضع كما سيتم بيان ذلك لاحقاً[3].

7. بيّن ابن عاشور أهمية ضبط مفهوم المأثور عند الحديث عنه وعمن يؤثر، وعدم ترك هذه الكلمة على عواهنها[4]، وهذا ما تم الحديث عنه في الفصل الأول من الرسالة[5]، وفي موضع آخر بيّن مفهوم الأثر عنده وهو يشمل ثلاثة أمور حيث قال: "وأما الآثار فالمعني بها ما نقل عن النبي– صلى الله عليه وسلم– من بيان المراد من بعض القرآن في مواضع الإشكال والإجمال، وذلك شيء قليل (...) وما نقل عن الصحابة الذين شاهدوا نزول الوحي من بيان سبب النزول، وناسخ ومنسوخ، وتفسير مبهم، وتوضيح واقعة من كل ما طريقهم فيه الرواية عن الرسول– صلى الله عليه وسلم–، دون الرأي وذلك مثل كون المراد من المغضوب

---

[1] . ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 14،15، كما نبه في موضع آخر إلى خطر تفسير الكتاب "والقول فيه دون مستند من نقل صحيح عن أساطين المفسرين أو إبداء التفسير أو تأويل من قائله إذا كان القائل توفرت فيه شروط الضلاعة في العلوم التي سبق ذكرها في المقدمة الثانية"، ينظر: المرجع السابق ص:37

[2] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 16

[3] . ينظر ص: 193 من الرسالة.

[4] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 32

[5] . ينظر ص:48،49 من الرسالة.

عليهم اليهود ومن الضالين النصارى (...) وتشمل الآثار إجماع الأمة على تفسير معنى، إذ لا يكون إلا عن مستند، كإجماعهم على أن المراد من الأخت في آية الكلالة الأولى هي الأخت للأم، وأن المراد من الصلاة في سورة الجمعة هي صلاة الجمعة، وكذلك المعلومات بالضرورة كلها، ككون الصلاة مرادًا منها الهيئة المخصوصة دون الدعاء، والزكاة المال المخصوص المدفوع"[1]، ولابد من لفت الانتباه إلى ما نقل عن الصحابة، حيث خصص ما نقل عنهم مما كان دون الرأي، وعلى ذلك ما كان من اجتهاداتهم لا يدخله ابن عاشور ضمن الأثر، إلا إذا اجتمعت الأمة على تفسير هذا المعنى وبالتالي يكون ضمن المعنى الثالث، ويمكن القول بأن مقصود ابن عاشور بالأثر مبني على اعتبار قيمته ومدى حجيته، ولذلك لم يشمل اجتهادات الصحابة وأقوال التابعين[2].

كما أورد تنبيهاً في نهاية مقدمته الثانية بعنوان "استمداد علم التفسير"، حيث لم يعد من استمداد علم التفسير الآثار المروية عن النبي– صلى الله عليه وسلم– في تفسير الآيات، ولا ما يروى عن الصحابة الكرام في ذلك لأن ذلك من التفسير لا من مدده[3].

8. استشهد ابن عاشور بقول الغزالي والقرطبي أنه "لا يصح أن يكون كل ما قاله الصحابة في التفسير مسموعًا من النبي– صلى الله عليه وسلم– لوجهين: أحدهما أن النبي– صلى الله عليه وسلم– لم يثبت عنه من التفسير إلا تفسير آيات قليلة. الثاني أنهم اختلفوا في التفسير على وجوه مختلفة لا يمكن الجمع بينها، وسماع جميعها من رسول الله محال، ولو كان بعضها مسموعًا لترك الآخر، أي لو كان بعضها مسموعًا لقال قائله إنه سمعه من رسول

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 23–25

[2] . ينظر ص: 49،48 من الرسالة حيث تم الحديث عن المأثور ومعناه، وهل أقوال الصحابة والتابعين ضمن الأثر.

[3] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 27.

الله- صلى الله عليه وسلم- فرجع إليه من خالفه، فتبين على القطع أن كل مفسر قال في معنى الآية بما ظهر له باستنباطه"[1]، وأضاف على ماسبق بقول الغزالي أن من موانع الفهم قراءة التفسير واعتقاد أن لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النقل عن ابن عباس ومجاهد، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي وقال عن هذا بأنه حجب عظيم[2].

ومن خلال النقطة السابعة والثامنة يمكن القول بأن ابن عاشور يحتج بأقوال الصحابة الكرام التي لا مجال للرأي فيها، أما أقوالهم وأقوال التابعين الصادرة عن اجتهاداتهم اعتبر التوقف عليها من الحجب العظيم، ومن الحجب العظيم اعتقاد أن لا معنى لكلمات القرآن سواها[3]، ولكنه مع ذلك اهتم بأقوالهم وهذا ما سيظهر عند دراسة منهجه في التعامل مع رواياتهم.

9. قسّم أسباب النزول التي صحت أسانيدها إلى خمسة أقسام، وهي شاملة لكل ما قيل عنه سبب نزول وإن لم يكن سبب نزول كما في القسم الرابع الذي يشمل الحوادث التي حدثت وفي القرآن آيات تناسب معانيها سابقة أو لاحقة فيقع في عبارات السلف ما يوهم أن تلك الحوادث هي المقصود من تلك الآيات، مع أن المراد أنها مما يدخل في معنى الآية، وهذا النوع سبب لحصول اختلاف بين الصحابة في أسباب النزول، وقد أشار لكتاب الإتقان وأهمية الرجوع له في هذه المسألة، وهذا ما تم الحديث عنه سابقًا عند ذُكر ما قاله ولي الله الدهلوي في كتابه الفوز الكبير في أصول التفسير[4].

---

[1]. المرجع السابق، ص: 28،29

[2]. المرجع السابق، ص:28،29.

[3]. وقد أشار في موضع آخر من خلال حديثه على عدم حجية أقوال التابعين عندما قال بأنهم تأولوا الآيات من أفهامهم فقال: " إذ لا محيص لهم من الاعتراف بأن التابعين قالوا أقوالا في معاني القرآن لم يسندوها ولا ادعوا أنها محذوفة الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في معاني آيات كثيرة اختلافا ينبئ إنباء واضحًا بأنهم إنما تأولوا تلك الآيات من أفهامهم كما يعلمه من له علم بأقوالهم، وهي ثابتة في «تفسير الطبري» ونظرائه" ينظر:

- ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 32،33

[4]. ينظر ص:51، 52 من الرسالة

أما باقي الأقسام فالأول ما يتوقف فهم المراد من الآية على فهمه، والثاني يمثل حوادث تسببت عليها تشريعات أحكام وصور تلك الحوادث لا تبين مجملاً، وهذا القسم لا يفيد البحث فيه إلا زيادة تفهم في معنى الآية وتمثيلاً لحكمها، والثالث حوادث أكثر أمثالها تختص بشخص واحد، فنزلت الآية لإعلانها وبيان أحكامها، والخامس قسم يبين مجملات ويدفع متشابهات، وقد ذكر لكل قسم أمثلة لتوضيح المقصود[1].

المطلب الخامس: ملامح منهج الشنقيطي في "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن":

من خلال القراءة في تفسير الشنقيطي نجد أن الاتجاه الفقهي الأبرز في تفسيره[2]، وربما كان ذلك تأثراً بمنهج الدراسة في بلاده، التي كانت أكثر ما تكون الدراسة فيها على الفقه، وخصوصاً المذهب المالكي السائد في بلاده كما قال تلميذه عطية محمد سالم، وذلك مع عنايته الشديدة بقضايا اللغة، حيث منهج بلاده منصباً على دراسة العربية متناً وأسلوباً، بالإضافة إلى ما سبق فقد كان متوسعاً في دراسة الحديث، وبالأخص المجاميع كنيل الأوطار وفتح الباري وغيرهما[3]، ولا بد من التنويه إلى أنه لم يتناول الآيات جميعها في تفسيره، وكما هو معلوم من عنوان تفسيره "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" فإن منهجه ذكر الآية المراد تفسيرها ثم ذكر ما يبينها من الآيات الأخرى في القرآن الكريم، وقد صرّح الشنقيطي بما سبق في مقدمته عندما قال بأن من أهم المقصود بتأليفه أمرين: أحدهما بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء على أنها أشرف أنواع التفسير وأجلها، والثاني بيان الأحكام الفقهية في الآيات جميعها المبينة بالفتح

---

[1] . ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ص: 50-47

[2] . وممن تكلموا عن اتجاهه الفقهي في تفسيره الباحث عبد الله علي الترابي في رسالته عن اتجاهه الفقهي، ينظر: الترابي, عبد الله علي حمد، **الاتجاه الفقهي في أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي**, رسالة دكتوراة، المشرف: د. الطاهر أحمد عبد القادر، جامعة أم الدرمان (2006م)، السودان.

[3] . ينظر: الشنقيطي، "محمد الأمين" بن محمد المختار (ت: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ط(1403هـ- 1983م)، المطابع الأهلية، الرياض- السعودية، (37/1، 38) (بتصرف كبير)، وذلك في مقدمة تلميذه الشيخ عطية محمد سالم المرفقة في تفسير الشنقيطي.

في هذا الكتاب، وذلك مع بيان أدلتها من السنة وأقوال العلماء في ذلك، مع الترجيح من غير تعصب لمذهب معين ولا لقول قائل، وكما قال بأنه ينظر إلى ذات القول لا إلى قائله، لأن كل كلام فيه مقبول ومردود إلا كلامه- صلى الله عليه وسلم-، ولم يشر بعدها لأقوال الصحابة- رضوان الله عليهم- أو التابعين كمرحلة تالية في النظر في التفسير- كما قال القاسمي في مقدمته- مما يشير إشارة إلى أنه لا يرى حجية أقوالهم، وبالإضافة إلى الأمرين السابقين، فقد قال بأنه ضمّن هذا الكتاب أموراً زائدة كتحقيق المسائل اللغوية، وما يحتاج إليه من صرف وإعراب، والاستشهاد بشعر العرب وتحقيق ما يحتاج إليه فيه من المسائل الأصولية والكلام على أسانيد الحديث[1]، وهذا الذي قاله الشنقيطي في مقدمته هو ما كان في تفسيره فعلاً.

بعض النقاط المتعلقة في ملامح منهجه العام والتي تهم الدراسة:

1. بعد تفسيره للآية المراد تفسيرها ثم بيانها بآيات أخرى من القرآن الكريم، يبين ما قد يظهر فيه التعارض من آيات كتاب الله إن وُجِد، وله في ذلك مؤلف "دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب"، وفي مقدمته ذكر أنواع البيان المذكورة في كتاب الله المبارك وهذه الأنواع التي ذكرها كثيرة ومتنوعة وصلت إلى ما يقارب العشرين نوعاً، وكان بيانه لها فيما يقارب الثلاثين صفحة، وهي في الحقيقة تحتاج لدراسة لمعرفة تفاصيلها، كما أن إعماله للعقل فيها ظاهر، ولكن ضمن الأصول المقررة عند العلماء، ومن أمثلة البيان بيان الإجمال الواقع بسبب الاشتراك في الاسم أو الفعل أو الحرف، وفي بيانه لأنواع البيان استشهد بأمثلة لكل نوع، ومن أنواع البيان البيان بالسنة، وذلك في حال تفسير آية بآية لبيان قول ثم ادعى مخالف بأن قوله عليه آية يستدل بها، فيبين بالسنة صحة بيانه وبطلان بيان المخالف[2].

---

[1] . المرجع السابق، (67/1، 68)، (بتصرف).

[2] . المرجع السابق، (68/1-96)،

2. صرح بجواز بيان المتواتر من كتاب أو سنة بأخبار الآحاد عندما قال: "واعلم أن التحقيق جواز بيان المتواتر من كتاب أو سنة بأخبار الآحاد"[1].

3. يظهر اهتمامه عند استدلاله بالحديث الشريف بصحته، فهو من تمام البيان عنده، فكان يورد الأحاديث ويقارن بينها، وعلى أساس الصحة يكون اعتماده، ويورد الضعيف منها وإن ورد حديثان صحيحان يجمع بينهما، كما يذكر السند في كثير من المواضع، ويناقشه مع الحديث عن الرواة، وقد يذكر الرواية الواحدة من أكثر من سند وأكثر من مصدر[2].

4. في عرضه للمسائل الفقهية كان يورد الأقوال المتعددة والمختلفة في المسألة، مع بيان قائليها وأدلتهم من العلماء والمذاهب الأربعة، وخصوصاً المالكي الذي اشتهر في بلده، إلا أن هذا لم يؤثر على إنصافه في اختيار الآراء، فلم يقدم المذهب المالكي، أو قولاً من الأقوال لصاحبه، إنما قدّم الراجح باعتقاده وذلك بعد اجتهاده وفق الدليل والاجتهاد الذي توصل إليه[3].

5. عند بيانه لقوله عند المناقشة أو الترجيح كان يقول: "قَالَ مُقَيِّدُهُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ" ثم يذكر المراد بيانه[4]، وعند الاستطراد في القضايا بعد التفسير كان يورد فروعًا وتنبيهات لهذه الاستطرادات[5].

6. ذكر تلميذه "عطية محمد سالم"– والذي أكمل تفسيره الذي وصل فيه إلى نهاية جزء "قد سمع"– منهج الشنقيطي في درسه والذي كان قريباً من طريقته في التفسير فقال: "من المعلوم

---

[1] . المرجع السابق، (94/1)، وقد أعاد بيان ذلك عند تفسيره لسورة الحج.

[2] . ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان، (276/1)، (123/1)، (125/1)، (130/1)، (156/1)، (317/1)، (305/1)، (303/1)، (302/1)، (300/1)، (294/1)، (272/1)، (227/1)، (230/1)، (226/1)، (192/1)، (1/ 162)، (160/1)، وغيرها كثير.

[3] . ينظر: المرجع السابق، (227/1)، (224/1)، (154/1)، (155/1)، (169/1)، (174/1)، (189/1)، (223/1).

[4] . ينظر: المرجع السابق، (278/1)، (318/1)، (255/1)، (237/1)، وغيرها كثير.

[5] . ينظر: المرجع السابق، (120/1)، (138/1)، (166/1)، (195/1)، (221/1)، (174/1).

أن التفسير لم ينحصر في موضوع فهو شامل بشمول القرآن وعمومه، فكان المنهج أولاً بيان المفردات ثم الإعراب والتصريف ثم البلاغة مع إيراد الشواهد (...) ثم يأتي إلى الأحكام (...) ويدعم ذلك بالأصول وبيان القرآن وعلوم القرآن من عام وخاص ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ وأسباب نزول وغير ذلك (...) وقد يستطرد للقاعد بمبحث كامل كما استطرد في الرد على ابن حزم في رده القياس ..."[1].

7. كان الشنقيطي متبحراً في العديد من العلوم كالفقه وأصوله والحديث الشريف واللغة مع ما فيها من صرف وإعراب، وهذا ظاهر في تفسيره، كما أن مؤلفاته تدل على ذلك كـــ"مذكرة الأصول على روضة الناظر" التي جمع فيها أصول الحنابلة والمالكية والشافعية، وله نظم في الفرائض، ورجز في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهون، كما له ألفية في المنطق.

المطلب السادس: ملامح منهج سيد في " في ظلال القرآن":

يعدّ سيد قطب هو صاحب الاتجاه الحركي الدعوي في التفسير، وهو الأول في هذا الاتجاه من بين المتقدمين والمعاصرين، ومنهجه في التفسير خادم لاتجاهه الحركي الدعوي، والجهود المبذولة في إبراز اتجاه سيد ومنهجه في التفسير عديدة وعظيمة، والنظر والتأمل في الظلال كفيل بإظهار ما قيل عن اتجاه سيد ومنهجه العام في التفسير.

إن سيد– رحمه الله– عاش تجربة أدرك من خلالها أهمية الرجوع للمصدر الأساس والنبع الصافي لهذه الأمة هو القرآن الكريم، وأدرك خطورة الفجوة الحاصلة بين الأمة

---

[1] . المرجع السابق، (40/1). في مقدمة تلميذ الشنقيطي المذكورة في مقدمة التفسير، و للاستزادة في المصادر التي تكلمت عن الشنقيطي ومنهجه:

– الناصر، صالح بن ناصر بن سليمان، **علوم القرآن عند الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ط (1425هــ–2004م)، عمادة البحث العلمي، الريا– السعودية، ص:ط.

ومصدرها الأساس ونبعها الصافي، مع العلم بوجود هذا المصدر بين الناس، وتلاوتهم له أفراداً وجماعات، ومع كثرة الحافظين له، وبقاءه في زماننا على ما كان في زمن الصحابة الكرام فلم يتغير ولم يتبدل، ولم يزد أو ينقص حرفاً واحداً عن زمانهم، الزمن الذي عاش تجربة[1] تستحق وقفة تأمل ونظر، تجربة فريدة على مستوى الفرد والجماعة عندما عاش في ظلال القرآن، ومع وجود المصدر نفسه في زماننا إلا أن حال الأمة يزداد سوءاً بعد سوء على مستوى الفرد والجماعة، فكان تفسيره انبثاقاً عن هذا الإدراك فعرض من خلال تفسيره معاني السور والآيات الكريمة، – وكان كما ذكر سيد– مستصحباً الأحوال والملابسات والظروف والحاجات والمقتضيات الواقعية العملية، التي صاحبت نزول السور والآيات[2](ويمكن القول بأن المقصود بالأحوال والملابسات والظروف... حياة الصحابة الكرام وتجربتهم العملية مع القرآن الكريم) ليُظهر للقارئ الفرق بين الحالين والأسباب المؤدية إلى الفجوة التي تعيشها الأمة المسلمة، لعلها تعيش بعد ذلك جزءًا من التجربة الفريدة.

قبل الحديث عن منهجه في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين لا بد من ذكر نقاط عامة عن منهجه– رحمه الله تعالى– في التفسير، وإجمالها في النقاط الآتية:

1. يهدف سيد من خلال تفسيره إلى العديد من الأمور كإزالة الفجوة بين المسلمين والقرآن الكريم وتعريفهم على المهمة العملية الحركية له، وتربية المسلم تربية قرآنية إسلامية متكاملة،

---

[1] . استخدم سيد قطب –رحمه الله تعالى– كلمة "تجربة" في تفسيره عند حديثه عن تطبيق الصحابة الكرام العملي الواقعي للقرآن الكريم وتعاملهم معه، ولم يقصد بالكلمة ما قد يظنه قارئ بأنها تعني قابلية التجربة التي عاشوها للنجاح أو الفشل.

[2] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ج:4، ص:2121–2122، (بتصرف طفيف)

وتزويد المسلم بدليل عملي مكتوب إلى سمات الشخصية الإسلامية وبيان ملامح المجتمع الإسلامي، وبيان الوحدة الموضوعية للقرآن وأسباب النزول وغيرها من الأمور[1].

2. اهتم سيد– رحمه الله تعالى– وركز على أهمية ودور الصحابة الكرام في تفسير القرآن الكريم، وبيّن أسباب نجاح هذه التجربة الحية والواقعية في وجود جيل قرآني فريد[2].

من مظاهر اهتمام سيد– رحمه الله تعالى– بأقوال الصحابة كما قال الدكتور صلاح الخالدي: "لقد وسع مفهوم التفسير المأثور عن الصحابة، فهو ليس ما روي عنهم من أقوال مأثورة تناثرت في كتب التفسير السابقة، (...) ولكن هذا التفسير يتمثل في تفاعلهم بالقرآن وتطبيقهم العملي الواقعي له، وهذا التفسير لا يمكن تحصيله في كتب التفسير بالمأثور لأنها لا تحوي إلا أقوالهم التفسيرية القليلة فقط. وإنما يمكن تحصيله في تمثل الصحابة الكامل للقرآن"[3].

3. من المعين على معرفة منهج سيد في تفسيره معرفة قواعده التي ارتكز عليها في منهجه، والتي تتمثل في العديد من الأمور منها النظرة الكلية الشاملة، والتأكيد على المقاصد الأساسية للقرآن الكريم، و المحافظة على جو النص القرآني وبالتالي استبعاد المطولات التي تحجب نور القرآن الكريم، ودخول عالم القرآن دون مقررات سابقة، والثقة المطلقة بالنص القرآني والتسليم التام بدلالته، وإزالة التعارض الموهوم بين النصوص وغيرها[4].

4. بين سيد أهمية محاربة الإسرائيليات والتركيز على وجوب صلة المسلمين بكتابهم، وعدم الخوض في مصطلحات العلوم، وإعادة كتابة التفسير بأسلوب سهل، وعدم تحميل النص القرآني ما

---

[1] . الخالدي، صلاح، **مدخل إلى ظلال القرآن**، دار المنارة، جدة– السعودية، ط1(1406هـ–1986م)، ص: (98–128)، (بتصرف) حيثُ اختصرت الباحثة ووضعت ما رأته متصلاً بدراستها.

[2] . قطب، سيد، **معالم في الطريق**، ط10(1403هـ– 1983م)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ص: 11–19.

[3] . الخالدي، صلاح، **مدخل إلى ظلال القرآن**، ص: 120 وذلك عند حديثه عن الأهداف الأساسية للظلال

[4] . الخالدي، صلاح، **المنهج الحركي في ظلال القرآن**، دار المنارة، جدة– السعودية، ط1(1406هـ–1986م)، ص: 51–189، (بتصرف) حيثُ اختصرت الباحثة ووضعت ما رأته متصلاً بدراستها.

لا يتحمل، والابتعاد بالتفسير عن التعصب المذهبي، وفي المقابل لم يقبل بتضييق نطاق الغيبيات وإعطاء العقل مساحة أكبر مما يستحق[1].

5. ينتقي سيد من الروايات ويختصر من بعضها لعدم الإطالة كما هو الحال في روايات السيرة لطولها في الأغلب، كما في بعض روايات سورة الأحزاب عن غزوة الأحزاب وقد اختصرها خوفًا من الإطالة وذلك عندما قال:" ثم إن نعيم بن مسعود بن عامر (من غطفان) أتى رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– فقال: يا رسول اللّه إني قد أسلمت، وإن قومي لم يعلموا بإسلامي، فمرني بما شئت. فقال رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم– :«إنما أنت فينا رجل واحد فخذّل عنا إن استطعت، فإن الحرب خدعة».[2](و قد فعل حتى أفقد الأحزاب الثقة بينهم وبين بني قريظة في تفصيل مطول تحدثت عنه روايات السيرة ونختصره نحن خوف الإطالة)"[3].

---

[1] . عباس، فضل، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ط1(1427هـ–2007م)، دار النفائس، عمان– الأردن، ص:402–408، (بتصرف)

[2] . وقد قال "علوي السقاف" في بيان الحكم ضعيف قابل للتحسين ورواه ابن اسحاق معلقاً، ولكن قوله –صلى الله عليه وسلم– "الحرب خدعة" رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود، وللتفصيل ينظر: السقاف، علوي، **تخريج أحاديث وروايات الظلال**، ص:347.

[3] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (2835/5).

الفصل الثاني: روايات الصحابة والتابعين في تفاسير المعاصرين وموضوعاتها.

قامت دراسة مناهج المفسرين المعاصرين الستة في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين على خمسة أمور وهي:

مدى ذكر المفسرين للروايات من ناحية الإكثار والإقلال، وطريقة عرضهم لها، وحجم الموقوف والمقطوع عند كلٍ منهم، والرواة من الصحابة والتابعين الذين اهتم المفسرون بالرواية عنهم، ومصادر المفسرين التي عادوا لها في نقل الروايات، والمواضيع المتعلقة بالروايات التي رواها المفسرون في كتبهم.

المبحث الأول: روايات الصحابة والتابعين في التفسير.

روايات الصحابة والتابعين التي شملتها الدراسة هي كل قول أو فعل منسوب للصحابة أوالتابعين الكرام، وقد يذكر المفسر أقوالهم بالمعنى إضافة إلى النص، وكعينة إحصائية تعطي دلالة أولية على الروايات تم إرفاق جدول إحصائي في هذه الدراسة المقدمة للروايات الموقوفة (روايات الصحابة) والمقطوعة (روايات التابعين) الواردة في سورة البقرة للمفسرين الستة مع بيان مواضعها من الآيات الكريمة[1].

المطلب الأول: عدد الروايات في كتب التفسير.

اهتم المفسرون المعاصرون بذكر روايات الصحابة والتابعين في تفاسيرهم، وكانوا متفاوتين فيما بينهم من حيث الإكثار والإقلال بعدد هذه الروايات، والمفسرون الستة في هذه الرسالة مثالٌ على ذلك، وعند النظر في الجدول الآتي[2] والذي يمثل عدد رواياتهم في تفسير

---

[1] . ينظر الجدول الملحق في آخر الرسالة

[2] . الجدول المذكور هو نتيجة للجدول الملحق في آخر الرسالة ولمعرفة مواضيع روايات الصحابة والتابعين في سورة البقرة وعند المفسر ينظر الجدول الملحق في آخر الرسالة.

سورة البقرة يمكن القول بأن ابن عاشور كان أكثرهم ذكراً للروايات، يتبعه بعد ذلك القاسمي، والشنقيطي ثم محمد رشيد رضا، ثم طنطاوي جوهري، وآخرهم سيد قطب .

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الإحصائية لاتعطي سوى دلالة أولية على مدى ذكرهم للروايات، ولايمكن الحُكم من خلالها على مدى اهتمامهم واعتبارهم لها، نظراً للعديد من الأمور، كسبب ذكرهم للرواية، وطريقة إيرادهم لها، ومدى اهتمامهم بصحتها وضعفها وغيرها من الاعتبارات، وعلى سبيل المثال سيد قطب الذي كان من المقلين بحسب الإحصائية المذكورة في الجدول لايمكن القول بأنه لم يهتم بروايات الصحابة أو التابعين، لأنه –كما ذُكر سابقاً– وسّع مفهوم التفسير المأثور عن الصحابة –رضوان الله عليهم–[1]، كما أن الظروف التي عاشها وقت كتابته لتفسيره وهو في السجن تصعّب عليه الرجوع لكل كتب التفسير والحديث وغيرها من الإعتبارات والظروف التي تحيط بالمفسر، كما لابد من لفت الانتباه لعدد الروايات التي ذكرها الشنقيطي وقد بلغت (302) رواية في (11) آية مع العلم بأن الشنقيطي لم يفسر آيات سورة البقرة جميعها، وكذلك باقي السور، إنما هي مواضع فسرها من الآيات، والآيات التي فسرها ولم يكن فيها روايات في سورة البقرة قليلة ومعدودة.

وعند المقارنة بين عدد روايات المفسرين المعاصرين في تفاسيرهم مع ما ذكره المفسرون السابقون يلاحظ فرق كبير بين كل من المعاصرين والسابقين، وعلى سبيل المثال ابن جرير الطبري في تفسيره "جامع البيان" الذي بلغت رواياته (5554) رواية في (267) آية، والفرق بينه وبين ابن عاشور المعاصر والذي يُعد من المكثرين كبير وقد بلغت روايات ابن عاشور (614) رواية في (97) آية.

---

[1] . ينظر ص: 94 من الرسالة.

الجدول الإحصائي للروايات الموقوفة والمقطوعة في كتب التفسير

الرقم	اسم التفسير	عدد الروايات الكلي	الموقوف	المقطوع
1	" جامع البيان في تفسير القرآن" لابن جرير الطبري	(5554) رواية في (267) آية	(1608)	(3946)
2	"محاسن التأويل" لمحمد جمال الدين القاسمي	(310) رواية في (73) آية	(179)	(131)
3	"المنار" لمحمد رشيد رضا	(218) رواية في (64) آية	(145)	(73)
4	"الجواهر في تفسير القرآن الكريم" لطنطاوي جوهري	(106) رواية في (35) آية	(69)	(37)
5	"التحرير والتنوير" للطاهر ابن عاشور	(614) رواية في (97) آية	(311)	(303)
6	" أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للشنقيطي	(302) رواية في (11) آية	(145)	(157)
7	"في ظلال القرآن" لسيد قطب	(58) رواية في (24) آية	(32)	(26)

المطلب الثاني: طريقة عرض المفسرين للروايات.

تتراوح طريقة عرض كل من المفسرين للروايات ولا تخرج عن ثلاث طرق، الأولى أن يذكر نص الرواية، والثانية أن يذكر الرواية بالمعنى، وذلك بأن يقول المفسر قوله ثم يُتبعه

بذكر أسماء الصحابة والتابعين الذين قالوا بهذا القول، والثالثة أن يشير المفسر إشارة إلى جماعة من الصحابة أو التابعين الذين قالوا بما ذكره[1]، وفيما عرض موجز لكل المفسرين.

أولاً: محمد القاسمي.

تراوحت طريقة عرض محمد القاسمي للروايات بين الرواية بالنص والمعنى، إلا أنه أكثر من الرواية بالنص، خصوصاً فيما هو متعلق بروايات الصحابة، خلافًا لروايات التابعين، التي كثيراً ما يرويها بالمعنى والنص.، وقد يشير القاسمي للصحابة والتابعين إشارة فيقول: "رويت آثار عن بعض الصحابة والتابعين" أو "ثلة من التابعين" أو "عن السلف"، إلى غيرها من العبارات ، كما أنه يذكر الرواية في بداية تفسيره للآيات فيكون مبتدأ بها، وأحياناً يذكرها خلال تفسيره، وأحياناً يذكرها في نهاية تفسير الآية، وأحياناً تكون ضمن نقولاته الطويلة.

ثانياً: محمد رشيد رضا.

كان محمد رشيد في طريقة ذكره للروايات بين ذكرها بالنص أو المعنى، وقد يشير لأقوالهم إشارة، كأن يقول "ورد في التفسير بالمأثور" أو "جماعة من الصحابة والتابعين" أو "بعض السلف" أو "علماء الصحابة" أو "علماء التابعين" أو "ذهب بعض الصحابة والتابعين" إلى غيرها من العبارات .

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

كانت طريقة ذكر طنطاوي للروايات متراوحة بين النص والمعنى، إلا أن المقطوع غالبه كان بالمعنى، على خلاف الموقوف الذي ذكر الكثير منه بالنص، وذكر منه بالمعنى.

---

[1] . ينظر الجدول الملحق في آخر الرسالة وهو مُبيّن مفصّل للمواضع التي ذكر فيها المفسرون الستة الروايات بالنص والمعنى.

رابعاً: الطاهر ابن عاشور.

طريقته إما أن يذكرها بالنص أو بالمعنى، والطريقة المعتمدة عنده والغالبة هي ذكر الرواية بالمعنى، وذلك بأن يقول القول ثم يتبعه بعبارة "وبه قال: عطاء وقتادة والشعبي و..." وهذا على سبيل المثال وهو كثير، وقد تمت الإشارة لمواضع ذكره للرواية بالمعنى في الجدول المرفق بالرسالة ، وقد يقول "روى جماعة من التابعين" أو "الصحابة" .

خامساً: محمد أمين الشنقيطي.

تراوحت طريقته بين الرواية بالمعنى والرواية بالنص، ويشير الجدول المرفق بالرسالة إلى ذلك كما يشير إلى مواضعهم[1]، ونسبة روايات الصحابة التي كانت بالنص أكبر من نسبة روايات التابعين التي كان كثيراً منها يذكر بالمعنى[2]، كما أن هذه الروايات كانت إما ضمن النقولات التي يذكرها عن العلماء كالقرطبي وابن كثير من المفسرين[3]، ومن طرق عرضه للروايات أنه قد يذكرها مجملة مع بيان صاحبها ثم يفصلها فيذكرها كاملة[4].

سادساً: سيّد قطب.

الطريقة المعتمدة عند سيد هي الرواية بالنص، إلا في بعض المواضع التي يذكر فيها الرواية بالمعنى.

---

[1] . ينظر: الجدول المرفق الملحق في الرسالة.

[2] . المرجع السابق.

[3]. الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (120/1)، (133/1)، (149/1-152)

[4] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (116/1)، (317/1).

المطلب الثالث: الموقوف والمقطوع عند المفسرين.

القصد من هذا المطلب هو معرفة مدى اهتمام المفسرين بكل من الموقوف والمقطوع، وهل ميّز المفسرون بين كل منهما؟، وعلى صعيد الرواة هل اعتبروا أعلام المفسرين من الصحابة والتابعين رتبة أعلى من غيرهم، وأكثروا من رواياتهم، وتفصيل ذلك هو الآتي:

أولاً: محمد القاسمي.

عند النظر في الجدول السابق يُلاحظ أنه غلب الموقوف عند القاسمي على المقطوع بحوالي (48) رواية، وقد ميّز بينهما في مقدمة تفسيره التي تم بيان بعض نقاطها عند الحديث عن ملامح منهجه[1]، وبالنسبة لأعلام المفسرين ميّز ابن عباس– رضي الله عنهما– على بقية الصحابة بالتفسير، وصرح بذلك أيضاً من خلال مقدمته[2] وكان هذا واضحًا في تفسيره، إذ الكثير من الروايات المروية من الروايات التفسيرية وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ كانت عن ابن عباس، كما أن روايته تعددت عن عائشة وابن مسعود وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر وأبي بكر وزيد بن حارثة وغيرهم– رضوان الله عنهم جميعاً، ومن أكثر من روى عنهم من التابعين الكرام مجاهد وقتادة وعطاء والشعبي والزهري وأبي العالية وغيرهم.

ثانياً: محمد رشيد رضا.

غلب الموقوف عند محمد رشيد على المقطوع، وذلك ظاهر في الجدول السابق، كما كانت عنايته بما ورد عن الصحابة أكبر مما عند التابعين، ومن أكثر الرواة الذين روى عنهم من الصحابة الكرام ابن عباس– رضي الله عنهما– وقد يشير للضعيف من رواياته والوضع عليه، كما روى عن الخلفاء الأربعة، وعائشة– رضي الله عنها– وابن مسعود وغيرهم–

---

[1] . ينظر ص: 65–71 من الرسالة (ملامح منهج القاسمي)

[2] . ينظر ص: 69 من الرسالة.

رضوان الله عليهم جميعاً، وأبرز التابعين الكرام الذين روى عنهم مجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة والسدي والنخعي والشعبي.

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

من خلال الجدول السابق كان ذكره للموقوف ضعف المقطوع، كما أن أكثر ذكره للمقطوع بالمعنى، وفي الرواة كان أبرز من روى عنهم الخلفاء الأربعة وابن عباس وعائشة وابن مسعود وزيد وابن عمر من الصحابة الكرام–رضوان الله عليهم جميعًا–، أما من التابعين الكرام فقد روى عن من عُرِف عنهم التفسير أمثال عطاء والزهري والنخعي ومجاهد وعكرمة وابن جبير وابن المسيب.

رابعاً: الطاهر ابن عاشور.

النسبة بين الموقوف والمقطوع عند ابن عاشور متقاربة فليس هناك فرق كبير بينهما[1]، والكثير من هذه الروايات عن ابن عباس ومن المعروف عند أهل التفسير كثرة المروى عن ابن عباس –رضي الله عنهما– في التفسير، وفي بعض المواضع كان من الأولى التأكد من صحة المروي عنه، حيث يورد في المسألة الواحدة قولين لابن عباس كما في معنى **قوله تعالى (ألــم)**، وهذه إشارة إلى ضعف أحد الروايتين، مع العلم بأن ابن عاشور أشار لذلك في مقدمته عندما قال: "والحاصل أن الرواية عن ابن عباس، قد اتخذها الوضاعون والمدلسون ملجأً لتصحيح ما يرونه، كدأب الناس في نسبة كل أمر مجهول من الأخبار والنوادر، لأشهر الناس في ذلك المقصد"[2]، كما أن ذكره لروايات ابن عباس –رضي الله عنهما– ليس على سبيل الرتبة الأعلى لأنه كان يناقشها كغيرها من الروايات والأقوال.

---

[1] . ينظر الجدول السابق في ص: 99 من الرسالة

[2] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (15/1).

خامساً: محمد أمين الشنقيطي.

غَلب المقطوع على الموقوف بنسبة بسيطة[1]، مع العلم بأن الكثير من المقطوع كان يورده بالمعنى حيث يذكر القول، ثم يعدد من قال به من التابعين، وعلى ذلك يمكن القول بأنهما متقاربان، وبالنسبة للرواة لم يركز على راوٍ بعينه، ولكنه أشار بفضل قول ابن عباس– رضي الله عنه– في أكثر من موضع كما في حديثه عن القضاء في الحج والعمرة، والجمع بين الأقوال قائلاً: "وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وفيه: فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاؤها، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه، فإذا علمت هذا وعلمت أن ابن عباس– رضي الله عنهما– ممن روى عنه عكرمة الحديث الذي روي عن الحجاج بن عمرو، وأن راوي الحديث من أعلم الناس به، ولا سيما إن كان ابن عباس الذي دعا له النبي– صلى الله عليه وسلم– أن يعلمه التأويل، وهو مصرح بأن معنى قوله– صلى الله عليه وسلم– في حديث الحجاج بن عمرو وعليه حجة أخرى، محله فيما إذا كانت عليه حجة الإسلام، تعلم أن الجمع الأول الذي ذكرنا هو المتعين"[2].

كما روى عمن عُرف بالتفسير من الصحابة كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عمر وابن مسعود وروى عن أبي الدرداء وجابر بن عبد الله وغيرهم– رضوان الله عليهم جميعاً–، ومن التابعين الكرام أصحاب المدرسة المكية والتي عُرف عنها التفسير كمجاهد وعكرمة وعطاء وسعيد بن جبير وغيرهم كقتادة والشعبي والحسن البصري وإبراهيم النخعي، كما لم يميز بين أقوالهم وأقوال غيرهم في المقدمة ولكن عنايته ظهرت في تفسيره.

---

[1] . ينظر الجدول السابق في ص: 99 من الرسالة.

[2] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (193/1).

سادساً: سيّد قطب.

غلبت الروايات الواردة عن الصحابة الكرام على الروايات الواردة عن التابعين[1]، ويظهر اهتمام سيد بروايات الصحابة من خلال العديد من القواعد والأهداف في اتجاهه ومنهجه في التفسير، وكان تركيزه عند تفسير الآيات على الجو الذي نزلت الآيات فيه، والاهتمام بإبراز حياة الصحابة وتعاملهم مع القرآن الكريم وتسميتهم بـــ "الجيل القرآني الفريد"، كل هذه الأمور تبين سبب تركيزه على الصحابة الكرام ورواياتهم التفسيرية ومواقفهم، زيادة على التابعين الكرام.

بالنسبة إلى الرواة، واعتمادًا على ما ذكره السقاف من الروايات الواردة في الظلال، فأكثرُ من رُوى عنه من الصحابة الكرام هو ابن عباس حيث بلغت مروياته (44) رواية تقريباً، ثم (28) رواية عن عمر بن الخطاب و(17) لعائشة، و(11) لأبي بكر الصديق، ثم (10) لعبد الله بن مسعود، و(10) لعبد الله بن عمر بن الخطاب و(7) لعلي بن أبي طالب، و(3) لأبي هريرة– رضوان الله عنهم جميعاً– وهذا باستثناء الأخبار والقصص التي بلغت (73) خبرًا وقصة.

من خلال ماتم عرضه عن الموقوف والمقطوع عند المفسرين المعاصرين يُلاحظ اهتمامهم بالموقوف أكثر من المقطوع، باستثناء ابن عاشور والشنقيطي إذ كانت النسب متقاربة مع العلم بأن الروايات الواردة عن التابعين تزيد على روايات الصحابة الكرام عند المفسرين السابقين[2]، والطبري مثال على ذلك حيث بلغ الموقوف (1608) رواية، أما المقطوع بلغ (3946) رواية، وهذا فرق كبير بين كل منهما.

---

[1] . ينظر الجدول السابق ص:99.

[2] . ينظر ص: 47 من الرسالة عند الحديث عن روايات الصحابة والتابعين عند المفسرين المتقدمين.

المطلب الرابع: مصادر المفسرين.

تنوعت مصادر المفسرين الستة في نقل الروايات، من كتب التفسير كالطبري وابن كثير وكتب الحديث كالصحيحين وكتب السنن والمصنفات، وفيما يلي بيان كل منهم:

أولاً: محمد القاسمي.

من المعلوم عن القاسمي كثرة نقولاته عن السابقين، وهذه النقولات عن عدد كبير من العلماء باتجاهات مختلفة، وكانت روايات الصحابة والتابعين واردة في هذه النقولات الطويلة، وقد تم الإشارة إلى من نقل عنهم في ملامح منهجه[1]، كما أنه يروى أحيانًا عن الصحابة والتابعين بشكل مستقل عن هذه النقولات.

ومن المصادر المعتمدة عنده في أخذه للروايات كتب الحديث، وأهمها الصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي والبيهقي والمستدرك للحاكم ومسند الإمام أحمد ومصنف عبد الرزاق ومسند عبد بن حميد وموطأ مالك.

ومن أبرز كتب التفسير الطبري وابن كثير والقرطبي وابن عطية، كما أنه في كثير من الأحيان لا يشير لمصدر الرواية فيذكرها مباشره[2].

ثانياً: محمد رشيد رضا.

عاد محمد رشيد للعديد من المصادر في التفسير بشكل عام فنقل أقوال ابن تيمية وجلال الدين السيوطي والراغب والطبري والبيضاوي، وتنوعت مصادره في الروايات فبالإضافة إلى المفسرين السابقين كان يأخذ عن البغوي في تفسيره "معالم التنزيل" وابن أبي حاتم في تفسيره المسمى باسمه، ومن كتب أسباب النزول كـــ"أسباب النزول" للواحدي و"لباب

---

[1] . ينظر ص:66، 67 من الرسالة.

[2] . وللأمثلة ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (219/1)، (235/1)، (255/1)، (377/1)، (386/1).

النقول في أسباب النزول" للسيوطي، ومن كتب الحديث صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة وسنن الدار قطني والبيهقي، ومن المسانيد كمسند أحمد، ومسند عبد بن حميد، ومسند البزار، ومن المصنفات كـ"مصنف ابن أبي شيبة" و"مصنف عبد الرزاق" وعن الحاكم في مستدركه وغيرها من الكتب[1].

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

لم يشر طنطاوي لمصادر الروايات التي أخذ منها إلا ما ندر، كما روى عن ابن عباس في تفسير آية الكرسي قائلاً: "روى الطبري بسنده عن ابن عباس– رضي الله عنه– في قوله: (لا تأخذه سنة ولا نوم)..."[2]، فعادة ما يبدأ الرواية بقوله– وعلى سبيل المثال–: "رُوى عن ابن عمر"، أو "قال أبو بكر"[3]، ومن الذين تكلموا في مصادر طنطاوي الباحث أنور يوسف مرار في رسالته "طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير" حيث ذكر أن طنطاوي عاد لمصادر متنوعة في تفسيره، ككتب التفسير وعلوم القرآن والفلسفة وغيرها من الكتب غير العربية، والذي يُهم الدراسة ما هو متعلق بروايات الصحابة والتابعين، ومن أبرز المصادر من كتب التفسير "أنوار التنزيل" للبيضاوي، ولكنه مع ذلك لم يصرح في الأخذ عنه سوى في خمسة مواضع من تفسيره، مع العلم بأنه اعتمد عليه إلى حد بعيد في بيان معاني الآيات وكلماتها وانتهج طريقته في التقسيم، وكان كثيراً ما ينقل منه حرفياً دون أدنى إشارة إليه، ومن المصادر أيضاً التي عاد لها "مفاتيح الغيب" للرازي، و"جامع البيان" للطبري، وغيرها من كتب التفسير، أما كتب علوم القرآن فقد نقل عن "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي حيث

---

[1]. للأمثلة ينظر: رشيد رضا، **المنار**: (147/1)، (166/1)، (196/1)، (207/1)، (141/1)، (141/2)، (148/2)، (173/2)، (186/1).

[2]. جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (37/1)، (235/1).

[3]. للأمثلة ينظر: المرجع السابق، (187/1)، (176/1)، (171/1) وغيرها كثير.

نقل منه الآيات الناسخة والمنسوخة، وبعض الروايات وبيان حركة التفسير في عهد الصحابة والتابعين، وغيرها من الكتب[1].

رابعاً: الطاهر ابن عاشور.

عاد ابن عاشور إلى عدد من المصادر المتنوعة، وقد ذكر في مقدمته بعض هذه المصادر وقد تمت الإشارة لذلك سابقاً[2]، ومن أبرز كتب التفسير التي عاد لها لأخذ الروايات الكشاف، وكان كثيراً ما يشير إليه، والطبري ومن كتب أسباب النزول الواحدي، ومن كتب الحديث صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي، وهذه الكتب ليست على سبيل الحصر، إنما هي أبرز ما أشار ابن عاشور إليها.

خامساً: محمد أمين الشنقيطي.

المصادر التي عاد لها واعتمدها الشنقيطي في نقل روايات الصحابة والتابعين كانت متنوعة، ككتب الحديث والتفسير، وفي بعض الأحيان كتب الفقه كالمغنى لابن قدامة، وأكثر الروايات كانت من كتب الحديث كالبخاري ومسلم وكتب السنن كسنن أبي داود والنسائي والبيهقي والدارمي، والمصنفات كمصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، والمسانيد كمسند الإمام

---

[1] . مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، (رسالة ماجستير)، ص:128-134، (بتصرف كبير).

[2] . ينظر ص: 6 من الرسالة في ملامح منهجه، ومن الذين تكلموا بتوسع عن مصادره: الباحث جمال أبو حسان في الفصل الأول من رسالته حيث ذكر أن مصادره تربو على أربعمئة وخمسين مصدراً، ينظر: أبو حسان، جمال، (1991م)، **تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجية ونقدية**، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص:38

أحمد وموطأ مالك، ومن كتب التفسير التي كان ينقل عنها الروايات الطبري والقرطبي وابن كثير، وهذه أبرز الكتب التي صرح بها عند نقله للروايات[1]، وقد لا يشير لمصدر الرواية.

سادساً: سيّد قطب.

من أهم المصادر التي عاد لها سيد– رحمه الله– في أخذ الروايات تفسير ابن كثير فلم أجد رواية عند سيد إلا ووجدتها عند ابن كثير إلا القليل، أضف إلى ذلك الروايات التي نقلها سيد من الطبري كان ابن كثير ناقلاً لها من الطبري، ومن المعلوم عند أهل التفسير أن ابن كثير أكثر من النقل عن الطبري، وعلى ذلك كان ابن كثير المصدر الأساس الذي عاد له سيد في نقل الروايات، وقد ذكر ذلك الدكتور صلاح الخالدي في كتابه "مدخل إلى ظلال القرآن"، وكان ذلك في الفصل الرابع من الكتاب والذي كان بعنوان "موارد الظلال" فجزاه المولى خير الجزاء على ما فصل وأفاد[2]، وبالإضافة إلى كتب التفسير السابقة كان يأخذ عن كتب الحديث كصحيح البخاري ومسلم، وسنن الترمذي وسنن أبي داود وموطأ مالك.

ومع أن سيد كان ينقل الروايات من السابقين كابن كثير إلا أنه صاحب منهجية في النقل، فلم ينقل لمجرد النقل، ولم ينقل لمجرد ملء كتابه بالروايات، ولم يكن من أهدافه في التفسير جمع الروايات وإحصائها، بل كان ينتقي منها انتقاء، بحسب القضية والموضوع الذي يعالجه، وقد يصرح بانتقائه للروايات كما قال في تفسيره لسورة النصر: "وقد وردت روايات عدة عن نزول

---

[1]. للأمثلة على بيانه للمصدر الذي عاد له ينظر: الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (1/123–125)، (1/ 160)، (1/181)، (1/ 186)، (1/193)، (1/230)، (1/269)، (1/ 172)، (1/273)، (1/277)، (1/300) وغيرها كثير.

[2] . الخالدي، صلاح عبد الفتاح، **مدخل إلى ظلال القرآن**، دار المنارة، جدة– السعودية، ط1(1406هـ– 1986م)، ص: (129–179).

هذه السورة نختار منها رواية الإمام أحمد..."[1]، كما أنه لم ينقل الروايات كمسلمات ولكنه كان يناقشها ويرجح فيما بينها بناء على اعتبارات عنده سيتم ذكرها عند الحديث عن المرجحات.

كما أنه كثيراً ما يرجع لروايات الطبري وينتقى منها، لأنه يحوي روايات مأثورة متناسقة مع واقع الجماعة المسلمة، وتناسب الجو العام الذي نزلت فيه السورة، وهذه أهم ما يركز عليها سيد قطب في تفسيره، فهو صاحب الاتجاه الحركي الدعوي في التفسير، وقد صرح سيد بذلك عند تفسيره للآيات الأولى من سورة التوبة[2] عندما قال: "وقد وردت روايات متعددة في ظروف هذا الإعلان، وطريقة التبليغ به، ومن قام بالتبليغ. أصحها وأقربها إلى طبائع الأشياء وأكثرها تناسقًا مع واقع الجماعة المسلمة يوم ذاك ما قرره ابن جرير وهو يستعرض هذه الروايات. ونقتطف هنا من تعليقاته ما يمثل رؤيتنا لحقيقة الواقعة مغفلين ما لا نوافقه عليه من كلامه وما تناقض فيه بعض قوله مع بعض. إذ كنا لا نناقش الروايات المتعددة ولا نناقش تعليقات الطبري ولكن نثبت ما نرجح أنه حقيقة ما حدث من مراجعة ما ورد وتحقيقه"[3].

إذن يظهر من خلال كلام سيد السابق جزء من منهجه في التعامل مع الروايات من انتقائه للروايات وتحريه لصحتها والبحث في أقربها إلى طبائع الأشياء والأكثر تناسقًا مع واقع الجماعة المسلمة وإثبات وترجيح ما يراه حقيقة ما حدث.

---

[1] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (3994/6).

[2]. ينظر: الخالدي، **مدخل إلى ظلال القرآن**، ص:141 (بتصرف).

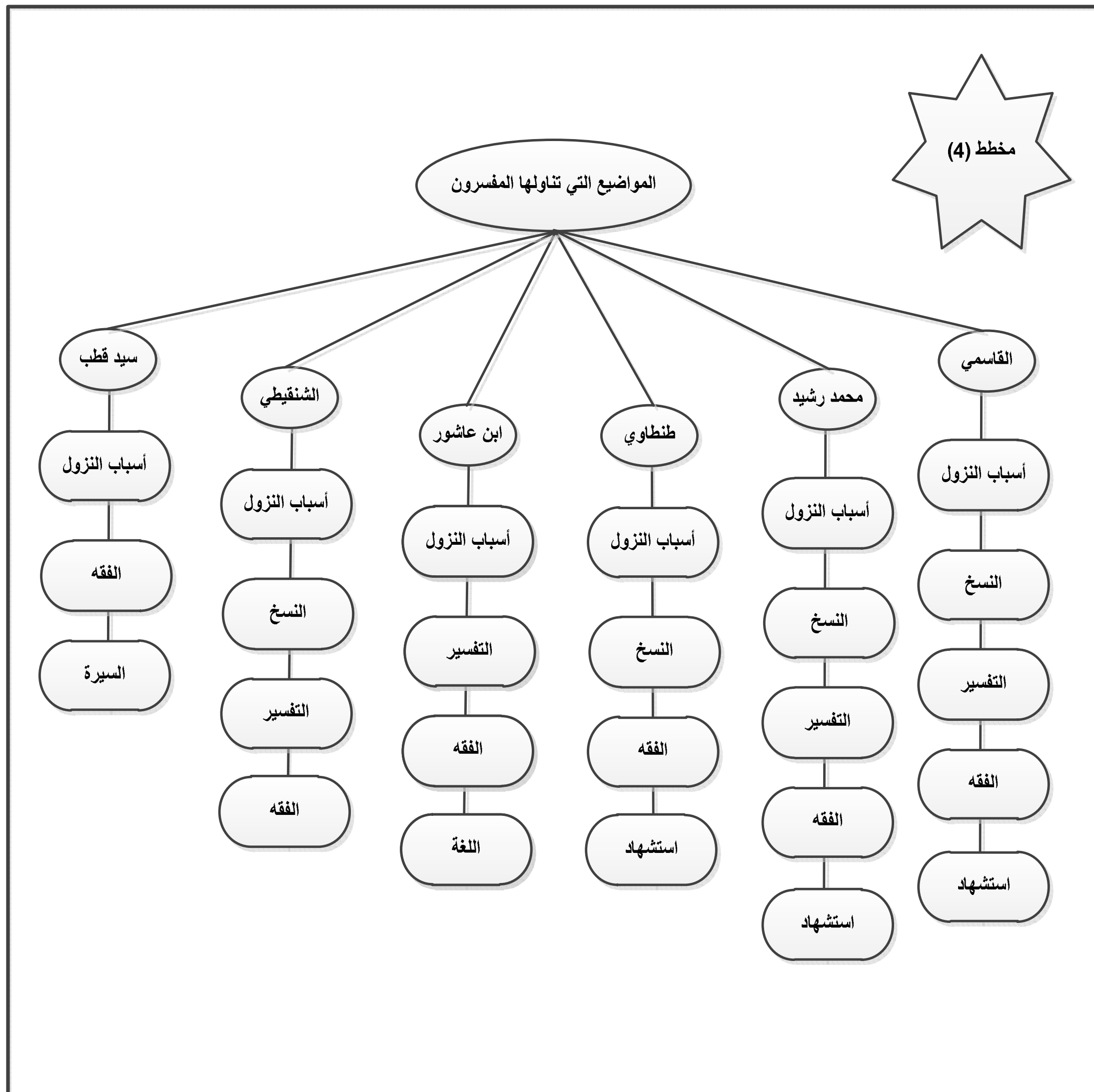
[3] . سيد قطب، **في ظلال القرآن**، (1597/3).

المبحث الثاني: موضوعات روايات الصحابة والتابعين في تفاسير المعاصرين

روايات الصحابة والتابعين التي اهتم بها المفسرون شملت عدة مواضيع منها أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات من علوم القرآن، والروايات التفسيرية والروايات المتعلقة بمسائل الفقه والأحكام واللغة وموضوعات أخرى، والقصد من هذا المبحث هو بيان أبرز وأكثر المواضيع المتعلقة بالروايات، وهذا لا يعني خُلو التفاسير من المواضيع الأخرى كالمكي والمدني وأول ما نزل وآخر مانزل وغيرها.

وقد اشترك المفسرون في بعض المواضيع مع اختلافهم في غيرها، وقد يزيد اهتمام المفسر بأحد المواضيع زيادة على بقية المفسرين لذلك تم ذكر المواضيع الأبرز عند كل مفسر، والمخطط الآتي يوضح المواضيع التي اهتم بها كل من المفسرين:

مخطط (4): الموضوعات المتعلقة بروايات الصحابة والتابعين في التفاسير المعاصرة



المطلب الأول: أسباب النزول.

سبب النزول هو أحد العلوم المهمة في تفسير القرآن الكريم لما فيه من تجلية معنى الآية الكريمة، وقد ظهرت عناية كل من المفسرين الستة بروايات أسباب النزول على اختلاف طريقة تناولهم وعرضهم لها، وفيما يلي بيان أسباب النزول عند المفسرين:

أولاً: محمد القاسمي.

اهتم القاسمي بأسباب النزول بدرجة كبيرة وهذا أمرٌ مطلوب لكل مفسر، وكانت القاعدة الرابعة في مقدمته عن أسباب النزول، وورد العديد من روايات الصحابة والتابعين عن أسباب النزول في تفسيره، وضرب في القاعدة الرابعة العديد من أمثلة أسباب النزول لبيان أهميتها في فهم الآية، ولإزالة بعض الإشكالات التي تقع من عدم معرفة سبب النزول في الآية الكريمة، كما تكلم في صيغة سبب النزول كقول "أنزلت هذه الآية في كذا" وأنها قد يراد بها سبب نزول، وقد يراد بها أن ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب، كقول عنى بهذه الآية كذا، وقد ورد خلاف فيما إن كانت الصيغة واردة عن صحابي، هل تجرى مجرى المسند، أم تجرى مجرى التفسير الذي ليس بمسند، فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وقال ابن تيمية أيضاً إن أكثر المسانيد على أنه ليس بمسند كالإمام أحمد بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فكلهم يدخلونه في المسند، ثم نقل القاسمي عن الزركشي في "البرهان" وولي الله الدهلوي في "الفوز الكبير"، ما يوافق أن بعض هذه الأسباب قد يراد بها أنها داخله في الآية، وليست سبب نزول حقيقي، مما يعطي إشارة على أنه يرى ذلك، وأن هذا القسم فيه مجال للاجتهاد، واستحضار هذه النكتة سبب في التمكن من حل الاختلاف في أسباب النزول[1].

ومن الأمثلة التي ذكرها في تفسيره أسباب النزول الواردة **في قوله تعالى: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) (البقرة:158)**، حيث ذكر ست روايات عن الزهري وعروة بن الزبير وزيد بن حارثة وابن عباس والشعبي– رضوان الله عنهم– في سبب نزول هذه الآية،

---

[1] . ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (1/21–27)

بالإضافة إلى الرواية المرفوعة عن عائشة– رضي الله عنها–، وكلها تتكلم عن تحرج الطوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة، وبعد رواياتها جميعها ذكر أنها نزلت في الكل[1].

وما ورد عن البراء– رضي الله عنه– في **قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ) (البقرة: 187)** حيث فسّر القاسمي هذه الآية الكريمة بأن الصحابة الكرام ظنوا أن المباشرة تحرم وهي من تتمة الصوم، فبيّن لهم الله تعالى في هذه الآية الكريمة أن ذلك حلال لا حرج فيه ثم قال: "وقد روى البخاري عن البراء– رضي الله عنه– قال: لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال يخونون أنفسهم، **فأنزل الله:(عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ)**[2]" وعقب بعدها بأن سبب النزول كان إيذاناً بأنه أحله ولم يحرمه، إذ لم يشرع من فضله ما فيه إعنات وحرج، والتعقيب على قول القاسمي بورود رواية أخرى عن البراء وفي البخاري تصرّح بأن الآية نزلت تحلّ لهم المباشرة كما تحلّ لهم الطعام والشراب، وكانوا من قبل يمسكون عن الطعام والشراب إن نام أحدهم قبل الفجر، والرواية لا توافق ما ذهب إليه

---

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (399/2،400)، ولزيادة الإيضاح من بين الروايات التي ذكرها: "رواية معمر عن الزهريّ: إن كنّا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمناة. أخرجه البخاري تعليقاً، ووصله أحمد وغيره (...) وروى الفاكهيّ عن الزهري: أن عَمْرو بن لحيَ نصب مناة على ساحل البحر مما يلي قُدَيْد، فكانت الأزد وغسان يحجونها ويعظمونها، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها. فمن أهلّ لها لم يطف بين الصفا والمروة. قال: وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان، ومن دان دينهم من أهل يثرب. وروى النسائي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال: كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما إساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسّحوا بهما. . . الحديث. وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال: قالت الأنصار: إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية. فأنزل الله عز وجل: {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ} الآية".

[2] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب: بدء الوحي، باب {أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم ... الآية}.، حديث رقم (4508)، (31/6).

القاسمي بأن الأمر كان ظناً منهم وأن الآيات نزلت لبيان ذلك لهم[1]، كما أن القاسمي نقل عن أبي البقاء في هذه الآية ما يخالف قوله ولم يعقب عليه بشيء[2].

ثانياً: محمد رشيد رضا.

من موضوعات روايات الصحابة والتابعين ما كان متعلق بأسباب النزول، ومع ذلك الظاهر هو عدم اعتماد ابن عاشور لروايات أسباب النزول، بسبب رده لأسباب نزول صحيحة، وكما تم البيان عند الحديث عن ملامح منهجه في الفصل الأول أنه يعتبر المرفوع من قول الصحابة قليل جداً[3].

من أمثلة الروايات التي أوردها في أسباب النزول ما جاء في **قوله تعالى:(وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (البقرة:189)** حيث أورد أربع روايات، واحدة منها مرفوعة والروايات لا تناقض

---

[1] . نص الرواية الثانية عن البراء- رضي الله عنه- في البخاري: "حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ- صلى الله عليه وسلم- إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الإِفْطَارُ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ، وَلاَ يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا أَعِنْدَكِ طَعَامٌ قَالَتْ لاَ وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ خَيْبَةً لَكَ فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غُشِيَ عَلَيْهِ فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ- صلى الله عليه وسلم- فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا وَنَزَلَتْ {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ}. ينظر: البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب بدء الوحي، (36/3)، رقم الحديث (1915).

[2] . ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل،** (458/2،459)، والذي نقله القاسمي عن أبي البقاء: "قال أبو البقاء: "حقيقة الآن: الوقت الذي أنت فيه؛ وقد يقع على الماضي القريب منك، وعلى المستقبل القريب وقوع ، تنزيلاً للقريب منزلة الحاضر وهو المراد- هنا- لأنَّ قوله: {فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ} أي: فالوقت الذي كان يحرم عليكم الجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم فيه؛ فعلى هذا "الآن" ظرف لـــ"فباشروهن". وقيل: الكلام محمول على المعنى، والتقدير: فالآن قد أبحنا لكم أن تباشروهن. ودلّ على المحذوف لفظ الأمر الذي يراد به الإباحة. فعلى هذا الآن على حقيقته". والظاهر في كلام أبو البقاء أن الجماع كان محرمًا عليهم وليس ظناً منهم. وللاستزادة في أمثلة أسباب النزول التي ذكرها القاسمي، ينظر: (484/2)، (519/2)، (554/2).

[3] . ينظر الفصل الأول من الرسالة ص:74.

فيها وقبلها، والأولى عن البراء– رضي الله عنه– حيث قال: "روى البخاري وابن جرير عن البراء قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره فأنزل الله الآية[1]".

والثانية عن ابن عباس– رضي الله عنه– ولكنه لم يذكرها لأنها على نحو الرواية المرفوعة المذكورة، ورواية ابن عباس– رضي الله عنه– أخرجها ابن جرير وعبد بن حميد فيما معناه.

أما الرواية الثالثة فهي عن الزهري حيث قال:"وذكر ابن جرير عن الزهري في سبب ذلك أنهم كانوا يتحرجون من الدخول من الباب من أجل أن سقف الباب يحول بينهم وبين السماء، وبعد أن أعلمهم الله تعالى بخطئهم في ذلك بين لهم البر الحقيقي[2] **فقال:(ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون)**"[3].

وأيضاً ما ورد في **قوله تعالى:(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة: 190)** حيث ذكر رواية عن الواحدي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس– رضي الله عنه– فقال: "إن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية، وذلك أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– صد عن البيت ثم صالحه المشركون، فرضي على أن يرجع عامه القابل ويخلوا له مكة ثلاثة أيام يطوف ويفعل ما يشاء، فلما كان العام القابل، تجهز هو وأصحابه لعمرة القضاء وخافوا ألا تفي لهم قريش وأن يصدوهم عن المسجد الحرام بالقوة ويقاتلوهم، وكره أصحابه قتالهم في الحرم والشهر الحرام: **فأنزل الله تعالى: (وقاتلوا في**

---

[1] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب: بدء الوحي، باب: قوله {وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها.. الآية}، حديث رقم (4512).

[2] . الطبري، جامع البيان، حديث رقم (3082)، (558/3)

[3] . رشيد رضا، **المنار**: (168/2، 169)، ومن أمثلة استشهاد بروايات أسباب النزول ينظر: (275/1)، (141/2)، (168/2)، (187/2) وغيرها كثير.

سبيل الله الذين يقاتلونكم)"[1] وقوله هذا جاء بعد بيانه بقليل بأن رواية الكلبي عن أبي صالح هي أوهى الطرق[2].

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

اهتم طنطاوي بأسباب النزول ولكن إيراده لها كان بأكثر من طريقة:

الأولى أن يذكرها مع التمهيد لها بعنوان منفرد.

والثانية أن يذكرها في سياق الكلام ويشير إلى أنها سبب نزول، وفي هذه الطريقة قد يذكر الراوي وقد لا يذكره.

والثالثة أن يذكر الرواية دون الإشارة إلى أنها سبب نزول ولكنه بعد ذكره للرواية يقول: "وذلك قوله تعالى ..الآية.".

والمثال على الطريقة الأولى ما ورد في **قوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106)** فبعد ذكره للآيات ذكرها مباشرة تحت عنوان منفرد "سبب نزول هذه الآية" فبين أنها نزلت لما طعن الكفار في النسخ، وقالوا إن محمدًا يأمر أصحابه اليوم بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه، ويقول اليوم قولًا ويرجع عنه غداً[3].

أما الطريقة الثانية وهي كثيرة كما في **قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ**

---

[1] . رشيد رضا، **المنار**، (169/2)، لتخريج الرواية ينظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت: 468هـ)، أسباب النزول، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، (33/1).

[2] . المرجع السابق، (165/2).

[3] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (108/1)، وهذه الرواية واردة في أسباب النزول للواحدي، ينظر: الواحدي، أسباب النزول، (1/ 21)، ومن الأمثلة على هذه الطريقة ينظر: جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (99/1).

يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) (البقرة:219) حيث ذكر الآيات الواردة في تدرج تحريم الخمر مع بيان أسباب نزولها فقال: روى أنه نزل بمكة **قوله تعالى: (وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا) (النحل:67)**، فأخذ المسلمون يشربونها، ثم إن عمر ومعاذ في نفر من الصحابة– رضي الله عنهم– قالوا أفتنا يا رسول الله في الخمر فإنها مذهبة للعقل فنزلت[1] الآية:**(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ..)** وذكر بعدها سبب نزول **قوله:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ)(النساء:43)** ثم سبب نزول **قوله:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (المائدة:90)** والتي حرمت شرب الخمر[2].

والطريقة الثالثة كما في سبب النزول الوارد في **قوله تعالى:(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ) (البقرة:217)** حيث قال روى أنه– عليه الصلاة والسلام– بعث عبد الله بن جحش ابن عمته على سرية في جمادى الآخرة قبل بدر بشهرين ليترصد عيرًا لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه فقتلوه وأسروا اثنين واستاقوا العير وفيها تجارة الطائف، وكان ذلك غرة رجب، وهم يظنونه من جمادى الآخرة، فاحتجت قريش على النبي– صلى الله عليه وسلم– وقالوا استحل محمد الشهر الحرام شهرًا يأمن فيه الخائف، ويبذعر فيه الناس[3] إلى معايشهم، فأجيبوا بأن القتال في الشهر الحرام إثم كبير، ولكن صدكم الناس عن الإسلام، وكفركم به تعالى، وصدكم الناس عن المسجد الحرام،

---

[1]. الواحدي، أسباب النزول، (1/ 44).

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (193/1، 194)، وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (115/1)، (210/1)، (178/1)، (201/1)، (261/1)، وغيرها من الأمثلة.

[3] . المقصود بـــ «و يبذعر فيه الناس»: أي يتفرقون فيه

وإخراجكم النبي– صلى الله عليه وسلم– وأصحابه منه، هذه الأربعة أكبر عند الله مما فعلت السرية خطأ وهذا معنى **قوله: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ)**[1].

رابعاً: الطاهر ابن عاشور.

اهتم ابن عاشور في ذكر روايات الصحابة والتابعين المتعلقة بأسباب النزول، وكما في المقدمة الخامسة –التي تم بيانها مُسبقاً– ظهرت عناية ابن عاشور لأسباب النزول كما قسّمها إلى خمسة أقسام، ولابد من التذكير بقوله بأهمية الأول والخامس على خلاف الثاني والثالث، وقوله إن الرابع كان سبب وجود اختلاف بين الصحابة[2].

والذي ظهر عند الدراسة لأقوال الصحابة والتابعين في أسباب النزول تفاوت طريقة عرضه للسبب، بحسب اعتباره له واعتقاده بأهميته، وطريقته في عرض أسباب النزول كانت متفاوتة بحسب أكثر من اعتبار:

الاعتبار الأول: بيانه للمصدر الذي أخذ منه، ففي كثير من المواضع كان يشير لمصدر الرواية كأسباب النزول للواحدي وصحيح البخاري ومسلم والترمذي، وفي أخرى كان يكتفي بقول "وقد قيل". والذي يبدو أن السبب في ذلك مدى اعتباره للرأي أو اعتقاده بأهميته، كما تم بيان ذلك عند الكلام عن تقسيمه لأسباب النزول إلى خمسة أقسام، فعلى سبيل المثال ما ورد في **قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...) (البقرة:25)** حيث

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (192/1) (بتصرف)، وهذه الرواية ذكرت في كثير من المصادر بأسانيد مختلفة، ينظر: – الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت:468هـ)، أسباب النزول، مؤسسة الحلبي، (43/1).

– أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى (ت:307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1(1404 – 1984)، دار المأمون للتراث، دمشق، (102/1)، وقال المحقق عنه: إسناده حسن، ومن الأمثلة :(189/1).

[2] . ينظر ص: 88، 89 من الرسالة

ذكر الرواية الواردة عن الواحدي في أسباب النزول، قائلاً: "روى الواحدي في أسباب النزول عن ابن عباس أن الله تعالى لما أنزل **قوله:(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ) (الحج: 73) وقوله:(مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً) (العنكبوت:41)** قال المشركون أرأيتم أي شيء يصنع بهذا؟ **فأنزل الله:(إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)**"[1]، والأهمية التي تذكر هنا من ذكر سبب النزول أن سياق حديث ابن عاشور كان عن تناسب هذه الآية بالتي قبلها والتي قد تبدو لأول وهلة غير تمناسبة معها، وذكر سبب النزول كان سببًا في بيان المناسبة.

وما ورد في **قوله:(وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ* وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ* وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ)(البقرة:206)** حيث ذكر في البداية الرأي الراجح عنده فقال:" والخطاب إما للنبي صلى الله عليه وسلم أي ومن الناس من يظهر لك ما يعجبك من القول وهو الإيمان وحب الخير والإعراض عن الكفار، فيكون المراد بـــ "من" المنافقين ومعظمهم من اليهود، وفيهم من المشركين من أهل يثرب وهذا هو الأظهر عندي"، ثم ذكر سبب النزول المرجوح بادئاً بقوله: (وقيل: أريد به الأخنس بن شريق الثقفي)، دون الإشارة إلى المصدر الذي أُخذ منه، ثم قال بعد ذلك بجواز أن الخطاب لغير معين ليعم كل مخاطب تحذيرًا للمسلمين من أن تروج عليهم حيل المنافقين[2]، ويمكن القول أن هذه الطريقة في الأغلب الأعم وليس على سبيل القطع.

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (358/1)، والرواية لم يتم العثور عليها في الواحدي.

[2] . المرجع السابق، (266/2).

الاعتبار الثاني: ذكره للراوي، فقد يذكر الراوي وقد لا يذكر، ويمكن القول إن السبب هو ما ذُكر في الأول، كما في **قوله تعالى:(وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:188)** وبعد نقاش طويل في معنى الآية قال: "وقد قيل: إن هذه الآية نزلت في قضية عبدان الحضرمي وامرئ القيس الكندي اللّذيْن اختصما لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أرضٍ فنزلت هذه الآية والقصة مذكورة في "صحيح مسلم"[1] ولم يذكر فيها أن هذه لآية نزلت فيهما وإنما ذكر ذلك ابن أبي حاتم"[2].

وخلاصة القول في الأول والثاني أن ابن عاشور يكون ذكره للرواية بحسب اعتباره لها واعتقاده بأهميتها، فقد يذكرها مع بيان مصدرها من الكتب، كالواحدي والصحيحين، مع بيان الراوي من الصحابة أو التابعين، وقد يذكر أحدهما، وقد لا يذكر شيئًا إنما يكتفي بقول "وقيل" التي تشير إلى عدم الاعتبار أو عدم الاعتقاد بأهميتها أو بقول " وقد ذكر بعض المفسرين" أو ما يماثلها[3].

الاعتبار الثالث: المناقشة والترجيح، وذلك أنه قد يذكر سبب النزول دون مناقشة أو ترجيح، وقد يذكر السبب مع المناقشة والترجيح، بناءً على صحة السند وضعفه أو على مدى مناسبته لسياق الآيات، وقد يجمع بين روايتين في سبب النزول كما في المثال السابق في

قوله تعالى:(إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (البقرة:25) فبعد ذكر سبب النزول السابق الوارد عن المشركين، ذكر سبباً آخر عن اليهود فقال: "روى عن الحسن وقتادة أن الله لما ذكر الذباب والعنكبوت في كتابه وضرب بهما المثل ضحك اليهود وقالوا ما

---

[1] . مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب: الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، حديث رقم (376)، (87/1).

[2] . المرجع السابق، (190/1).

[3] . ومن الأمثلة على طريقة الإشارة لأسباب النزول ينظر: **التحرير والتنوير**، (655/1)، (134/2).

يشبه أن يكون هذا كلام الله فأنزل الله: **(إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي..)**[1]" ثم قال: "والوجه أن نجمع بين الروايتين، ونبين ما انطوتا عليه بأن المشركين كانوا يفزعون إلى يهود يثرب في التشاور في شأن نبوءة محمد– صلى الله عليه وسلم–، وخاصة بعد أن هاجر النبي– صلى الله عليه وسلم– إلى المدينة، فيتلقون منهم صورًا من الكيد والتشغيب، فيكون قد تظاهر الفريقان على الطعن في بلاغة ضرب المثل بالعنكبوت والذباب، فلما أنزل الله تعالى تمثيل المنافقين بالذي استوقد نارًا وكان معظمهم من اليهود هاجت أحناقهم وضاق خناقهم فاختلفوا هذه المطاعن، فقال كل فريق ما نسب إليه في إحدى الروايتين ونزلت الآية للرد على الفريقين ووضح الصبح لذي عينين"[2].

ومن الأمثلة على رفضه لسبب النزول بناء على ضعفه ما قاله الشعبي في سبب نزول **قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى...) (البقرة:178)** وذلك أنها نزلت في قوم قالوا: لنقتلن الحر بالعبد والذكر بالأنثى. وذلك وقع في قتال بين حيّين من الأنصار، ثم قال ابن عاشور: "ولم يثبت هذا الذي رواه وهو لا يغنى في إقامة محمل الآية"[3].

---

[1] . الواحدي، **أسباب النزول**، (14/1).

[2] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (358/1).

[3] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (138/1)، وقد ذكر سيد قطب رواية بنفس المعنى عن سعيد بن جبير فقال: "عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ فِي الْقَتْلَى – يعني إذا كان عمدًا – الحر بالحر... وذلك أن حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية– قبل الإسلام بقليل. فكان بينهم قتل وجراحات، حتى قتلوا العبيد والنساء، فلم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا. فكان أحد الحيين يتطاول على الآخر في العدة والأموال، فحلفوا ألا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا الحر منهم، والمرأة منا الرجل منهم.. فنزل فيهم: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثى بِالْأُنْثى»"، ينظر: قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (165/1)، وقد خرج علوي السقاف هذه الرواية وقال بضعفها، ينظر: السقاف، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، ص: 29، رقم(36).

قد يأخذ بقول غيره بالتضعيف كما ورد في سبب **قوله تعالى: (يَسْأَلونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (البقرة:189)** حيث ذكر السبب الراجح عنده فيما ورد عن الواحدي: "أنها نزلت بسبب أن أحد اليهود سأل أنصاريًّا عن الأهلة، وأحوالها في الدقة، إلى أن تصير بدرًا، ثم تتناقص حتى تختفي، فسأل الأنصاري رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فنزلت هذه الآية" أما أن الذي سأله عن ذلك هو معاذ بن جبل وثعلبة بن غنمة الأنصاري قال ناقلاً عن العراقي: "قال العراقي لم أقف لهذا السبب على إسناد"[1].

أما ترجيحه بسبب السياق فمثاله ما ورد في نزول باقي الآية السابقة: **(وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (البقرة:189)**، فبعد بيان سببين للنزول أحدهما عن الواحدي والآخر عن الطبري وابن عطية عن السدي، قال مرجحاً لسبب ثالث: "وأقول: الصحيح من ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب قال:(كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم ولكن من ظهورها فجاء رجل فدخل من بابه فكأنه عُيِّر بذلك فنزلت هذه الآية[2])، ورواية السدي وَهْم، وليس في الصحيح ما يقتضي أن رسول الله أمر بذلك ولا يظن أن يكون ذلك منه، وسياق الآية ينافيه"[3].

أما ذكره للسبب دون مناقشة أو ترجيح كما في سبب **قوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة:106)** حيث قال: "وقد ذكر بعض المفسرين لهاته الآية سبب نزول، ففي الكشاف والمعالم نزلت لما قال اليهود

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (194،193/1).

[2] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب: بدء الوحي، باب: قول الله تعالى:{وأتوا البيوت من أبوابها}، حديث رقم (1803)، (10/3).

[3] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (198،197/2).

ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه، وفي تفسير القرطبي أن اليهود طعنوا في تغيير القبلة، وقالوا إن محمدًا يأمر أصحابه بشيء وينهاهم عنه، فما كان هذا القرآن إلا من جهته، ولذلك يخالف بعضه بعضًا"[1].

خامساً: محمد أمين الشنقيطي.

اهتم الشنقيطي بسبب النزول، كما اهتم به المفسرون، وقال الشنقيطي في أسباب النزول عند ترجيحه أحد الأقوال لسبب النزول: "وقد تقرر في الأصول أن صورة سبب النزول قطعية الدخول، فلا يمكن إخراجها بمخصص"[2]، وقد استشهد بأقوال الصحابة– رضوان الله عليهم– المتعلقة بأسباب النزول، كما أنه يرى أن أقوالهم في أسباب النزول لها حكم الرفع، وقد صرح بذلك في المثال الآتي، حيث قال في الرواية الواردة عن جابر– رضي الله عنه– في **قوله تعالى: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) (البقرة: 223)** للاستدلال على حرمة إتيان النساء في الدبر: "ويؤيد هذا ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذي، عن جابر– رضي الله عنه– قال: (كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول، فنزلت (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم)[3])، فظهر من هذا أن جابراً– رضي الله عنه– يرى أن معنى الآية: فأتوهن في القبل على أية حالة شئتم، ولو كان من ورائها" ثم قال بعدها معقباً على أهمية قولهم في أسباب النزول: "والمقرر في علوم الحديث أن تفسير

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (655/1).

[2] . الشنقيطي، أضواء البيان، (186/1)، وذلك عندما رجح أن المراد بالإحصار في **قوله تعالى: (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي) (البقرة:196)** بالعدو دون المرض.

[3] . مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب: النكاح، باب: جواز جماعه امرأته فى قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر، حديث رقم (3609)، (156/4).

الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع كما عقده صاحب «طلعة الأنوار»[1]، بقوله: [الرجز]

تفسير صاحب له تعلق ... بالسبب الرفع له محقق

سادساً: سيّد قطب.

كان لسيد اهتمام خاص بأسباب النزول– كما قال الدكتور صلاح الخالدي[2]– وقد أكثر من ذكرها في الظلال كثرة ملحوظة[3]، وقد يذكرها اعتمداً لها كسبب نزول، وقد يذكرها لا على سبيل اعتمادها سبب نزول وإنما استشهاداً بها على معنى الآية، وأسباب النزول في رأي سيد ليست قطعية الثبوت، لأنها وردت بروايات ظنية في كتب التفسير والحديث وعلوم القرآن، ولو صحت نسبة السبب إلى الصحابي– وهو الطريق الوحيد لتعين سبب النزول– فإن كلام الصحابي ليس قطعياً أيضاً، لأنه إما أن يقصد أن هذه الآية نزلت في ذلك السبب، وإما أن يقصد أن يستشهد لحالة ما بآية قرآنية، ولا يعني أنها نزلت على قلب رسول الله– صلى الله عليه وسلم– بعد تلك الحادثة أو الحالة[4]، وهذا ما تم الحديث عنه في الفصل الأول من الرسالة عند الحديث عن أسباب النزول[5]، ومن الأمثلة على أسباب النزول ما ورد في **قوله تعالى:(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ (البقرة:187)**

---

[1] . المرجع السابق، (206/1).

[2] . الخالدي، صلاح، **المنهج الحركي في ظلال القرآن**، دار المنارة، جدة– السعودية، ط1(1406هـ– 1986م)، ص: (332–342).

[3] . ومن المواضع التي ذكر فيها سيد أسباب النزول في تفسيره "في ظلال القرآن": (174/1)، (184/1)، (197/1)، (225/1)، (247/1)، (253/1)، (311/1).

[4] . الخالدي، صلاح، **المنهج الحركي في ظلال القرآن** ، ص: 335، وقد ذكر الدكتور صلاح الخالدي العديد من الأمثلة التي توضح المقصود في ص: (332–342).

[5] . ينظر ص: 51 من الرسالة.

وقد ذكر روايتين مبيناً أنهما حادثتان وقعتا دون الإشارة إلى أنهما سببان للنزول، فقال: "وفي أول فرض الصوم كانت المباشرة والطعام والشراب تمتنع لو نام الصائم بعد إفطاره. فإذا صحا بعد نومه من الليل– ولو كان قبل الفجر– لم تحل له المباشرة ولم يحل له الطعام والشراب. وقد وقع أن بعضهم لم يجد طعامًا عند أهله وقت الإفطار، فغلبه النوم، ثم صحا فلم يحل له الطعام والشراب فواصل. ثم جهد في النهار التالي وبلغ أمره إلى النبي– صلى اللّه عليه وسلم– كما وقع أن بعضهم نام بعد الإفطار أو نامت امرأته، ثم وجد في نفسه دفعة للمباشرة ففعل وبلغ أمره إلى النبي– صلى اللّه عليه وسلم– وبدت المشقة في أخذ المسلمين بهذا التكليف، فردهم اللّه إلى اليسر وتجربتهم حاضرة في نفوسهم، ليحسوا بقيمة اليسر وبمدى الرحمة والاستجابة... فنزلت هذه الآية، نزلت تحل لهم المباشرة ما بين المغرب والفجر"[1].

المطلب الثاني: الناسخ والمنسوخ.

الروايات المتعلقة بالنسخ هي أحد المواضيع التي اتجهت عناية المفسرين بها ولكنها بدرجة تقل عن روايات أسباب النزول، ومن أبرز المفسرين الذين أكثروا من ذكر هذه الروايات القاسمي والشنقيطي ومحمد رشيد وطنطاوي كلٌ بحسب عدد رواياته، وذلك لا يعني عدم اهتمام ابن عاشور وسيّد ولكن الأربعة المذكورين كانوا الأبرز.

أولاً: محمد القاسمي.

---

[1] . قطب، سيد، في ظلال القرآن، (174/1)، وهما روايتان صحيحتان في البخاري، ينظر:

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، **الجامع الصحيح**، دار الشعب– القاهرة، ط1 (1407– 1987)، كتاب بدء الوحي، (3/ 36)، رقم الحديث (1915) و(31/6) رقم الحديث (4508).

اهتم القاسمي في تفسيره "محاسن التأويل" بالروايات المتعلقة بالنسخ، وقد اهتم القاسمي بهذا العلم وتكلم عنه في مقدمة تفسيره، فبيّن أنه جائز في الشرائع، وشريعة الإسلام نسخت جميع الشرائع السابقة، كما يجوز أن تنسخ بعض أحكام شريعة بأحكام أخرى في تلك الشريعة، كالنسخ في التوجه إلى الكعبة، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، ولكن الخلاف في نسخ أحكام القرآن، ولو بالقرآن، وبعد استطراد في الكلام عن الناسخ والمنسوخ قال بأن الجمهور على أن القرآن ينسخ بالقرآن، بناء على أنه لا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب، يعبد الله في تلاوتها، كما بيّن أن الجمهور اتفقوا على أنه لا يقال بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الآيتين من آيات الأحكام العملية، أما آيات العقائد والفضائل والأخبار فلا نسخ فيها، ومن أهمّ ما بيّن في هذا الموضوع ومن خلال استقراء كلام الصحابة والتابعين أنهم كانوا يستعملون النسخ بمعناه الواسع الذي هو إزالة الشيء بالشيء، لا بمعنى مصطلح الأصوليين، ودعّم قوله بما نقله عن الشاطبي حيثُ قال: "الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقيد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً..."، وفي نهاية المقدمة عرض العديد من الأمثلة على أقوال الصحابة والتابعين فيما هو متعلق بالنسخ لتوضيح المقصود.

ومن الأمثلة المذكورة في المقدمة قول ابن عباس– رضي الله عنه– في سورة الشعراء في **قوله تعالى:(وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ) إلى قوله:(وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ) (الشعراء:224-226)** وأنها منسوخة **بقوله تعالى:(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء:227)** ثم ذكر بعدها قولًا عن مكي أن ابن عباس قال عن أشياء كثيرة في القرآن منسوخة وفيها حرف استثناء، ثم قال: "وهو مجاز لا حقيقة، لأن المستثنى منه بيّنه حرف

الاستثناء أنه في بعض الأعيان الذين عمهم اللفظ الأول، والناسخ منفصل عن المنسوخ رافع لحكمه وهو بغير حرف"، إلى غيرها من الأمثلة[1].

ومن الأمثلة الواردة في التفسير على أقوالهم في النسخ ما ورد في **قوله تعالى:(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة:240)** عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: نسخت بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثمن، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً[2].

ثم نقل عن مجاهد إلى أن الآية محكمة فقال: "وقد ذهب مجاهد إلى أن هذه الآية محكمة كالأولى. أخرجه عنه البخاري[3]. قال مجاهد: دلت الآية الأولى وهي:**(يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)** على أن هذه عدتها المفروضة تعتدها عند أهل زوجها. ودلت هذه الآية، بزيادة سبعة أشهر وعشرين ليلة على العدة السابقة تمام الحول، أن ذلك من باب الوصية بالزوجات أن يمكنَّ من السكنى في بيوت أزواجهن بعد وفاتهم حولاً كاملًا، ولا يمنعن من ذلك، لقوله:**(غَيْرَ إِخْرَاجٍ)** فإذا انقضت عدتهن بالأربعة أشهر والعشر– أو بوضع الحمل– واخترن الخروج والانتقال من ذلك المنزل، فإنهن لا يمنعن من ذلك لقوله: **(فَإِنْ خَرَجْنَ)** الآية. قال الإمام ابن كثير: وهذا القول له اتجاه، وفي اللفظ مساعدة له. وقد اختاره جماعة منهم الإمام أبو العباس ابن تيمية" وقد ساق بعدها تأييد أبي مسلم الأصفهاني والرازي لقول مجاهد،

---

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (27/1–29).

[2]. أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، دار الفكر، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، باب نسخ متاع المتوفى، (700/1)، رقم الحديث: (2298). وحكم الألباني عليه: حسن.

[3] . البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله (ت: 256هـ)، **الجامع الصحيح**، دار الشعب– القاهرة، ط1 (1407هـ – 1987م)، كتاب بدء الوحي، (36/6)، رقم الحديث (4531).

وقد قال الرازي: "فكان المصير إلى قول مجاهد أولى من التزام النسخ من غير دليل" ثم ختم تفسيره للآية بقول الرازي أن هذا القول في غاية الصحة[1]، ولم يعقب القاسمي بقول على هذه النقولات، ولكن–بناءً على منهج القاسمي– من الممكن أن يكون آخر ما ذُكر هو المرجح، أي قول مجاهد على قول ابن عباس.

ثانياً: محمد رشيد رضا.

القصد في استشهاده بالروايات في هذا الموضوع استشهاده على عدم وقوع النسخ، ولم يتم العثور على استشهاد له بالروايات على وقوع النسخ كما روى عن ابن عباس– رضي الله عنه– في **قوله تعالى: (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة:195)** حيث قال بأنه نقل عن ابن عباس– رضي الله عنه– أنه لا نسخ فيها، وذلك بعد بيانه للقائلين بالنسخ حيث قال: "وقد زعم بعض المفسرين أن هذه الآية منسوخة بآية سورة براءة (التوبة) التي يسمونها آية السيف" وكان في هذا موافقاً لأستاذه ثم عقب في نهاية قوله أن من حمل الأمر بالقتال فيها على عمومه ولو مع انتفاء الشرط فقد أخرجها عن أسلوبها وحملها ما لا تحتمل[2].

إن منهج محمد رشيد الراجح في النسخ هو تضييق دائرة القول فيه قدر الإمكان، كما في **قوله:(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)**

---

[1] . ينظر القاسمي، **محاسن التأويل**، (569/2)، وفي الآية السابقة الذكر (التي قال عنها ابن عباس ناسخة)، قال فيها القاسمي: "أكثر الفقهاء على أن هذه الآية ناسخة لما بعدها من الاعتداد بالحول وإن كانت متقدمة في التلاوة، فإن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول، بل هو توقيفي. وذهب مجاهد إلى أنهما محكمتان. كما سيأتي بيانه" ينظر: (558/2). ومن الأمثلة على أقوال الصحابة والتابعين بالنسخ ينظر: (280/1)، (509/2).

[2] . المرجع السابق، (174/2).

(البقرة:240) فبعد إيراده لقول الجمهور في المعنى المقصود قال: قالوا: نسخت بجعل العدة أربعة أشهر وعشرًا كما في تلك الآية التي تقدمت عليها في الذكر، وهي متأخرة عنها في النزول.

وبعد استطرادٍ في البيان قال ناقلاً عن أستاذه موافقاً له بأن بعض الصحابة والتابعين ذهبوا إلى أن الأمر بالوصية كان للندب، وتهاون الناس فيه كما تهاونوا في كثير من المندوبات أي كاستئذان الأولاد الذين لم يبلغوا الحلم عند دخول بيوتهم وغيرها وعلى هذا فلا نسخ، لأنهم مجمعون على أنه لا يصار إلى النسخ إذا أمكن الجمع بين النصين. كما نقل قول الرازي في عدم وقوع النسخ في الآية، وأنه آخر ما يصار إليه، وأنه ثبت في علم أصول الفقه أنه متى وقع التعارض بين النسخ وبين التخصيص كان التخصيص أولى وغيرها[1].

كما يرفض القول بنسخ الآية بحديث شريف صحيح كما ورد في آية الوصية التي رفض فيها قول الجمهور وهو القول بالنسخ بآية المواريث والحديث الشريف الصحيح: (لا وصية لوارث)[2] معللاً ناقلاً قول أستاذه: "والحديث من الآحاد، وتلقي الأمة له بالقبول لا يلحقه بالمتواتر. أي والظني من الحديث لا ينسخ القطعي منه فكيف ينسخ القرآن وكله قطعي؟" وكان من بين أقواله الجمع بين الآيتين[3].

ومن الذين أشاروا لمسألة النسخ عند محمد رشيد الباحث مطيع شبالة في رسالته "محمد رشيد رضا واختياراته الفقهية من خلال تفسير المنار" حيث قال بعدم إنكار محمد رشيد

---

1 . المرجع السابق، (2/359– 360).

2 . أبي داود، **سنن أبي داود**، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الوصية للوارث، حديث رقم (2872)، (3/73).

3 . رشيد رضا، **المنار**، (2/108،109)، من بين الأمثلة على عدم أخذه بالنسخ ينظر: (2/127)، (2/141)، (2/143)، (2/254).

للنسخ مطلقاً فقد أثبت نسخ الأحكام مع بقاء الآيات تقرأ، وقرر ما قرره الجمهور من إمكانية نسخ القرآن بالقرآن والسنة الآحاد بالمتواتر، ولكنه أنكر نسخ سنة الآحاد للمتواتر[1].

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

ذكر طنطاوي لروايات الصحابة والتابعين في النسخ أقل من أسباب النزول، ومن الأمثلة ما في حكم الوصية وأنها نسخت في حق الوارثين، وبقي وجوبها في حق من لا يرث من الأقارب عند ابن عباس والحسن ومسروق وطاووس والضحاك ومسلم بن يسار، وقال بأن المذاهب المشهورة على خلافه، ولكنه رجح هنا قول ابن عباس والتابعين لئلا تبقى الثروة في يد وارث ويحرم من هم من أسرته[2]، وهذا ما ورد في تفسير **قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (البقرة:180).**

رابعاً: محمد أمين الشنقيطي.

النسخ هو أحد المواضيع التي اهتم بها في رواياته، ومن روايات الصحابة والتابعين الواردة في النسخ ما ورد في آية الدّيْن في **قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) (البقرة: 282) و(فإن أمن) في قوله تعالى:(وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ) (البقرة: 283)** ففي الآية الأولى وفي معرض حديثه عن حكم كتابة الدين وذِكر الأقوال قال: "قال الشعبي: كانوا يرون أن **قوله: (فإن أمن)** ناسخ لأمره بالكتب، وحكى نحوه ابن جريج،

---

[1] . للاستزادة ينظر: شباله، مطيع محمد عبده (2007م)، **محمد رشيد رضا واختياراته الفقهية من خلال تفسير المنار**، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء- اليمن، ص:(212-214).

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (171/1)، وللاستزادة في الأمثلة: (1/ 192) وهو قول عطاء في نسخ حرمة الشهر الحرام.

وقاله ابن زيد، وروي عن أبي سعيد الخدري، وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ثم خففه الله تعالى **بقوله: (فإن أمن بعضكم بعضاً)"** وبعد استطراد طويل لحكم كتابة الدين وإيراد الأقوال فيها، والبدء في تفسير الآية الثانية ذكر قول ابن عباس– رضي الله عنه– في أن الآية غير منسوخة فقال: "وقال بعض العلماء إن **قوله تعالى: (فإن أمن بعضكم بعضًا)** لم يتبين بآخر زواله عن صدر الآية المشتملة على الأمر بالإشهاد بل وردا معًا، ولا يجوز أن يرد الناسخ والمنسوخ معًا جميعًا في حالة واحدة، قال: وقد روي عن ابن عباس أنه لما قيل له إن آية الدين منسوخة قال: لا والله إن آية الدين محكمة ليس فيها نسخ، قال: والإشهاد إنما جعل للطمأنينة، وذلك أن الله تعالى جعل لتوثيق الدين طرقاً منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد" [1].

المطلب الثالث: الروايات التفسيرية.

المقصود بالروايات التفسيرية أن الصحابة والتابعين فسروا الآية بمعنى ولم يكن هذا المعنى من ربط المفسر بين الآية وقول الصحابي أو التابعي، وقد تعطي الروايات التفسيرية حكماً من الأحكام كما في سيأتي البيان في الأمثلة، والمفسرون الذين برز اهتمامهم بالروايات التفسيرية ابن عاشور والقاسمي ومحمد رشيد والشنقيطي، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: محمد القاسمي.

---

[1] . المرجع السابق، (322/1–325)، وللاستزادة في علوم القرآن عند الشنقيطي في تفسيره ينظر: الناصر، صالح بن ناصر بن سليمان، **علوم القرآن عند الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ط (1425هـ–2004م)، عمادة البحث العلمي، الرياض– السعودية.

أورد القاسمي العديد من الأمثلة على أقوال الصحابة والتابعين في تفسيرهم للآيات وكانت هذه التفسيرات إما تُذكر في بداية تفسيره، أو تكون واردة في نقولاته ومن الأمثلة على ذلك:

1. ما ورد عن ابن عباس في تفسير **قوله تعالى:(اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (البقرة:15)** حيث قال في بداية تفسيره للآية: "**(اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)** يسخر بهم للنقمة منهم، هكذا فسره ابن عباس– رضي الله عنهما– فيما رواه الضحاك"[1]، وتظهر هنا موافقته لتفسير ابن عباس– رضي الله عنه– بما أنه لم يذكر رأيًا مخالفًا ولم يعقب.

2. ومن الأمثلة أيضًا معنى (صبغة الله) في **قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) (البقرة:138)**، حيث نقل في تفسيرها قول الراغب الذي ذكر قول التابعين، وقد بدأ الراغب عند تفسيره للصبغة بمقدمة، وأنها المشار إليه بالفطرة وما إلى ذلك ثم قال: وقول الحسن وقتادة ومجاهد: أن الصبغة هي الدين، وقول غيرهم إنها الشريعة، وقول من قال: هو الختان، إشارة إلى مغزى واحد[2]. وبعد بيانه "إشارة إلى مغزى واحد" يبدو أنه لم يرفض أحد الأقوال السابقة كما أنه لم يرجح أحدها.

3. في تفسير**قوله تعالى: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (البقرة:121)** فسّر الآية الكريمة في البداية، وبيّن تعلقها باليهود والنصارى لما تقدم من الآيات، وأن **(يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ)** عن أهل

---

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (227/1).

[2] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (1/ 357).

الكتاب، ثم جوّز أن تكون الآية سيقت مدحاً لمن آمن من أهل الكتاب بالقرآن فالضمير في (**يَتْلُونَهُ**) للقرآن، بعدها نقل قول ابن مسعود: "والذي نفسي بيده! إن حق تلاوته أن يحل حلاله ويحرم حرامه، ويقرأه كما أنزل الله، ولا يحرف الكلم عن مواضعه، ولا يتأول منه شيئاً على غير تأويله" وقال بعدها ومثله عن ابن عباس[1]. وفي تفسيره هنا لا يظهر ترجيحه لأحد الأقوال، ولربما يرى جواز جميع الأقوال.

ثانياً: محمد رشيد رضا.

أكثر محمد رشيد من روايات الصحابة والتابعين التفسيرية، والأمثلة عليها:

1. ما في تفسير **قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) (البقرة:4)** بيّن القولين الواردين في الآية وهما عن ابن عباس– رضي الله عنهما– وعن التابعين الكرام كمجاهد وأبي العالية والربيع بن أنس وقتادة حيث قال: روي عن ابن عباس– رضي الله عنه– أن المراد بالمؤمنين هنا من يؤمن بالنبي والقرآن من أهل الكتاب، وبالمؤمنين فيما قبلها من يؤمن من مشركي العرب، وعن مجاهد وأبي العالية والربيع بن أنس وقتادة: أن المؤمنين في الآيتين (الآية المذكورة والتي قبلها) قسم واحد، وهو كل مؤمن، وإنما تعدد ما يؤمنون به، فالعطف فيهما عطف الصفات لا عطف الموصوفين، وبعدها ذكر قولاً ثالثاً وصفه بأنه شاذ[2].
2. ما ورد من قول ابن عباس وابن مسعود– رضي الله عنهم– في **قوله تعالى:(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (البقرة:10)** فبعد

---

[1] . المرجع السابق، (1/ 339)، والأمثلة كثيرة على هذا منها ينظر: (304/1)، (361/1)،(532/2)،(561/2)، (598/1).

[2] . رشيد رضا، **المنار**، (113/1).

بيانه للمعنى اللغوي فسّر بأن مرض منافقي المدينة من العرب الشك في نبوته– صلى الله عليه وسلم – أتبعه بقول كما روي عن ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وعن الأول أنه النفاق[1].

ثالثاً: الطاهر ابن عاشور.

من استدلالات ابن عاشور بأقوال الصحابة والتابعين الواردة في الروايات التفسيرية ما في الأمثلة التاليه:

1. المقصود بـــ **(يَسْتَهْزِئُ)** في **قوله تعالى:(اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (البقرة: 15)** حيث قال بجواز قولين أحدهما عن ابن عباس والحسن وهو أن المقصود بها للاستقبال (الآخرة)، والقول الآخر أنها لزمن الحال (الدنيا)[2].
2. الأقوال والروايات الواردة في معنى (ألم)، حيثُ جَمَعَها مع حذف المتداخل منها فوصلت إلى واحد وعشرين قولاً، وكان من بين هذه الأقوال العديد من أقوال الصحابة والتابعين كالخلفاء الأربعة وابن عباس وعلي– رضوان الله عليهم– ومن التابعين قتادة والضحاك والشعبي والسدي وغيرهم، ولكنه لم يوافق قولاً من أقوالهم، وفي كل قول يذكره يناقشه ويبين سبب رده وعدم قبوله، إلى القول الذي رجحه وهو الرابع عشر فيقول:"أنها سيقت مساق التهجي، مسرودة على نمط التعديد في التهجية، تبكيتاً للمشركين، وإيقاظاً لنظرهم في أن هذا الكتاب المتلو عليهم وقد تحدوا بالإتيان بسورة مثله هو كلام مؤلف من عين حروف كلامهم، كأنه يغريهم بمحاولة المعارضة،

---

[1] . المرجع السابق، (131/1). وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (170/1)، (281/1)، (310/1)، (317/1) ومن المواضع التي ذكر أقوالهم ولم يأخذ بها في التفسير (196/1)، (147/1)، (333/1), وغيرها كثير.

[2] . ينظر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (294/1).

ويستأنس لأنفسهم بالشروع في ذلك بتهجي الحروف ومعالجة النطق، تعريضًا بهم بمعاملتهم معاملة من لم يعرف تقاطيع اللغة " وأشار إلى أن هذا قول المبرد وقطرب والفراء، وقال الزمخشري في الكشاف إن هذا القول من القوة والخلاقة بالقبول بمنزلة، ثم أشار إلى اختياره عندما قال: "وهو الذي نختاره، وتظهر المناسبة لوقوعها في فواتح السور، أن كل سورة مقصودة بالإعجاز لأن الله تعالى **يقول:(فأتوا بسورة من مثله)(البقرة: 23)**، فناسب افتتاح ما به الإعجاز بالتمهيد لمحاولته، ويؤيد هذا القول أن التهجي ظاهر في هذا المقصد فلذلك لم يسألوا عنه لظهور أمره، وأن التهجي معروف عندهم للتعليم، فإذا ذكرت حروف الهجاء على تلك الكيفية المعهودة في التعليم في مقام غير صالح للتعليم عرف السامعون أنهم عوملوا معاملة المتعلم لأن حالهم كحاله في العجز عن الإتيان بكلام بليغ، ويعضد هذا الوجه تعقيب هاته الحروف في غالب المواقع بذكر القرآن وتنزيله أو كتابيته إلا في **(كهيعص)(مريم:1) و(ألم* أحسب الناس) (العنكبوت:2,1) و(ألم* غلبت الروم) (الروم:2,1)** ووجه تخصيص بعض تلك الحروف بالتهجي دون بعض، وتكرير بعضها لأمر لا نعلمه ولعله لمراعاة فصاحة الكلام، ويؤيده أن معظم مواقع هذه الحروف في أوائل السور المكية عدا البقرة على قول من جعلوها كلها مدنية وآل عمران، ولعل ذلك لأنهما نزلتا بقرب عهد الهجرة من مكة، وأن قصد التحدي في القرآن النازل بمكة قصد أولى، ويؤيده أيضًا الحروف التي أسماؤها مختومة بألف ممدودة مثل الياء والهاء والراء والطاء والحاء قرئت فواتح السور مقصودة على الطريقة التي يتهجى بها للصبيان في الكتاب طلبا للخفة".

عند النظر لأسباب عدم قبوله لأقوال الصحابة والتابعين كقول الخلفاء الأربعة الذي لم يقبله بسبب ضعف الروايات الواردة عنهم وهذا القول الأول، أما القول الثاني والثالث وقد وردا عن ابن عباس ومحمد بن القرظي والضحاك، ردهما لأنهما من القضايا التي تحتاج إلى توقيف، إلى غيرها من الاعتبارات التي لم يخرج بها عن ضوابط التفسير[1].

رابعاً: محمد أمين الشنقيطي.

اهتم الشنقيطي بروايات الصحابة والتابعين التفسيرية ومن الأمثلة عليها ما يلي:

1. ما ورد عن ابن عباس–رضي الله عنه– في معنى الإنزال، في الآيات التي تكلمت عن إنزال القرآن الكريم **كقوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (البقرة: 185) وقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) (القدر:1)**، وغيرها من الآيات، فذكر أن في معنى الإنزال وجهان: الأول أنه أنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا، كما ثبت عن ابن عباس– رضي الله عنه–، والثاني أن معنى إنزاله فيها ابتداء نزوله[2].

---

[1] . ينظر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (207/1–216)، ولعدم الإطالة في هذه الجزئية ستتم الإحالة على بعض المواضع التي ذكر فيها أمثلة:

- (261/2) ورد عن كل من ابن عمر ومجاهد وعطاء وقتادة والسدي والضحاك معنى (معدودات) في قوله تعالى: (وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) (البقرة: 203)
- (294/2) ورد عن كل من ابن عباس ومقاتل المقصود بـــ(الذين كفروا) في قوله تعالى: (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (البقرة: 212)
- (167/2–168) ورد عن كل من ابن عباس ومجاهد معنى التطوع في قوله تعالى: (.... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة: 184).
- (230/2) ورد عن عطاء والزهري وطاووس المقصود بـــ(حاضري المسجد الحرام) في قوله تعالى: (... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (البقرة:196)

[2] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، (182/1).

2. من الروايات التفسيرية التي تعطي حكماً من الأحكام ما في تفسير **قوله تعالى:(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (البقرة:173)** فبعد تفسيره لهذه الآية **بقوله تعالى:(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ) (المائدة:96)** وأن إطلاق تحريم جميع أنواع الميتة والدم في الآية الأولى أخرج منه ميتة البحر في الآية الثانية، استدل بقول جمهور العلماء على أن المراد بطعامه ميتته، والجمهور من الصحابة والتابعين هم: أبو بكر الصديق، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبو أيوب الأنصاري- رضي الله عنهم- وعكرمة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري وغيرهم وهذا منقول عن ابن كثير[1]، وفي هذه الآية أورد الكثير من التفريعات المطولة، كأقسام ميتة البحر من الحيوان الذي يعيش في البر والذي لا يعيش، وحكم أكل السمك الطافي وحكم أكل الضفدع والسلحفاة والجري (نوع من السمك يشبه الحوت) وكان مستدلاً بأقوال الصحابة والتابعين في هذه التفريعات وغيرها[2].

3. ما ورد في تكملة الآية السابقة في **قوله تعالى:(فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (البقرة:173)** حيث نقل أقوال التابعين في معنى **(غَيْرَ بَاغٍ)** فقال ناقلاً عن القرطبي: "عن قتادة والحسن والربيع وابن زيد وعكرمة أن المعنى (غير باغ) أي: في أكله فوق حاجته (ولا عاد)، بأن يجد عن هذه المحرمات مندوحة ويأكلها[3]. ونقل أيضًا عن السدي أن المعنى (غير باغ) في أكلها شهوة وتلذذًا (ولا عاد) باستيفاء الأكل إلى حد الشبع، وقاله القرطبي أيضًا، وقال مجاهد وابن جبير

---

[1] . المرجع السابق، (152/1).

[2] . المرجع السابق، (152/1-167).

[3] . القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (231/2).

وغيرهما: المعنى (غير باغ) على المسلمين، (ولا عاد) عليهم، فيدخل في الباغي والعادي قطاع الطريق، والخارج على السلطان، والمسافر في قطع الرحم، والغارة على المسلمين، وما شاكله، وهذا صحيح"[1].

خامسًا: طنطاوي جوهري.

وبالنسبة لطنطاوي في تفسيره الجواهر كانت رواياته المتعلقة بالتفسير قليلة جداً، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره عن ابن عباس– رضي الله عنه– في **قوله تعالى:(فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)(البقرة: 200)** حيث سئل عن هذه الآية وقيل له قد يأتي على الرجل اليوم ولا يذكر أباه، فقال ليس كذلك، ولكن أن تغضب لله عز وجل إذا عصي أشد من غضبك لوالديك إذا شتما[2].

المطلب الرابع: الأحكام والمسائل الفقهية.

اهتم المفسرون الستة بالروايات المتعلقة بالأحكام والمسائل الفقهية، مع الاختلاف فيما بينهم بمدى التوسع والاستطراد فيها، وأكثر من تفرع واستطرد بالأحكام الفقهية الشنقيطي، ومن الطبيعي اهتمام المفسرين بالأحكام والمسائل الفقهية لأهميتها في حياة المسلمين وحاجة الناس لها، والأمثلة على روايات المفسرين في الأحكام هو الآتي:

أولاً: محمد القاسمي.

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (168/1)، ومن الأمثلة المقصودة بالإحصار **في قوله تعالى: (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي)**، ينظر: (186/1).

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (189/1)، ومن الأمثلة: (171/1) ما روى عن عائشة– رضي الله عنها–.

من المواضيع المذكورة في روايات وأقوال الصحابة والتابعين عند القاسمي المسائل الفقهية، فبعد تفسيره للآية يتوسع في إيراد المسائل الفقهية مع تفصيلاتها، ذاكراً ما ورد عن الصحابة والتابعين.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الآية المتعلقة بالطلاق في سورة البقرة، وهي **قوله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (البقرة:230)** فبعد تفسيره للآية تفسيراً مختصراً أورد العديد من الفروع، بالإضافة إلى خمسة فصول متعلقة بالآية، وكان مستشهداً فيها بأقوال الصحابة والتابعين، مع العديد من النقولات– وهذا متوافق مع منهجه–، كأقوال الصحابة والتابعين المتباينة في وقوع الطلاق المعلق، فقال القاسمي– بعد نقله قول الإمام ابن القيم في "أعلام الموقعين"– في ذات القضية:" والصواب: ما أفتوا به في النوعين، ولا يؤخذ ببعض فتاواهم ويترك بعضها. فأما الوقوع: فالمحفوظ عنهم ما ذكره البخاري عن ابن عمر، وما رواه الثوري عن ابن مسعود في رجل قال لامرأته: إن فعلت كذا وكذا فهي طالق، ففعلته. قال: هي واحدة وهو أحق بها. على أنه منقطع. وكذلك ما ذكره البيهقي وغيره عن ابن عباس في رجل قال لامرأته: هي طالق إلى سنة. قال: يتمتع بها إلى سنة. ومن هذا قول أبي ذر لامرأته وقد ألحت عليه في سؤاله عن ليلة القدر فقال: إن عدت سألتيني فأنت طالق. فهذه جميع الآثار المحفوظة عن الصحابة في وقوع الطلاق المعلق. وأما الآثار عنهم في خلافه: فصح عن عائشة وابن عباس وحفصة وأم سلمة– رضي الله عنهم– فيمن حلفت بأن كل مملوك لها حر إن لم تفرق بين عبدها وبين امرأته أنها تكفّر عن يمينها ولا تفرق بينهما. رواه الأثرم في "سننه" والجوزجاني في "المترجم" والدارقطني والبيهقي"[1].

---

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (544،543/2).

ومن القضايا التابعة للآية الكريمة السابقة وقوع الطلقات الثلاث بلفظ واحد، هل تقع الثلاث أم تكون واحدة؟، وقد استشهد بالعديد من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين على أنها تقع واحدة، وأن ما وقع في زمان عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– من إيقاع الطلقات الثلاث بأمر منه، أنّ الناس قد استهانوا بأمر الطلاق، وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم، ليعلموا أن أحدهم، إذا أوقعه جملة، بانت منه المرأة وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، نكاح رغبة يراد للدوام لا نكاح تحليل، فإنه كان من أشد الناس فيه، فإذا علموا ذلك كفّوا عن الطلاق. فرأى عمر هذا مصلحة لهم في زمانه، أما في هذه الأزمنة فيمتنع معاقبة الناس بما عاقبهم به عمر– رضي الله عنه– لوجهين ذكرهما في تفسيره، أما أقوال الصحابة والتابعين في عدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد عندما قال:" ولهذا ادّعى بعض أهل العلم أن هذا إجماع قديم، ولم تجمع الأمة– ولله الحمد– على خلافه. بل لم يزل فيهم من يفتي به قرناً بعد قرن، وإلى يومنا هذا. فأفتى به من الصحابة ابن عباس والزبير وابن عوف. وعن علي وابن مسعود روايتان، ومن التابعين عِكْرِمَة وطاوس. ومن تابعيهم: محمد بن إسحاق وغيره. وممن بعدهم داود إمام أهل الظاهر، وبعض أصحاب مالك، وبعض الحنفية، وأفتى بعض أصحاب أحمد– حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عنه– قال: وكان الجد يفتي به أحياناً. والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والإجماع القديم. ولم يأت بعده إجماع يبطله"[1].

ثانياً: محمد رشيد رضا.

المسائل الفقهية من أحد الموضوعات التي استشهد رشيد رضا من خلالها بأقوال الصحابة والتابعين، كمسائل الصيام وتفريعاتها، وأحكام القصاص والحج والطلاق والمسائل

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (545/2)، ولا بد من الإشارة إلى أنه كان ناقلاً هنا عن الإمام ابن القيم، لكن كما تم البيان في ملامح منهجه أن نقولاته تمثل رأيه خصوصاً إذا لم يذكر نقولات تعارضه، وللاستزادة في بعض الأمثلة ينظر: (401/2)، (443/2)، (480/2)، وغيرها كثير.

المتعلقة بها، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن استطراداته في القضايا الفقهية كانت أقل من استطرادات الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان.

ومن أمثلة الروايات في القضايا الفقهية عند رشيد رضا ما في موضوع رخصة الإفطار، وكان رأيه أنها لا تتقيد بالمرض الشديد الذي يعسر معه الصوم، ثم أتبع قوله زيادة في التأكيد أن هذا روى عن عطاء، وكان محمد رشيد في قوله هذا مخالفاً لما عليه الجمهور، وذلك في **قوله تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:184)** [1].

ومن المسائل التابعة لمسائل الصيام مسألة تحديد أول النهار في الصيام، هل هو أول ما يسمى الفجر الصادق؟ أو تبين بياض النهار للناس منه؟ وفي هذه المسألة ذكر روايات للصحابة والتابعين كأبي بكر وعمر وابن عباس وعلي – رضوان الله عليهم جميعًا–، وحذيفة والأعمش الذين رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل، وبعد كلام طويل في المسألة ذكر خلاصة قوله أن ما وُضع في الصحف المنتشرة والتقاويم وضع لتنبيه الناس إلى قرب طلوع الفجر الذي يجب فيه بدء الصيام ليتعجل المتأخر في سحوره اتباعاً للسنة بإتمامه، وأن من أكل وشرب ظاناً بقاء الليل فظهر له بعد ذلك أنه إنما أكل بعد طلوع الفجر صيامه صحيح[2].

ومن القضايا الفقهية مسألة وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد وذلك ما ذكره في **قوله تعالى:(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) (البقرة: 229)** وكان رأيه عدم وقوع الطلاق بلفظ واحد مخالفاً قول الجمهور الذي يقول بوقوعه، مستدلاً بروايات الصحابة والتابعين كابن عباس– رضي الله عنهما– وأقوال عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود

---

[1] . المرجع السابق، (121/2).

[2] . ينظر: المرجع السابق، (149/2،150).

وعبد الله بن عمر وغيرهم– رضوان الله عليهم جميعاً– وقد أطال في بيان الأدلة لكل من القولين في وقوع الطلاق وعدم وقوعه، معللاً سبب إطالته بأن بعض الناس يعتقدون أن المسألة إجماعاً فيما جرى عليه الجمهور، وذكر بأن لا هذه الآية ولا غيرها ولا حديث الملاعنة الذي استدل به العلماء يؤخذ منه حكم في وقوع الطلاق بلفظ واحد، وهذا يشمل كلا القولين، ولعدم الإطالة سيتم ذكر رواية واحدة استدل بها وهي ما ورد عن ابن عباس–رضي الله عنه– مع تعقيبه عليها، فقال ناقلاً عن أستاذه: "روي عن ابن عباس أنه جعل كلمة (طلقت ثلاثًا) بمثابة قرأت الفاتحة ثلاثًا، فإن كان صادقًا فالطلاق صحيح وإلا فهو لغو من القول، وقول: إن إنشاء الطلاق ثلاثًا بالقول ليس في قدرة الرجل إيقاعه مرة واحدة، ذلك أن الأمور العملية لا تتكرر بتكرر القول المعبر عنها، بل ولا القولية أيضًا. فمن فسخ العقد مرة وعبر عنها بقوله ثلاثًا فهو كاذب ولو صح ذلك لصح أن يقال: الواحد ثلاثة والثلاثة واحد. ومن سفه نفسه وجاء بهذا فقد خرج عن السنة واستحق التأديب"[1]، هذا تعقيبه على المسألة وقوله على المخالف بأنه خالف السنة واستحق التأديب زلة قلم منه ما كانت لتصدر من عالمين مثل محمد عبده ومحمد رشيد– عفا الله عن الجميع–.

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

كان يستشهد بروايات الصحابة والتابعين كثيراً عند عرضه للأحكام والقضايا الفقهية، كحكم الوصية، والإحصار للحج والعمرة هل هو للعدو أو للمرض، والمتعة ومتى تُفرض، ومقدار الفدية للصائم، وحكم أكل السمك الطافي، وغيرها من القضايا، وذلك مع بيان المذاهب

---

[1] . المرجع السابق (2/ 307–312)، ومن الأمثلة استشهاده بالروايات في القضايا الفقهية (122/2)، (120/2)، (124/2)، (177/2)، (316/2)، (330/2)، (347/2) وغيرها.

الأربعة، إلا أنه لا يناقشها كثيراً كما فعل الشنقيطي، بل كان يذكر تفريعات كثيرة على المسألة الواحدة، وكثير من القضايا السابقة اشترك في طرحها الشنقيطي وطنطاوي.

والأمثلة التوضيحية على القضايا الفقهية التي استشهد فيها بأقوالهم:

أقوال الصحابة والتابعين في حرمة أكل الميتة وما هو المستثنى منها، وحكم ذبائح غير المسلمين، وذلك في **قوله تعالى:(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (البقرة: 173)**، حيث ذكر بداية إجماع الأمة على تحريم أكل الميتة ونجاستها، وذكر الذي استثناه الشرع وهو السمك والجراد، أما السمك الميت الطافي فقد حلله الشافعية، وكرهه أبو حنيفة وأصحابه، وحرمه من الصحابة– رضوان الله عليهم– علي وابن عباس وجابر بن عبد الله، أما أبو بكر الصديق فقد أباحه، أما فيما هو متعلق بذبح غير المسلمين عند تفسير **قوله تعالى: (وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ)**، فقد ذكر قول بعض العلماء بأن المقصود ذبائح عبدة الأوثان، وهؤلاء جوزوا ذبيحة النصارى إذا ذكروا اسم المسيح عليها لأنها من طعام أهل الكتاب، وطعامهم حلّ لنا، وهو مذهب عطاء ومكحول والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب، والشافعية والحنفية قالوا بعدم حل ذلك لذكرهم اسم غير الله، وختم البيان بقول علي– رضي الله عنه– إذا سمعتم اليهود والنصارى يهلون لغير الله فلا تأكلوا، وإذا لم تسمعوا فكلوا[1]، وكان ذكره لما سبق دون ترجيح أو نقاش.

ومن الأمثلة المقصود بالإحصار في **قوله تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) (البقرة: 196)** حيث فسر الآية ورجح قول ابن عباس– رضي الله عنهما– على مذهب الحنفية، فقال: "**(فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ)** أي منعكم العدو، يقال أحصره وحصره كما يقال صده وأصده، وليس عامًّا لكل مرض أو غيره كما عند الحنفية، لقول ابن عباس– رضي الله عنه– لا حصر إلا حصر العدو، وعليه الشافعي ومالك، ولا يلحق به غيره

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (167،166/1).

من كسر أو عرج أو نحوهما إلا إذا اشترط لقوله– صلى الله عليه وسلم– لضباعة بنت الزبير حجي واشترطي وقولي: اللهم محلي حيث حبستني[1].

رابعاً: الطاهر ابن عاشور.

استشهد ابن عاشور بروايات الصحابة والتابعين المتعلقة بالمسائل الفقهية، كما توسّع ابن عاشور في هذه المسائل بذكر تفريعاتها، حيثُ كان يورد المسألة الواحدة وما يتفرّع عنها من المسائل الدقيقة، مبيّناً أقوال الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء الأربعة مع أدلة كل منهم، ثم يفند هذه الأقوال، مرجحاً لأحدها، مع بيان سبب ترجيحه وقد لا يبينه.

ومن الأمثلة على الأحكام والمسائل الفقهية أحكام الصوم والحج الواردة في آيات سورة البقرة **كقوله تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:184)** وقد طرح في هذه الآية العديد من المسائل، كالمقصود بالأيام المعدودات ومقدار المرض الذي يسمح بالفطر، ومدى اعتبار الشروع بالسفر شرطاً للفطر، وحكم التتابع والمبادرة في القضاء، وما قيل في معنى (يطيقونه)، وما يترتب على كل معنى، إلى غيرها من المسائل، كما عرض في كل مسألة لروايات وأقوال الصحابة والتابعين، وعلى سبيل المثال في معنى الأيام المعدودات ذكر قولين: الأول أن المقصود بها شهر رمضان وهو قول جمهور المفسرين، والثاني أنها أيام وجب صومها على المسلمين عندما فرض الصيام **بقوله: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)** ثم نسخ صومها بصوم رمضان، وهي يوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر وهي أيام البيض، وهذا قول معاذ وقتادة وعطاء، وقد ذكر القول الثاني بصيغة "وقيل" وكأنه لا يريد هذا القول وقد رد عليه بعد بيانه قائلاً: "لم يثبت من الصوم المشروع

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (187/1)، ومن الأمثلة (192/1).

للمسلمين قبل رمضان إلا صوم يوم عاشوراء كما في الصحيح وهو مفروض بالسنة"، وكما هو مذكور أشار للحديث إشارة دون ذكر نصه وهو الغالب في منهجه، ثم انتقل إلى مسألة مقدار المرض الذي يكون سبباً للفطر مع بيان الآراء وما أجمع عليه محققو الفقهاء وقول المذاهب الأربعة قائلاً إن أعدل العبارات ما نقل من مالك، لأن الله أطلق المرض ولم يقيده[1]، وبيّن ما ذهب إليه ابن سيرين وعطاء والبخاري وهو أن المرض الذي يسوغ الفطر هو الوجع والاعتلال، ولو لم يكن الصوم مؤثرًا فيه شدة أو زيادة لأن الله تعالى جعل المرض سبب الفطر كما جعل السفر سبب الفطر، من غير أن تدعو إلى الفطر ضرورة كما في السفر، يريدون أن العلة هي مظنة المشقة الزائدة غالباً، ولم يشر إلى صحة أو ضعف هذا القول، على خلاف قول الحسن والنخعي الذي قال بضعفه وهو أن عدم قدرة المريض على الصلاة قائماً سبب للفطر، حيث قال معقباً عليه "ولا يخفى ضعفه، إذ أين القيام في الصلاة من الإفطار في الصيام"، وختم الخلاف بقوله إن فيه مجالاً للنظر في تحديد مدى المرض المسوغ لإفطار الصائم، وأنّ على الفقهاء تقريبه من مشقة المسافر والمرأة الحائض إلى غيرها من تفريعات الصيام، التي تمت الإشارة إليها سابقاً في هذه الآية حيث ذكر فيها ابن عاشور أقوال الصحابة

---

[1] . ووافق ابن عاشور في هذا عدد من المفسرين مثل سيد قطب في "ظلال القرآن" عندما قال بعدم التقيد عند تفسير هذه الآيات وبيّن أهمية التقوى وأنها المحرك الأساسي للعمل في العبادة، وأن رخصة الفطر في هذه الآيات أطلقت ولم تحدد، لإرادة اليسر ولم يحدد الرخصة هنا بمشقة المرض أو الفطر وبين سيد قطب أنه ربما ظهرت أمور أخرى من المشقات والحرج لم يدرك البشر حالياً لذلك أطلق الفطر في رمضان بالسفر والمرض دون بيان المشقة، كما بين أنه ربما القول بالرخصة هذه: "يحمل المترخصين على شدة الترخص، وأن تهمل العبادة المفروضة لأدنى سبب مما جعل بعض الفقهاء يتشددون ويشترطون. ولكن هذا– في اعتقادي– لا يبرر التقييد فيما أطلقه النص" وأنه إن فسد البشر لا يكون الإصلاح في التشدد في العبادات والمتفلت من العبادة تحت ستار الرخصة لا خير فيه من البداية، وإن صح التشدد في أحكام المعاملات عند فساد الناس كعلاج رادع وسد للذرائع فلا يصح هذا الأمر في الشعائر التعبدية، ينظر: **في ظلال القرآن**، (168/1).

كأنس بن مالك وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل– رضوان الله عليهم– والحسن البصري والزهري من التابعين الكرام وغيرهم وناقش هذه الآراء[1].

خامساً: محمد أمين الشنقيطي.

برز استشهاد الشنقيطي بروايات الصحابة والتابعين المتعلقة بالأحكام والقضايا الفقهية على غيرها من المواضيع عنده، وكما تم البيان عند الحديث عن ملامح منهجه في الفصل الأول بأن اتجاهه العام هو الاتجاه الفقهي، والأمثلة على مروياتهم في الأحكام كثيرة وعديدة وهي الأغلب في تفسيره، وسيتم بيان مثالين لعدم الإطالة والإحالة على عدد من الأمثلة في الهامش.

ومن الأمثلة ما ورد في تفسير **قوله تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة:229)** من تفريعات مختلفة على الطلاق وفي إيراده لهذه التفريعات كان كثيراً ما يستدل بأقوال الصحابة والتابعين على الأحكام المختلفة منها كاستدلاله

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (163/2)، وللاستزادة في المواضع الفقهية التي ذُكر فيها أقوال الصحابة والتابعين ينظر:

- (467/1) في مسألة هل يجوز أخذ المال في التعليم الواردة في قوله تعالى: (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) (البقرة:41).
- (232/2) في مسألة هل يجوز الإهلال بالحج قبل دخول الأشهر؟ وهل شهر ذو الحجة كله محرم أم أوله فقط؟، الواردة في قوله تعالى: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...) (البقرة:197).
- (145/2) في الوصية وحكمها، الواردة في قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (البقرة:180).
- (205/2) في حكم قتل المحارب والجاني عند المسجد الحرام، الواردة في قوله تعالى: (وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ) (البقرة:191)، وغير هذه القضايا كثير من القضايا الفقهية التي بيّن فيها آراء الصحابة والتابعين ولكنه ناقشها ضمن العديد من الاعتبارات ولم يأخذها كمسلمات.

بقول عثمان البتي، وأبي الشعثاء جابر بن زيد البصري، أحد أصحاب ابن عباس– رضي الله عنه– من فقهاء التابعين إلى أن الفرقة لا تقع بالملاعنة حتى يوقعها الزوج، وهذه المسألة تابعة لاستدلاله على وقوع الطلقات الثلاث بلفظ واحد[1].

ومن الأمثلة ما ورد في تفسير **قوله تعالى:(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة:30)** فبعد الحديث عن كلمة خليفة والمعاني المحتملة لها أورد تنبيهًا في حكم نصب إمام وخليفة وكان ناقلاً لقول القرطبي الذي يرى الآية أصلًا في ذلك ثم استدل بعدها بإجماع الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين، ثم استدل بفعل الصديق– رضي الله عنه– لما حضرته الوفاة أنه عهد إلى عمر في الإمامة ووجه الاستدلال أنه لم يقل له أحد: هذا أمر غير واجب علينا ولا عليك، فدل على وجوبها، وأنها ركن من أركان الدين، كما استدل بقول الحسن البصري على أنها تجب بالعقل والشرع، واستدل بأقوالهم في المسائل المتفرعة على هذه الآية الكريمة كمسألة: هل للإمام أن يعزل نفسه؟ حيث استدل بقول أبي بكر الصديق– رضي الله عنه–: أقيلوني أقيلوني، وقول الصحابة لا نقيلك ولا نستقيلك، ووجه الاستدلال أنه لو لم يكن له ذلك لأنكروا عليه فعله، كما استدل بإجماع المسلمين على الثناء على سبط رسول الله– صلى الله عليه وسلم– بعزل نفسه وتسليم الأمر إلى معاوية، بعد أن بايعه أهل العراق حقناً لدماء المسلمين[2].

سادساً: سيّد قطب.

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (224/1)، وفي هذه الآية ما يزيد على خمسين قولاً من أقوال الصحابة والتابعين في أحكام الطلاق مع تفريعاتها.

[2] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (120/1–133).

من الروايات التي ذكرها سيد الروايات المتعلقة بالمسائل الفقهية[1]، ولكنه كما في منهجه العام بالروايات ينتقي ولايستطرد، وكذلك هو الحال في المسائل الفقهية، بحيث لا يستطرد في القضايا التي قد تتفرع عن الآيات كما فعل غيره من المفسرين.

ومن الأمثلة ما في تفسير **قوله تعالى:(لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ* وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 226،227)** فلم يطل في طرح القضايا كما فعل ابن كثير في تفسيره– مع العلم أنه كان ناقلاً عنه–[2]

ومن الأمثلة على استشهاده بالروايات في القضايا الفقهية ماورد **في قوله تعالى:(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة: 184)** عندما استدل بالرواية الواردة عن أنس بن مالك، في أنه كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي، على جواز الفطر للكبير الذي لا يقدر[3].

المطلب الخامس: اللغة.

---

[1]. ينظر قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (171/1)، (170/1)، (171/1)، (184/1)، (193/1)، (195/1)،(197/1)، (241/1) وغيرها كثير.

[2] . فبعد الحديث عن معنى الآية الأولى كمعنى الإيلاء والأثر الوارد عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– في المدة التي تصبر فيها المرأة على فراق زوجها، تكلم في الآية الثانية ببيان سريع لمعناها (حيث أن المدة كافية ليقرر كل منهما إرادتهم في استمرار حياتهم الزوجية)، على خلاف ابن كثير، الذي تكلم في وقوع الطلاق بمضي أربعة أشهر ذاكراً أقوال الفقهاء والروايات الواردة في ذلك، ينظر:

– ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت:774 هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، (1/ 604).

– قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (245/1)، وقد أشار لهذا الأمر د. فضل حسن عباس– رحمه الله تعالى– في كتابه "**المفسرون مدارسهم ومناهجهم**" ص: 409، عندما قال بعدم اهتمام سيد بالخلافات الفقهية، وهذا يتناسب مع ما قاله د .صلاح الخالدي عندما ذكر قواعد منهج سيد في التفسير والتي كان منها استبعاد المطولات التي تحجب نور القرآن، ينظر: **المنهج الحركي في ظلال القرآن**، ص: 86

[3] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (171/1).

برزت عناية الطاهر ابن عاشور في الروايات المتعلقة بالمعنى اللغوي على غيره من المفسرين، والمقصود بالمعنى اللغوي أن يستدل بقول الصحابة والتابعين على أسلوب لغوي أو كلمة لها دلالة فيما بينهم، وقد ذُكر في الآية ما يشابه أقوالهم، فيستدل باستخدام الصحابة والتابعين إما لإثبات ما قال عند وجود خلاف في المعنى اللغوي أو زيادة في توضيح المعنى، ومن الأمثلة على الأسلوب ما جاء في قصة ذبح بني إسرائيل للبقرة في **قوله تعالى: (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ) (البقرة:68)**، حيث أن الفاء في **(فافعلوا ما تؤمرون)** للفصيحة وموقعها هنا موقع قطع العذر مع الحث على الامتثال دون أي صفات زائدة، ولكن كثرة أسئلتهم كانت سبب بتكليفهم بهاته الصفات العسيرة، ووجودها مجتمعة سبب تأديب علمي على سوء فهمهم في التشريع كما يؤدب طالب إذا سأل سؤالاً لا يليق برتبته في العلم، وقد قال عمر لأبي عبيدة في واقعة الفرار من الطاعون "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"، كما استشهد ابن عاشور بعدها على تأديب الرسول– صلى الله عليه وسلم– عمه عباسًا– رضي الله عنه– على الحرص حين حمل من خمس مال الغنم أكثر من حاجته مشيراً إلى وجود القصة في صحيح البخاري[1].

وفي **قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (البقرة:8)** فبعد بيان وشرح للآية انتقل إلى إعراب (ومن الناس) وأنها خبر مقدم ثم بيّن دلالة تقديم الخبر

---

[1] . ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (552/1)، وللاستزادة في المواضع التي استشهد بأسلوبهم في اللغة، ينظر: – (692/1) عندما بيّن المقصود من (ولا تسأل) وأنه لتعظيم أمر المسؤول عنه، كقول عائشة– رضي الله عنها–: (يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن)، وذلك في قوله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) (البقرة:119).

– (586/1) حيث استدل بقول ابن مسعود "أنت أبوجهل" لأبي جهل يوم بدر وهو مثقل بالجراح على أن العرب قد تقصد من الإخبار معنى مصادفة المتكلم الشيء عين شيء يبحث عنه في نفسه، وذلك في سياق الحديث عن المقصود بالخبر "أنتم هؤلاء" في قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ...) (البقرة: 85)، حيث استخدم "أنتم هؤلاء" للتعجب من حال المخاطب.

على أكثر من معنى والتي منها إنزال المخاطب منزلة الجاهل مستدلًا بشعر عبدالله بن الزبير (بفتح الزاي وكسر الباء)[1]:

وفي الناس إنْ رثَّت حبالُك وَاصل وفي الأَرض عن دار القِلَى مُتَحَوَّل.

ومن الاستدلال اللغوي الاستدلال بقول ابن الزَبير، للذي سأله فلم يعطه، فقال لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير "إن وراكبها" وقال ابن عاشور بأن هذه عطف التلقين، وهذا الاستشهاد عند **قوله تعالى:(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (البقرة:124)**[2]

ومن الأمثلة على الكلمة عند حديثه عن كلمة الأزواج وأن مفردها زوج تقال للذكر والأنثى استشهد بحديث عمار بن ياسر– رضي الله عنه–: (إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة)[3] يعني عائشة–رضي الله عنها– والذي صرح بوروده في البخاري، واستشهاده على أنه قد يقال للأنثى زوجة بالتاء.

ومن الاستدلال بأقوال الصحابة على الكلمة عند الحديث عن كلمة الذكر في **قوله تعالى:(يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ....) (البقرة:40)**، حيث بيّن تفريق بعض اللغوين في كلمة الذكر بين مكسور الذال ومضمومه، فجُعلَ المكسور للذكر اللساني والمضموم للذكر العقلي ثم قال: " لعلها تفرقة استعمالية مولدة، إذ لا يحجر على المستعمل تخصيصه أحد مصدري الفعل الواحد لأحد معاني الفعل عند التعبير، فيصير ذلك اصطلاحيًا استعماليًا لا وضعًا، حتى يكون من المترادف، إذ اتحاد الفعل مانع من دعوى ترادف

---

[1] . تابعي عاصر الصحابة، ينظر: الذهبي، شمس الدين، (ت : 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة مع شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3(1405هـ/1985م)، (383/3).

[2] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (704/1).

[3] . الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، كتاب: معرفة الصحابة –رضي الله عنهم-، تسمية أزواج رسول الله صلى الله عليه و سلم - في الجاهلية و الإسلام ،حديث رقم (6718)، (7/4).

المصدرين مستدلاً بقول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– أن أفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه فسمي النوعين ذكراً[1].

ومع استشهاده بأقوال الصحابة والتابعين في القضايا اللغوية يُلاحظ استشهاده كثيراً بأشعار العرب كالفرزدق والنابغة وعمرو بن كلثوم وبشار وغيرهم[2]، وهذه إشاره إلى عنايته باللغة بدرجة عالية، وقد يستشهد بأقوالهم في أمر معهود بينهم كاستشهاده بقول سعد بن معاذ وخالد بن الوليد على إطلاق اسم الصابئة على المسلمين[3].

المطلب السادس: الروايات المتعلقة بالأحداث والأخبار (السيرة):

أولاً: طنطاوي جوهري.

كان طنطاوي بالإضافة إلى ما سبق من مواضيعه المتعلقة بالروايات كان يستشهد بمواقف الصحابة الكرام وأفعالهم وقصصهم لتثبيت ما يطرحه، وهذا قريب من الذي فعله سيد قطب في بيانه لحياة الصحابة وواقعهم وأفعالهم، ومن الأمثلة عليها ما جاء في معرض حديثه عن الصلاة والخشوع فيها وذلك في تفسير **قوله تعالى:(حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) (البقرة:238)**، فبعد ذكر حديث شريف عن المصطفى– صلى الله عليه وسلم– وقول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– ذكر حال مسلم بن يسار وعامر بن عبد الله الليثي– رضي الله عنهما– في صلاتيهما، حيث كان مسلم ابن يسار من الخشوع في

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (451/1). وغيرها من الأمثلة كثير، ينظر:

- (667/1) لبيان أن الكفر قد يقصد به أحواله وليس عينه.
- (29/2) لبيان ماذا قد يقصد بالمسجد الحرام.

[2] . للأمثلة ينظر: **التحرير والتنوير**، ص: (357/1)، ((548/1)، (554/1)، (563/1)،(570/1)، وغيرها كثير

[3] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (536/1).

صلاته لا يدرك ما حوله، وقد حدث أن سقطت أسطوانة في المسجد وهو يصلي فلم يشعر، ومثله عامر الليثي الذي كان إذا صلى ربما ضربت ابنته بالدف، وتحدث النساء في البيت ولم يكن يسمع ذلك ولا يعقله، وكان يعلق طنطاوي على هذه الروايات بأن يبين للمتعلم الذي عرف بعض علوم أوروبا وعاش غافلاً عما كان عليه آباؤه الأوّلون، وأن هذا ما يلتمسه علماء الجمعيات النفسية في أمريكا وأوروبا لما تضعضعت دياناتهم، وأن هؤلاء المسلمين هم الذين فتحوا البلاد شرقاً وغرباً، وهم مصلون، والمسلمون اليوم في سكراتهم يعمهون[1]، إلى غيرها من المواقف والقصص التي ذكرها عن حياة الصحابة الكرام.

ثانياً: سيّد قطب.

اهتم سيد كثيراً بإيراد الروايات التي تروي الأحداث والأخبار في السيرة النبوية، وقد روى ما يقارب ثلاثًا وسبعين رواية طويلة من القصص والأخبار[2]، ومن ينظر في اتجاه سيد ومنهجه في تفسيره وتركيزه على إزالة الفجوة بين المسلمين وقرآنهم، وبيان المهمة العملية الحركية، يدرك أهمية رجوع سيد إلى هذه القصص، والأخبار لتصوير الحالة التي كان يعيشها المسلمون وقت نزول القرآن الكريم، ليظهر لنا أسباب نجاح هذا الجيل القرآني الفريد، وعند المقارنة بين حالنا وحالهم ندرك أسباب الواقع المرير الذي تعيشه الأمة، لبعدها عن كتابها الكريم.

---

[1] . جوهري، طنطاوي، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (223/1)، وللاستزادة في الأمثلة: (173/1)، (123/1).

[2] . ينظر: السقاف، علوي عبد القادر، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، ص: (597– 599)، حيث ذكر مواضع هذه الأخبار عند سيد قطب في الظلال.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد من قصة أنس بن النضر –رضي الله عنه– في غزوة أحد، وذلك في تمهيد آيات من سورة آل عمران وهي **قوله تعالى:(وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقاعِدَ لِلْقِتالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) إلى قوله تعالى:(ما كانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلى ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَما كانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ) (آل عمران:121-179)** حيث قال سيد خلال تفسير هذه الآيات :" وفي وسط هذا الهول المحيط بالمسلمين صاح صائح: أن محمدا قتل، فكانت الطامة التي هدت ما بقي من قواهم، فانقلبوا على أعقابهم مهزومين هزيمة منكرة لا يحاولون قتالا، مما أصابهم من اليأس والكلال! ولما انهزم الناس لم ينهزم أنس بن النضر– رضي اللّه عنه –وقد انتهى إلى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد اللّه في رجال من المهاجرين والأنصار قد ألقوا بأيديهم! فقال: ما يجلسكم؟ فقالوا: قتل رسول اللّه– صلى اللّه عليه وسلم– فقال: فما تصنعون بالحياة بعده؟ فقوموا فموتوا على ما مات عليه رسول اللّه– صلى اللّه عليه وسلم– ثم استقبل المشركين ولقي سعد بن معاذ فقال: يا سعد واها لريح الجنة إني أجدها من دون أحد! فقاتل حتى قتل، ووجد به بضع وسبعون ضربة. ولم تعرفه إلا أخته، عرفته ببنانه"[1]

المطلب السابع: موضوعات أخرى.

القصد من "موضوعات أخرى" روايات الصحابة والتابعين التي يذكرها المفسر بعد الاستطراد في تفسيره، وليس لها صلة مباشرة بالآية، ويذكرها المفسر عادة للاستشهاد على قوله، والمفسرون الذين اهتموا بإيراد هذه الروايات القاسمي ومحمد رشيد وطنطاوي، وبيان أمثلتهم هو الآتي:

---

[1] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (462/1) وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (248/1)، (463/1)، (464/1).

أولاً: محمد القاسمي.

يتفرع القاسمي لقضايا أخرى متعلقة بالآية، ومن خلالها يستشهد بأقوال الصحابة والتابعين كما في الأمثلة الآتية:

استشهاده بقول عمر– رضي الله عنه–: الحاج قليل والركب كثير، عند حديثه عن إقامة الصلاة، ووجه الاستشهاد أنَّ المصلين كثير والمقيمين لها قليل، والقول منقول عن الراغب، وهذا في **قوله تعالى:(الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (البقرة:3)**[1].

وما ورد في **قوله تعالى:(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ) (البقرة:197)**، فبعد بيانه لسبب نزول **(وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى)** الوارد عن ابن عباس، ذكر قول عمر "إن من كرم الرجل طيب زاده في السفر، وكان يشترط على من صحبه الجودة" وهذا القول نقله القاسمي عن ابن كثير[2].

وذكر قول قتادة في **قوله تعالى:(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:188)** فبعد تفسيره للآية وإيراد النقولات، وذكر تفسير ابن عباس للآية والمنقول عن ابن كثير، قال في ختام الآية الكريمة قول قتادة "اعلم يا بني آدم...! أن قضاء القاضي لا يحل لك حراماً ولا يحق لك باطلاً"[3]

---

[1] . المرجع السابق، (1/ 220).

[2] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (484/2).

[3] . المرجع السابق،(468/2)، وللاستزادة في الأمثلة، ينظر: (470/2)، (473/2)، (372/1).

وفي نهاية موضوعات روايات القاسمي لا بد من بيان أن هذه المواضيع ليست على سبيل الاقتصار، وإنما على سبيل الأغلب[1]، وذلك كغيره من المفسرين.

ثانياً: محمد رشيد رضا.

بعد استطراد محمد رشيد في تفسيره للآية كان يورد روايات عن الصحابة والتابعين للاستشهاد على قوله، ومن الأمثلة على ذلك عند حديثه عن الجنة وعن الثمار هل هي متشابهة في تفسير **قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة: 25)** نفى قول الجلال في تشابه رزقي الدنيا والآخرة في الألوان والروائح، ولأن التشابه في الألوان والروائح والاختلاف في الطعم واللذة، مناف للبلاغة في المعنى، لأن ذلك ليس فيه تشويق كبير، لأن اللذة في التنقل، ثم إن أطوار الجنة مخالفة لأطوار الدنيا، وبعد استطراد استشهد بقول ابن عباس- رضي الله عنهما-: (ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسامي)، وأتبع الرواية بحديث صحيح مرفوع زيادة في التأكيد[2].

ومن الأمثلة ما روى عن علي- رضي الله عنه- في العلم حيث قال: "يهتف العلم بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل)، وذلك بعد بيانه لقوله تعالى: (واذكروا ما فيه) أي بالمحافظة

[1] . من الذين تعرضوا للموضوعات المذكورة في أقوال الصحابة والتابعين الباحثة "سعاد أبو غزالة" في رسالتها "الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير"، وللاستزادة ينظر: أبو غزالة، سعاد، الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير، المشرف: د.فضل حسن عباس، الجامعة الأردنية، (1993م)، (38-42).

[2] . رشيد رضا، **المنار**، (194/1)،

على العمل به وذلك ما ورد في تفسير **قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة:63)**[1].

ثالثاً: طنطاوي جوهري.

أمثلة طنطاوي على الروايات أثناء الاستطراد في قضية من القضايا المتنوعة، كما في **تفسيرقوله تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة:21)**، فبعد الاستطراد في الحديث عن اهتمام الإسلام بالعلم ذكر أن المعرفة قسمان ذاتية وعرضية، وبيّن معنى كل منهما، وأن معرفة الله عز وجل من قبيل العرضي بحيث نحن لا ندرك شيئًا عن الله عز وجل وذاته، وعاجزون في ذلك، إنما نعرفه من خلقه وإبداعه سبحانه في ملكوت السماوات والأرض، ثم ذكر بعدها حديثًا شريفًا، وأتبعه بقول أبي بكر الصديق– رضي الله عنه–: "العجز عن الإدراك إدراك"[2].

ومن الأمثلة ما أورده عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– فيما هو متعلق **بقوله تعالى: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (البقرة: 164)**، ولكن بعد استطراد طويل في الحديث عن الفلك واختلاف الليل والنهار والعلم والسياسة في القرآن، بعدها انتقل إلى لطائف متنوعة عن الحيوان، وفي اللطيفة الحادية عشرة قال: يروى أن واحدًا قال لعمر بن الخطاب– رضي الله عنه– إني أتعجب من الشطرنج فإن رقعته ذراع في ذراع، ولو لعب الإنسان ألف ألف مرة لم يتفق مرتان على وجه واحد، فقال عمر بن الخطاب ههنا ما هو أعجب من ذلك، وهو أن مقدار الوجه شبر في شبر، ثم إن موضع

---

[1] . المرجع السابق، (279/1).

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (37/1)، (بتصرف بسيط).

الأعضاء التي فيه كالحاجبين والعينين والأنف والفم لا يتغير ألبته، ثم إنك لا ترى شخصين في الشرق والغرب يشتبهان في الصورة[1].

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (152/1)، ولم أجد هذه الرواية في كتب التفسير والحديث سوى في ثلاثة تفاسير ودون سند، ينظر:

- الرازي، محمد بن عمر (ت:606هـ) ، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، (170/4).
- ابن عادل، أبو حفص عمر بن على (ت: 880 هـ)، **اللباب**، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (480/1).
- النيسابوري، نظام الدين الحسن (ت:729هـ)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ط1(1416 هـ– 1996م)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (459/1).

الفصل الثالث: عناية المفسرين بصحة الروايات ومدى حجيتها.

للقول بقيمة روايات الصحابة وأقوالهم –رضوان الله عليهم جميعا– لأنهم شاهدوا الوحي والتنزيل، وعلموا من الظروف والملابسات ما لم يعلمه غيرهم، وروايات التابعين لأنهم الأقرب إلى هذه الخيرية التي عاشها الصحابة الكرام، وهم الأقرب إلى النبع الأصيل بعد الصحابة الكرام ولذلك هم خير القرون بعد قرن الصحابة الكرام، عند الأخذ بأقوالهم لكل الاعتبارات السابقة لابد من الاهتمام بصحة نسبة أقوالهم إليهم لأنه انتفاء نسبة القول إليهم ينفي القول بفضله على غيره من الأقوال، وكما هو الحاصل لأقوال الصحابي الجليل ابن عباس –رضي الله عنهما– حيث كثر الوضع عليه ونسبة ماليس من أقواله إليه، لما له من الفضل والعلم والمكانة، وقد دعا له النبي –صلى الله عليه وسلم– بالفقه في الدين والعلم بالتأويل، ومن المآخذ التي تؤخذ على المفسرين أن يذكر المفسر روايتين متناقضتين لابن عباس –رضي الله عنهما– أو غيره على نفس الموضوع وسيظهر هذا في البيان الآتي للمفسرين، وعناية المفسرين بصحة الروايات هو ماسيتم بيانه في هذا الفصل، مع بيان حجية أقوال الصحابة والتابعين عند المفسرين، وبعض الأمور العامة المتعلقة بمنهجهم في التعامل مع الروايات.

المبحث الأول: عناية المفسرين بصحة الروايات

إن عدم إشارة المفسر لمصدر الرواية أو سندها يُصَعِّب مهمّة معرفة صحة الرواية وضعفها، وخصوصاً عند ذكر الرواية بالمعنى، حيثُ يصبح الأمر بحاجة إلى جهد ووقت كبير ورسالة أخرى، وعلى ذلك تم إعطاء دلالة أولية على اهتمامهم بصحة الروايات وضعفها بناء على المواضع التي تمت دراستها.

المطلب الأول: محمد القاسمي.

من يقرأ عن القاسمي يعلم أنه عالم بالحديث، وعند نقله للأحاديث النبوية في الغالب ينقلها مع بيان صحيحها من ضعيفها، كما تم توضيح ذلك أثناء الحديث عن ملامح منهجه، وتفسيره مليء بالأمثلة على استدلاله بالأحاديث الشريفة التي أشار لصحتها[1]، أما بالنسبة لاهتمامه بصحة الروايات فليس هذا منهجًا دائمًا، وكان منهجه في ذلك يتمثل في الآتي:

1. ذكر الرواية دون الإشارة إلى صحتها أوضعفها، وهذا موجود بكثرة، كما أنه يذكرها دون سندها أو الإشارة إلى مصدرها، وقد يذكر المصدر دون بيان الصحة أو الضعف، ومن الأمثلة استدلاله بقول الحسن البصري– رحمه الله– في المقصود **بقوله تعالى:(ذهب الله بنورهم) (البقرة:17)** وأنه المنافق فقال: "قال الحسن رحمه الله: هو المنافق أبصر ثم عمي، وعرف ثم أنكر. ولهذا **قال: (فهم لا يرجعون)** أي: لا يرجعون إلى النور الذي فارقوه"[2].

ومن الأمثلة على ذلك نقله عن ابن عباس– رضي الله عنهما– في المقصود من الأسماء في **قوله تعالى:(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ) (البقرة:32)** قال: "قال ابن عباس: هي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس: إنسان، ودابة، وأرض، وسهل، وبحر، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها، وفي التوراة مصداق الآية: وهو أنه تعالى صور من الأرض كل حيوانات البر، وكل طيور السماء، وأحضرها إلى آدم، لينظر ما يسميها، وكل ما سماه آدم من نفسٍ حية، فهو اسمه..."[3] وبالإضافة إلى نقله عن ابن عباس دون بيان مدى صحة

---

[1] . من الأمثلة ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (217/1)، (291/1)، (245/1)، (451/2) وغيرها كثير.

[2] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (235/1).

[3] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (255/1)، ومن الأمثلة على إيراده للأقوال دون بيانه لصحتها ينظر: (263/1)، (281/1)، (285/1)، (299/1)، (332/1)

الرواية ما ذكره مصداقًا للآية من التوراة، وهذا مأخذ على القاسمي، فلم يكن ما في التوراة مصداقاً للآية، ونقله عن التوراة كان في أكثر من موضع.

كما لا بد من لفت الانتباه إلى أمرٍ يشير إلى أن القاسمي يستدل بروايات غير صحيحة، وذلك عند إيراده أقوالاً متناقضة عن ابن عباس في نفس القضية، مما يشير إلى الإشكال في صحة أحد القولين، كما في مسألة هل إبليس من الملائكة أم من الجن؟، وقد ذكر القولين، ومن قال بكل منهما، وكان ابن عباس قائلاً للقولين، وهذا في التنبيهات التي ذكرها عقب تفسيره **لقوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) (البقرة:34)**[1].

2. ذكر الرواية مع الإشارة إلى صحتها وقد يشير للمصدر أو لا يشير، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه عن ابن عباس– رضي الله عنهما– في قصة ذبح البقرة حيثُ قال: "روى ابن جرير بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: لو أخذوا أدنى بقرة لاكتفوا بها، ولكنهم شددوا فشدد عليهم[2]. وقد رواه غير واحد عن ابن عباس، ورفعه ابن جريج والله أعلم"[3]،

[1] . وقول القاسمي: "للعلماء في إبليس، هل كان من الملائكة أم لا؟ قولان: أحدهما أنه كان من الملائكة. قاله ابن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن المسيب، واختاره الشيخ موفق الدين، والشيخ أبو الحسن الأشعري، وأئمة المالكية، وابن جرير الطبري. قال البغوي: هذا قول أكثر المفسرين، لأنه سبحانه أمر الملائكة بالسجود لآدم. قال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) فلولا أنه من الملائكة، لمَا توجه الأمر إليه بالسجود، ولو لم يتوجه الأمر إليه بالسجود لما سكن عاصياً، ولما استحق الخزي والنكال. والقول الثاني: إنه كان من الجن، ولم يكن من الملائكة. قاله ابن عباس، في رواية، والحسن وقتادة، واختاره الزمخشري، وأبو البقاء العكبري، والكواشي في تفسيره. لقوله تعالى: (إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ) (الكهف: 50) ، فهو أصل الجن، كما أن آدم أصل الإنس، ولأنه خلق من نار، والملائكة خلقوا من نور، ولأن له ذرية، ولا ذرية للملائكة"، ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (258/1).القاسمي.

[2] . الطبري، **جامع البيان**، (76/2).

[3] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (287/1).

ومن الأمثلة أيضاً ما تم بيانه من الروايات عند الحديث عن رواياته في كل من الأحكام وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ[1].

3. وقد يذكر أكثر من رواية لنفس المعنى، ويذكر أكثر من مصدر لنفس الرواية، وفي هذا تأكيد لصحة المعنى، كما في **قوله تعالى:(لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) (البقرة:225)** فبعد بيان المقصود بالآية، وأن الأَيْمان التي لا يؤاخذ فيها الإنسان هي أيمان اللغو رَوى عن عائشة –رضي الله عنها– رواية بيّن أنها في البخاري وسنن أبي داود وموطأ مالك وقال بأن اللفظ للبخاري، كما أشار بورود نحو هذه الرواية عن ابن عمر وابن عباس، وغيرهما من الصحابة والتابعين– رضوان الله عليهم جميعاً–، وبعدها ذكر لفظ رواية ابن أبي حاتم عن عائشة– رضي الله عنها–، ثم أشار بروايات أخرى عن الأيمان، وبعد كل هذا قال بجمع الروايات التي لا تنافي بعضها فقال: "وقد ظهر– للفقير– أن لا تنافي بين هذه الروايات، لأن كل ما لا عقد للقلب معه من الأيمان فهو لغو بأي صورة كانت وحالة وقعت. فكل ما روي في تفسير الآية فهو مما يشمله اللغو. والله أعلم"[2].

ما تمت ملاحظته في الدراسة أن الروايات التي يشير بصحتها هي في الغالب المتعلقة بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وفي بيان صفات الله تعالى كرواية أبي هريرة الواردة في الصحيحين[3]، وفي بعض الأحيان الروايات المتعلقة بالأحكام، كما أنه قد يشير

---

[1] . ينظر: ص: 141، 142 للأمثلة على رواياتهم في الأحكام وللاستزادة ينظر تفصيل المسألة: القاسمي، محاسن التأويل، (543/2، 544، 545)

ولروايات أسباب النزول ينظر ص: 113–115 من الرسالة حيثُ ذكر مثالين، والتفصيل مذكور في الهامش، ولرواياتهم في النسخ ينظر ص: 127،128 من الرسالة.

[2] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (533/2،534)، وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (444/2–445).

[3] . وذلك عندما روى عن أبي هريرة– رضي الله عنه– قوله الآتي: "وفي الصحيحين عن أبي هريرة: (اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك؛ لا ملك إلا الله). والروايات في توصيف غضبه تعالى بالشدة على

لصحة الروايات التفسيرية، ولابد من القول بأن إشارته بصحة روايات الصحابة أكبر من الإشارة بصحة روايات التابعين.

المطلب الثاني: محمد رشيد رضا.

كان يعتني ببيان الصحيح من الضعيف عند إيراد الحديث الشريف، كما يرفض المتضارب منها، ويذكر المصدر الذي نقل عنه الحديث، وكثيراً ما يذكر أكثر من مصدر لنفس الحديث[1]، ولكن من المآخذ الكبيرة عليه رده لأحاديث صحيحة دون سبب مقبول، خصوصاً في حال كون هذه الأحاديث خالية من الإشكالات، وأجمعت الأمة على صحتها[2]، وهذا بالنسبة للأحاديث، أما بالنسبة للروايات واهتمامه بصحتها فهي أقل اهتماماً من الحديث الشريف، ومع ذلك عند المقارنة مع غيره من المفسرين المعاصرين، هو مِن الذين اعتنوا ببيان الصحيح منها من الضعيف في كثير من المواضع، كما يشير للروايات الضعيفة عن ابن عباس– رضي الله عنهما–[3]، ويرد المتناقض من الروايات[4]، ومع ذلك يرد روايات صحيحة كما ردّ أحاديث صحيحة، وفي الوقت ذاته قد يأخذ بالضعيف من الروايات، وعليه فهو لا

بعض المنكرات متوافرة. انظر "الجامع الصغير"، وذلك في قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أنَزَلَ اللّهُ بَغْياً أَن يُنَزِّلُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ فَبَآؤُواْ بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ) (البقرة: 90)، ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (307/1).

[1] . للأمثلة ينظر: رشيد رضا، **المنار**: للأمثلة على اهتمامه ببيان الصحيح من الضعيف ينظر: (194/1)، (275/1)، (151/2) ومن الأمثلة على إيراده لأكثر من مصدر لنفس الرواية ينظر: (186/2)، (310/1)، (378/1)، ومن أمثلة رفضه للأحاديث المتضاربة ينظر: (177/2).

[2] . ينظر: عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ص:179–186.

[3] . رشيد رضا، **المنار**، (310/1)

[4] . من الأمثلة على إشارته بصحة الروايات وضعفها ينظر: رشيد رضا، **المنار:** (147/1)، (146/2)، ومن الأمثلة على رفضه للأقوال المتناقضة ينظر: (377/1).

ينظر إلى صحة الرواية وضعفها في بعض المواضع إن خالفت رأيه وهذا ما سيتم بيانه بعد قليل.

من الأمثلة على رده للصحيح من أسباب النزول ما في **قوله:(وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ) (البقرة: 197)** فقال: "قالوا: إن هذا نزل في ردع أهل اليمن عن ترك التزود زعمًا أنه من مقتضى التوكل على الله فقد أخرج البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم عن ابن عباس أنه قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن متوكلون، ثم يقدمون فيسألون الناس فنزلت[1]. فالمراد بالتقوى على هذا اتقاء السؤال وبذل ماء الوجه" ثم عقب بقول أستاذه آخذاً به: "قال الأستاذ الإمام: وهو غير ظاهر من العبارة، بل المتبادر منها أن الزاد هو زاد الأعمال الصالحة وما تدخر من الخير والبر كما يرشد إليه التعليل في قوله: (فإن خير الزاد التقوى) (...) أما معنى الذي ذكروه فلا يصلح مرادًا من الآية، لأنه لولا ما أوردوا من السبب لم يخطر ببال سامع اللفظ، والسبب ليس مذكورًا في الآية ولا مشارًا إليه فيها فلا يصلح قرينة على المراد من ألفاظها، نعم إن السبب قد ينير السبيل في فهم الآية، ولكن يجب أن تكون مفهومة بنفسها، لأن السبب ليس من القرآن ولذلك أتمها بقوله: (واتقون يا أولي الألباب) "[2]، وفي المقابل قَبِل محمد رشيد روايات رويت من طريق الكلبي عن أبي صالح، مع علمه بأنها من أوهى الطرق.

ومع ما سبق لا بد من الإنصاف والقول بأنه في حالات كثيرة يستدل على قوله بحديث صحيح أو رواية صحيحة كما في رده قول أبي مسلم عندما قال بمنع الكسب في أيام الحج وكان رد محمد رشيد رضا عليه بدليل الرواية الصحيحة والسياق وقول الجمهور وذلك

---

[1] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب:بدء الوحي، باب: قول الله تعالى : {وتزودوا فإن خير الزاد التقوى}، حديث رقم(1523)، (165/2).

[2] . رشيد رضا، **المنار**، (186/2).

في **قوله تعالى:(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ)(البقرة: 198)** حيث قال: "وحمل أبو مسلم ذلك على ما بعد الحج ومنع الكسب في أيامه، ويرد عليه نزول الآية في سياق أحكام الحج، ونفي الجناح الذي لا معنى له في غير الحج وما ورد في أسباب نزولها، أخرج البخاري عن ابن عباس قال: كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقًا في الجاهلية فتأثموا أن يتجروا في الموسم; فسألوا رسول الله- صلى الله عليه وسلم- عن ذلك فنزلت[1]. وقرأ ابن عباس الآية بزيادة في موسم الحج. وأعتقد أنه قاله تفسيرًا"[2]، وغيرها من الأمثلة كثير.

قد يستشهد بأقوال الصحابة والتابعين دون بيانه لمدى صحتها كما في المقصود بـــ (معدودات) في **قوله تعالى:(أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)(البقرة: 184)** ثم قال: "أي: معينات بالعدد، أو قليلات وهي أيام رمضان كما سيأتي، وروي عن ابن عباس وغيره.."[3].

وقد صرّح محمد رشيد في أحد المواضع بقولٍ فيه من التبعات والخطورة ما فيه، وكان سبب قوله أن الرواية المذكورة قد تكون وقعت وإن لم يصح السند حيث قال: "فما كل ما لم يصح سنده باطل، ولا كل ما صح سنده واقع، فرب سند قالوا إنه صحيح لأنهم لا يعرفون جارحًا في أحد من رجاله وهو غير صحيح، لأن فيهم من خفي كذبه واستتر أمره"[4]، والخطورة واقعة في تعميم قوله، واعتبار هذا قاعدة، وعلى ذلك فالأسانيد التي وصلتنا من

---

[1] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب:بدء الوحي ، باب :ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم، حديث رقم (4519)، (34/6).

[2] . رشيد رضا، **المنار**، (187/2).

[3] . رشيد رضا، **المنار:** (121/2).

[4] . رشيد رضا، **المنار:** (168/2).

خلال الكثير من الأحاديث والروايات والأخبار لا قيمة لها وهذا يعني نسف علم الأسانيد، والإشكالية في القول ذاته ليس في السياق الذي قيل فيه، حيث الحديث عن سبب نزول **قوله تعالى: (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) (البقرة: 189)** فقال محمد رشيد: "وقد ورد في أسباب نزول الآية أن بعضهم سأل النبي عن الأهلة مطلقًا، وأن بعضهم سأل: لم خلقت؟ والروايتان عند ابن أبي حاتم. وأخرج أبو نعيم وابن عساكر من طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (أن معاذ بن جبل وثعلبة بن غنيمة قالا: يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط ثم يزيد حتى يعظم ويستوي ويستدير، ثم لا يزال ينقص ويدق حتى يعود كما كان لا يكون على حال واحد؟ فنزلت)"، ثم قال بأن السبب الذي اشتهرت بسببه هذه أن علماء البلاغة يذكرونه في مطابقة الجواب للسؤال وعدمها ثم بيّن ضعف الرواية وبعد صفحات من الاستطراد في تفريعات للآية صرّح بقوله الذي تم الحديث عنه وكان مأخذًا عليه[1].

وعلى ما سبق يمكن القول باضطراب المنهج في قبوله للروايات الضعيفة في مواضع، ورفضه للصحيح منها في مواضع أخرى..

المطلب الثالث: طنطاوي جوهري.

ذكر طنطاوي الروايات دون الإشارة إلى حكمها صحة وضعفاً، كما لم يذكر سندها، أو المصدر الذي أخذ منه الرواية، سوى في القليل من المواضع، التي أشار لمصدرها، وكان آخذاً عن البخاري، كما في قصة بناء إبراهيم– عليه السلام– للكعبة مع ابنه إسماعيل، والتي

---

[1] . ينظر رشيد رضا، **المنار:** (164/2، 165).

أشار إلى ورودها في البخاري[1]، وذلك يجعل معرفة حكم الرواية من الأمر الصعب خصوصاً عند ذكرها بالمعنى –كما قيل سابقاً–، وكان هذا أيضاً بالنسبة للحديث يذكره دون بيان مصدره، أو صحته سوى القليل من المواضع، ومن الذين يشير لهم في الحديث صحيح البخاري وأبو داود[2]، ولكن سيتم اعتماد ما أشار له الباحث أنور يوسف مرار في رسالته "طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير" في مواضع مختلفة من رسالته عن اهتمام طنطاوي بالصحة والضعف، ففي الموضع الأول عند حديثه عن نزول عيسى– عليه السلام– في آخر الزمان، حيث ذكر أن طنطاوي استدل بأحاديث صحيحة وغير صحيحة في أمر نزوله[3]، أما الموضع الثاني فكان الباحث ناقلاً لرأي محمد رشيد رضا الوارد في "مجلة المنار" عن طنطاوي، حيث قال: "وصاحبه جدير بالشكر عليه والدعاء له؛ ولكن لا يُعوَّل عليه في فهم حقائق التفسير وفقه القرآن لمن أراده؛ فإنه إنما يذكر منه شيئًا مختصرًا منقولاً من بعض التفاسير المتداولة، ولا يُعتمد على ما يذكره فيه من الأحاديث المرفوعة والآثار، لأنه لا يلتزم نقل الصحيح، ولا ذكر مخرِّجي الحديث ليُرجع إلى كتبهم، فلا بد من مراجعتها في مظانها، وما ينفرد به من التأويلات فهو يعلم أنه يخالف فيه جماهير العلماء وهم يخالفونه"[4]، وهذا خلاصة كلام محمد رشيد رضا في روايات طنطاوي.

أما الموضع الثالث عند حديثه عن المآخذ على طنطاوي والتي كان من بينها تركه للتفسير الأثري، ومن جملة ما قال عنه مخالفته لما ثبت بطريق الأثر، وعلى سبيل المثال أن طنطاوي جوّز أن يكون المراد بالمغضوب عليهم أنهم العصاة، والضالين الجهال، مع أن

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (122/1)،

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، عن البخاري ينظر:(189/1)، وعن أبي داود (200/1).

[3] . مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، (رسالة ماجستير)، ص:227.

[4] . رضا، محمد رشيد بن علي (ت: 1354هـ)، **مجلة المنار**، باب فتاوى المنار، (511/30).

الثابت أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى، وبالإضافة إلى ما سبق قال الباحث بعدم دقة طنطاوي في تخريج الأحاديث والحكم عليها وضرب أمثلة أثبتت قوله[1]، أما بالنسبة لقوله بترك الأثر ربما يحتاج إلى دقة ففرق بين تركه للأثر وبين الإقلال منه وذلك بسبب غلبة الجانب العلمي عليه، وبالنسبة لانتقاده على طنطاوي بأنه جوّز المراد بالمغضوب العصاة والضالين، الجهال وأن الثابت أنهم اليهود والنصارى، فالتعقيب عليه بأمرين، الأول: قوله بأن الثابت أن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى، فيه خلاف بين المفسرين، والثاني: أنه كان لا بد للباحث من نقل كل ما قال به طنطاوي في المراد بالمغضوب عليهم والضالين ومن عدم الإنصاف اجتزاء قول القائل في الموضوع الواحد، إلا أنه كان خطأ الباحث عدم قراءته لقول طنطاوي كاملاً وهذا أيضاً من الخطأ في المنهج، و حقيقة قول طنطاوي عند تفسيره للآية الكريمة كاملاً أنه قال بدايةً بما روى عن بعض السلف الصالح بأن المغضوب عليهم هم اليهود والضالين هم النصارى ثم استطرد في حديثه عن اليهود والنصارى، وبعد الانتهاء من السابق قال: "وقد يراد بالمنعم عليهم المطيعون وبالمغضوب عليهم العصاة وبالضالين الجهال"[2]. هذه حقيقة قول طنطاوي وكان طنطاوي في بيانه للمعنى الثاني الذي أنكره الباحث ذاكراً له بطريقة التشكيك عندما قال: "وقد"، ومع ذلك لا تناقض بين المعنى الذي ورد عن بعض السلف الصالح والذي ذكره طنطاوي بدايةً، وبين المعنى الثاني الذي جوّزه، وما نهاية العاصي إلا غضب الله تعالى؟، وما عاقبة الجهل إلا الضلال عن الطرق؟ –نسأل الله العفو والعافية–.

---

[1] . مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، (رسالة ماجستير)، ص:346.

[2] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (17،16/1).

وخلاصة ما سبق عدم وجود عناية كبيرة من الطنطاوي ببيان وتحري صحة الحديث والروايات وضعفها.

المطلب الرابع: الطاهر ابن عاشور.

اهتمّ ابن عاشور بالحديث الشريف وتحري الصحيح منه عند النقل[1]، وكان يبين المصدر الذي نقل عنه الحديث الشريف، ويناقش صحته وضعفه، حيثُ يَظهر للقارئ في تفسيره والدّارس لكتابه معرفته بعلم الحديث، وهذا ليس بغريب على موسوعي مثله، وله كتابات ومؤلفات في الحديث والفقه وأصوله واللغة وغيرها، ومن كتب الحديث التي اعتمدها كثيراً في نقل الحديث صحيحا البخاري ومسلم بدرجة عالية، والموطأ والترمذي، ولكن هذه العناية تقل بدرجة كبيرة عند الانتقال إلى روايات الصحابة والتابعين، فالنهج الغالب في ذكره لرواياتهم بالمعنى دون ذكر النص، كما لا يشير إلى صحة الرواية أو ضعفها سوى في القليل منها، ولا يشير للمصدر الذي أُخذت منه الرواية، وكل هذه الأمور تصعب معرفة صحة الرواية وضعفها، أضف إلى ذلك عدم العثور على كتاب حقق روايات الصحابة والتابعين عند ابن عاشور كما فعل علوي السقاف في روايات تفسير سيد قطب– رحمه الله تعالى–، وهذا العمل في الحقيقة يحتاج إلى رسالة أخرى، ويحتاج إلى أهل الحديث ليقوموا به، مما يجعل الدّارسة تتوقف عند إشارات عامة واردة في مواضع من تفسيره، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

---

[1] . وقد أثبت الباحث سعد أمين المناسية في رسالته عن "آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه" أن ابن عاشور يغلب عليه الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة، وأنه يتحرى صحتها وإن استشهد بضعيف فيكون لأجل مبحث لغوي، والغالب عليه الإشارة إلى ضعفه وأنه يلجأ إلى الروايات التفسيرية في دعم ما يذهب له من آراء، وهذه الرسالة فيها إثبات وبيان لمعرفة ابن عاشور بعلم الحديث، ينظر: المناسية، سعد، آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه"، رسالة دكتوراه، المشرف: د. سلطان سند العكايلة، الجامعة الأردنية، (2010م)، ص: 17،28،32.

1. عند إشارة ابن عاشور للمصدر الذي أخذ منه الرواية، يتم البحث في صحة الرواية وضعفها فإن كانت في الصحيحين فالأمر لا يحتاج إلى بحث، وإن كانت الرواية في الموطأ أو الترمذي أو غيرهما يتم اعتماد حكم المحققين في الحكم على الرواية– إن وجد–، كحكم الألباني على الأحاديث والروايات، وما تم العثور عليه من أحكام على الروايات المذكورة عند ابن عاشور والمعتمدة كانت صحيحة، كما في رواية الترمذي عن أسلم بن عمران المذكورة سببًا لنزول[1] **قوله تعالى:(وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة:195)** وعند الرجوع لحكم الألباني عليها حكم بصحتها[2].
2. الروايات التي كان يشير لمصدرها كانت في الأغلب من الصحيحين.
3. قد يكون السبب في بيان صحة الرواية وضعفها مدى اعتقاده بأهمية الموضوع، كأسباب النزول التي أشار في عدد من المواضع بصحتها أو ضعفها، وقد تم بيان ذلك

---

[1] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (214/2)، وسبب النزول المذكور: "روى الترمذي عن أسلم أبي عمران قال: كنا بمدينة الروم (القسطنطينية) فأخرجوا إلينا صفاً عظيمًا من الروم فخرج إليهم من المسلمين مثلهم فحمل رجل من المسلمين على صف للروم حتى دخل فيهم فصاح الناس وقالوا: سبحان الله يلقي بيديه إلى التهلكة، فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل وإنما أنزلت فينا معاشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه قال بعضنا لبعض سرًّا دون رسول الله: إن أموالنا قد ضاعت وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها فأنزل الله على نبيه يرد علينا ما قلنا: "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو"

[2] . الترمذي، محمد بن عيسى، (ت: 279 هـ)، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مذيل بأحكام الألباني، (212/5)، رقم الحديث(2972).

عند الحديث عن أسباب النزول[1]، وقد لا يشير كما في المعنى اللغوي الذي كان قليلاً ما يشير فيه لصحة أو ضعف[2].

4. من المواضع التي يشير فيها ابن عاشور إلى ضعف الرواية وصحتها عند الترجيح بين الأقوال، فقد يرجح رواية لصحتها فيشير إلى ذلك، أويردها لضعفها ويشير، كما أشار لضعف قول الخلفاء الأربعة في معنى **قوله تعالى:(ألم)** وقولهم هو الأول ذِكرًا من بين الأقوال قائلاً:"الأول أنها علم استأثر الله تعالى به ونسب هذا إلى الخلفاء الأربعة في روايات ضعيفة"[3].

المطلب الخامس: محمد أمين الشنقيطي.

كانت عناية الشنقيطي في بيان صحة الحديث وضعفه عناية بالغة، بالإضافة إلى مناقشته للسند والرواة فيه، وهذا أمر طبيعي على من له علم بالحديث، وقد تم بيان ذلك والإشارة إلى بعض المواضع في تفسيره عند الحديث عن ملامح منهجه[4]، ومع عنايته الشديدة بصحة الحديث إلا أن هذه العناية تقل عند مرويات الصحابة والتابعين، فأحياناً يبين صحتها وأحياناً يكتفي بالإشارة إليها دون القول بصحتها، ومع ذلك فهو أكثر المفسرين الستة عناية بصحة روايات الصحابة والتابعين، وقد يذكر السند دون بيان الحكم، وقد يذكر الرواية مع

---

[1] . ينظر ص: 119–122 من الرسالة

[2] . ينظر ص: 152–154 من الرسالة، وقد أشار لذلك الباحث سعد أمين المناسية في رسالته عن "آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه"، ينظر ص:171 من الرسالة في الهامش.

[3] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (207/1–216)، ومن الأمثلة: كما رد قول معاذ وقتادة وعطاء في أن المقصود بالأيام المعدودات أنها أيام وجب صومها على المسلمين عندما فرض الصيام بقوله: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) ثم نسخ صومها بصوم رمضان، وهي يوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وهي أيام البيض، وقد رد هذا القول قائلاً: (لم يثبت من الصوم المشروع للمسلمين قبل رمضان إلا صوم يوم عاشوراء كما في الصحيح وهو مفروض بالسنة)، ينظر: ص: 147، 148 من الرسالة

[4] . ينظر الفصل الأول من الرسالة ص:91.

بيان طرق أخرى لها تؤكد صحتها أو ترفعها كما في رواية جابر– رضي الله عنه– التي استدل بها على حكم أكل السمك الطافي بعد موته[1]، ومن الأمثلة على بيان صحتها ما تم نقله عن ابن عباس في بيان معنى الإنزال، وكانت إشارة منه بثبوت قوله، فقال في الوجه الأول لمعنى الإنزال: "أنه أنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا، كما ثبت عن ابن عباس– رضي الله عنه–"[2].

المطلب السادس: سيّد قطب.

كان سيد حريصاً على ذكر الروايات الصحيحة[3]، ومن خلال الدراسة لهذه الروايات لوحظ أن الكثير منها ورد في البخاري، بالإضافة إلى غيره من كتب المتون والتفاسير السابقة بسند صحيح، ومع أن سيد قطب–رحمه الله– يتحرى الصحة في الروايات إلا أنه يذكر أحياناً روايات ضعيفة ويستشهد بها، ومن الأمثلة على ذلك عندما ذكر رواية ضعيفة عن ابن عباس – رضي الله عنهما– ليستشهد بها على أن ترتيب الآيات في السور توقيفي موحى به، قال سيد قطب:" فأما تجميع آيات كل سورة في السورة، وترتيب هذه الآيات، فهو توقيفي موحى به... روى الترمذي– بإسناده– عن ابن عباس– رضي اللّه عنهما– قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين، وقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطر: بسم اللّه الرحمن الرحيم، ووضعتموها في السبع الطوال؟ وما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول اللّه– صلى اللّه عليه وسلم– كان مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (1/157–159).

[2] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (1/182)، وللاستزادة في الأمثلة ينظر: (1/123)، (1/125)، (1/157)، (1/317).

[3] . ينظر: سيد قطب، في ظلال القرآن، (6/ 3272)، (4/ 2492)، (5/ 2667) يظهر من خلال هذه المواضع تحريه لصحة الروايات.

السور ذوات العدد فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا.

وكانت الأنفال من أول ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وخشيت أنها منها وقبض رسول اللّه– صلى اللّه عليه وسلم– ولم يبين لنا أنها منها. فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: بسم اللّه الرحمن الرحيم، ووضعتها في السبع الطوال.

فهذه الرواية تبين أن ترتيب الآيات في كل سورة كان بتوقيف من رسول اللّه– صلى اللّه عليه وسلم– "[1]. أما بالنسبة لدرجة الحديث فقد قال عنه الألباني في سنن الترمذي ضعيف[2]، ولكن مع ذكره لهذه الرواية إلا أنه أتبعها بحديث صحيح وارد في الصحيحين للاستشهاد على القضية نفسها، وكان هذا في أكثر من موضع، عندما يذكر رواية ضعيفة يذكرها ضمن روايات أو أحاديث أخرى صحيحة على القضية نفسها[3].

مع أن سيد قطب كان حريصاً كل الحرص على الاستشهاد بالروايات والأحاديث الصحيحة إلا أنه قد يقدم الضعيف في بعض الأحيان، وهذا بناء على اعتبارات، وقد يصرح

---

[1] . سيد قطب، **في ظلال القرآن**، (27/1).

[2] . الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي– بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ومذيل بأحكام الألباني، ج: 5، ص: 272، رقم الحديث (3086).

[3] . ينظر سيد قطب، **في ظلال القرآن**:

– (189/1): عندما تحدث عن القتال وآدابه ذكر العديد من الأحاديث الصحيحة وأتبعها برواية ضعيفة عن أبي بكر الصديق، وللتخريج ينظر: السقاف، علوي عبد القادر، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، دار الهجرة، ط2 (1416هـ–1995 م)، المملكة العربية السعودية– الرياض، ص: 46، رقم (76).

– (39/1): عندما استشهد برواية عمر بن الخطاب عن معنى التقوى، في سند هذه الرواية رجل ضعيف وهو (هشام بن زياد)، وللتخريج ينظر: السقاف، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، ص: 17، رقم (9).

بالاعتبار والسبب وقد لا يصرح[1]، فعلى سبيل المثال ما ورد في سورة النساء **قوله تعالى: (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا) (النساء: 88)** حيث ذكر روايتين في سبب النزول الأولى صحيحة في البخاري ومسلم والثانية ضعيفة جداً[2]، وقد رجّح الضعيفة على الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم[3]، وذلك عندما قال: "ومع أن الرواية الأولى أوثق من ناحية السند والإخراج إلا أننا نرجح مضمون الرواية الثانية، بالاستناد إلى الواقع التاريخي فالثابت أن منافقي المدينة لم يرد أمر بقتالهم ولم يقاتلهم الرسول– صلى اللّه عليه وسلم–"[4]، والتعقيب على قول سيد أن الرواية الأولى لا تدل على الأمر بقتالهم، إنما كان هو رأي بعض الصحابة –رضوان الله عليهم–[5].

عند ذكر سيد قطب للروايات في الغالب لا يناقش حكمها من حيث الصحة و الضعف أو السند إلا في بعض الأحيان[6]، ولكنه كثيراً ما يشير للكتب التي أخذ عنها الروايات فيقول روى الترمذي بإسناده عن ابن عباس...، وقال ابن كثير في التفسير... إلى غيرهما من الكتب التي رجع إليها وأخذ منها الروايات كسنن أبي داود و تفسير الطبري وغيرهم[7]، وقد يشير لمصدر الرواية في الهامش.

المبحث الثاني: حجية روايات الصحابة والتابعين

---

[1] . كما تم البيان في ص:205 من الرسالة.

[2] . السقاف، علوي، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، ص:133، رقم: (255)، (256).

[3] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب بدء الوحي، (29/3)، رقم الحديث (1884)،
مسلم، **الجامع الصحيح**، باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، (121/8)، رقم الحديث (7208)

[4] . سيد قطب، **في ظلال القرآن**، (729/2).

[5] . هذا ما أشار له الدكتور أحمد شكري في الجلسة النقاشية لإعداد الرسالة.

[6] . من المواضع التي ناقش فيها سيد صحة الحديث وضعفه ينظر: سيد قطب، **في ظلال القرآن**، (729/2)، (2431/4)

[7] . من المواضع التي أشار فيها سيد لمصدر الرواية ينظر **في ظلال القرآن** : (27/1)، (143/1)، (165/1)، (170/1)، (189/1)،(195/1)، (197/1)، (253/1)، (255/1)، (5/ 2826)، (2860/5)، (3995/6) وغيرها كثير

لمعرفة حجية روايات الصحابة والتابعين الكرام عند المفسرين لابد من معرفة مرجحاتهم بداية، وهذا ماسيتم تناوله في هذا المبحث، وزيادة على ذلك سيتم بيان بعض الأمور المتعلقة بمنهجهم في الروايات.

المطلب الأول: محمد القاسمي.

قبل البدء بالحديث عن مرجحات القاسمي لا بد من الإشارة إلى فصلٍ عقده في مقدمته بعنوان "فصل في أن بيان الصحابة حجة إذا أجمعوا" وكان منقولاً عن الشاطبي في "الموافقات"، بيّن فيه عدداً من الأمور من أهمها: لا إشكال في صحة بيان الصحابة الكرام إذا أجمعوا، وإن لم يجمعوا ففيه نظر وتفصيل، ولكنه رجح الاعتماد عليهم في حال عدم وجود الاختلاف من وجهين، الأول: معرفتهم باللسان العربي، والثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، أما عند الاختلاف فالمسألة اجتهادية، وفي هذه فصّل أيضاً، فلا يقال إن هذا المنهج راجع إلى تقليد الصحابي بعدما عُرف ما فيه من النزاع والخلاف، لأنه يكون راجعًا إلى ما لا يمكن الاجتهاد فيه على وجهه إلا لهم، وذلك للوجهين اللذين تم ذكرهما في السابق، ومثال ذلك كما قال:" فإذا جاء في القرآن أو في السنة من بيانهم ما هو موضوع موضع التفسير بحيث لو فرضنا عدمه لم يمكن تنزيل النص عليه على وجهه، انحتم الحكم بإعمال ذلك البيان"، أما إذا علم أن الموضوع موضوع اجتهاد لا يفتقر إلى الوجهين السابقين، فهم ومن سواهم فيه سواء، كالوضوء من النوم، وكثير من مسائل الربا التي قال فيها عمر ن الخطاب– رضي الله عنه–: مات رسول الله– صلى الله عليه وسلم– ولم يبين لنا آية الربا والريبة، إذن هذه المسائل موضع اجتهاد للجميع لا يختص به الصحابة دون غيرهم من المجتهدين، ولكنه أشار أيضاً أن هذا فيه خلاف بين العلماء فبعضهم يجعله حجة، وفي

هذا البيان لم يعترض القاسمي على الشاطبي في شيء مما يجعل إمكانية القول بأن القاسمي يرى ما قاله الشاطبي[1].

أما بالنسبة لأقوال الصحابة والتابعين– رضوان الله عليهم جميعاً– ومن خلال الدراسة كان في الغالب يوردها دون التعقيب عليها، كما أنه لم يصرح بردها.

وعند تعدد الروايات والأقوال كان يتعامل مع الروايات بأحد الطرق الآتية:

1. يذكر الروايات دون ترجيح أو تعقيب منه، وهذا في تفسيره كثير، كما في معنى (صبغة الله) في **قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ)** والروايات الواردة في تفسير **قوله تعالى:(الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (البقرة:121)** والتي تم بيانها مسبقاً[2].

   وكما في **قوله تعالى:(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (البقرة: 65)** حيث ذكر قولين الأول لقتادة والضحاك وأنهم مسخوا قردة لها أذناب تعوي، أما القول الثاني فهو لمجاهد وهو أن هذا مثَل ضربه الله لهم، وهذه الأقوال نقلها عن الطبري، دون تعقيبٍ أو ترجيحٍ عليها، كما أنه لم يذكر ترجيح الطبري الذي رجح الأول، ثم نقل قول القاشاني على نفس القضية دون تعليق[3].

2. تأويل الروايات أو الجمع بينها، ومن أمثلة التأويل ما قيل في تفسير **قوله تعالى: (يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)** الواردة في **قوله تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ**

---

[1] . ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (1/ 63، 64، 65) (بتصرف كبير).

[2] . ينظر: ص:135 من الرسالة.

[3]. القاسمي، **محاسن التأويل**، (285/1)، وينظر تفسير الطبري: الطبري، محمد بن جرير، (ت: 310)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار هجر، ط1، (65/2)، ومن الأمثلة على إيراده للروايات وعدم الترجيح مسألة نسخ قوله تعالى: (عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) (البقرة:184)، بقوله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)، وقد أورد أقوالًا عن الصحابة في نسخ الآية وهي صحيحة وقول ابن عباس الصحيح في أنها ليست منسوخة، ولم يعقب بشيء، ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (443/2–445).

أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (البقرة: 74) وما هو الذي يهبط، فنقل أقوالاً طويلة عن ابن حزم والطبري، ثم نقل عن الراغب تأويلاً لأقوال السلف كمجاهد وابن جريج، وقد استحسن هذا التأويل فقال:" ثم رأيت الإمام الراغب حاول هنا تقريب ما نقل من الوقوف على ظاهرها بتأويله. وعبارته: قال مجاهد وابن جريج: كل حجر تردى من رأس جبل فخشية الله نزلت به، وقال الزجاج: الهابط منها قد جعل له معرفة، قال ويدل على ذلك **قوله تعالى: (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (الحشر:21) وقال: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) (الحج:18) إلى قوله: (النُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ) (الحج:18)** وقد روي مثل هذا عن السلف، ولا بد في معرفة ذلك من مقدمة تكشف عن وجه هذا القول وحقيقته. فإن قوماً استسلموا لما حكي لهم من هذا النحو، فانطووا على شبهة، وقوماً استبعدوا ذلك واستخفوا عقل رواته وقائليه"[1]، أورد بعدها وجه التأويل ثم قال: "وهو تأويل حسن، ومبناه على أن اصطلاح السلف في كثير من الإطلاقات غير اصطلاحات الخلف. وهو مسلم في كثير من الاطلاقات"[2]، وقوله يشير إلى أهمية فهم أقوال السلف ضمن إطلاقاتهم وزمانهم، مما يجعل العلماء في هذا الزمان يلجؤون إلى محاولة تأويلها– ضمن المعقول– قبل رفضها، ومن تأويل القاسمي للروايات فهمه لقولهم بالنسخ الذي كان بالمعنى اللغوي على خلاف المعنى الاصطلاحي الذي في وقتنا[3].

---

[1] . للاطلاع على جميع الأقوال والتأويل الذي ذكره الراغب ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (293/1).

[2] . المرجع السابق.

[3] . ينظر ص:127 عند الحديث عن النسخ.

أما مثال جمع أقوال الصحابة والتابعين في وقوع الطلاق المعلق وقد تباينت أقوالهم في ذلك بين وقوعه وعدمه، وكان رأي القاسمي الجمع بينهما والقول بصحة القولين، وقد تم بيان هذا المثال سابقاً عند الحديث عن الروايات في مجال الفقه والأحكام[1].

3. يذكر الروايات مع الترجيح ولكن يكون الترجيح بطريقتين:

- بنقل ترجيح أحد العلماء دون التعقيب عليه بشيء، ومن الأمثلة على ذلك والتي تم بيانها عند الحديث عن أمثلة روايات الصحابة والتابعين في النسخ ما في **قوله تعالى:(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة: 240)** وقد ورد عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: نسخت بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثمن، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً، ثم نقل عن مجاهد إلى أن الآية محكمة، وبعد حديث طويل ذكر ترجيح الرازي لقول مجاهد دون تعقيب منه، وقول الرازي: "وهو في غاية الصحة والله أعلم"[2].

- يرجح بكلامه فيصرح بالقول الذي يرجحه بناءً على مرجح يعتمده، ومن الأمثلة مسألة كيفية إغواء الشيطان لآدم، هل كانت مشافهة؟ أم بالوسوسة؟ وبعد إيراده للأقوال[3] قال: "وظاهر الآيات يؤيد القول الأول"، وأصحاب القول الأول ابن عباس

---

[1] . ينظر ص: 142من الرسالة، ومن أمثلة الجمع ما تم بيانه عند الحديث تفسير قوله تعالى: (لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) (البقرة: 225)، ينظر الرسالة ص: 164 من الرسالة

[2] . ينظر ص: 128 من الرسالة

[3] . ونص ما قال: "اتفق الناس أن الشيطان كان متولياً إغواء آدم، واختلف في الكيفية، فقال ابن مسعود وابن عباس وجمهور العلماء: أغواهما مشافهة، ودليل ذلك قوله: (هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى) (طه: 120)، وقوله: (مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) (الأعراف:20)،

وابن مسعود- رضي الله عنهما- وجمهور العلماء، والقول الثاني لم يصرّح بقائليه، وهنا ظهر رأيه ورجح بناءً على الموافقة لظاهر الآية، بالإضافة إلى أن قول الصحابة الكرام وجمهور العلماء هي من مرجحاته وهذا في **قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) (البقرة:36).**

ومن المواضع التي قال فيها برأيه وخالف رأي الجمهور والأئمة الأربعة، ووافق قول عطاء في نسخ حرمة القتال ابتداءً في الشهر الحرام، فقال بداية بعدم الخلاف في جواز القتال في الشهر الحرام دفعاً وإنما الخلاف في القتال ابتداءً، حيث قال الجمهور والأئمة الأربعة بنسخه، وذهب عطاء إلى أنه ثابت غير منسوخ ثم ذكر دليل القول بالنسخ وقال:" وأقوى من هذين الاستدلالين" ربما قصد قول الجمهور والأئمة وعطاء لأنه لا دليل لغيرهما ثم قال: " الاستدلال بحصار النبي- صلى الله عليه وسلم- للطائف. فإنه خرج إليها في أواخر شوال فحاصرهم بضعاً وعشرين ليلة، فبعضها كان في ذي القعدة. فإنه فتح مكة لعشر بقين من رمضان، وأقام بها بعد الفتح تسع عشرة[1] يقصر الصلاة، فخرج إلى هوازن وقد بقي من شوال عشرون يوماً، ففتح الله عليه هوازن وقسم غنائمها. ثم ذهب منها إلى الطائف فحاصروه [؟] عشرين ليلة. وهذا يقتضي أن بعضها في ذي القعدة بلا شك. وقد قيل: إنما حاصرهم بضع عشرة ليلة. قال ابن حزم: وهو الصحيح بلا شك. وهذا عجيب منه. فمن أين له هذا التصحيح والجزم به...؟ وفي الصحيحين

ومقاسمته لهما: (إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) (الأعراف :21). والمقاسمة ظاهرها المشافهة، ومنهم من قال: كان ذلك بالوسوسة، كما قال: (فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ) (الأعراف:20)، فإغواؤه إغراؤه بوساوسه وسلطانه الذي جعل له، كما قال صلى الله عليه وسلم: (إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم) وزعموا أن الشيطان لم يدخل الجنة إلى آدم بعد ما أخرج منها. والوسوسة لغة: حديث النفس والأفكار، وحديث الشيطان بما لا نفع فيه ولا خير، والكلام الخفي" ينظر: القاسمي، محاسن التأويل، (263/1).

[1] . ربما قصد ليلة.

عن أنس بن مالك في قصة الطائف قال: فحاصرناهم أربعين يوماً فاستعصوا وتمنّعوا، وذكر الحديث. فهذا الحصار وقع في ذي القعدة بلا ريب. ومع هذا، فلا دليل في القصة لأن غزو الطائف كان في تمام غزوة هوازن. وهم بدأوا رسول الله– صلى الله عليه وسلم– بالقتال. ولما انهزموا دخل ملكهم– وهو مالك بن عوف النضري– مع ثقيف في حصن الطائف. فحاربت رسول الله– صلى الله عليه وسلم–. فكان غزوهم من تمام الغزو التي شرع فيها[1]، والله أعلم". وكما ظهر رده لقول ابن حزم وتوجيهه للدليل على أن هذا لم يكن قتالًا ابتداءً منه– صلى الله عليه وسلم–، كما قال القاسمي بأدلة من القرآن الكريم تؤيد ما ذهب إليه فقال: "وقال الله تعالى في سورة المائدة وهي من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ) (المائدة:2)، وقال في سورة البقرة: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ).** فهاتان آيتان مدنيتان. بينهما في النزول نحو ثمانية أعوام. وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ناسخ لحكمها. ولا اجتمعت الأمة على نسخه. و من استدل على النسخ **بقوله تعالى: (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً) (التوبة: 36)** ونحوها من العمومات، فقد استدل على النسخ بما لا يدل. ومن استدل عليه بأن النبي– صلى الله عليه وسلم– بعث أبا عامر في سرية إلى أوطاس في ذي القعدة، فقد استدل بغير دليل، لأن ذلك كان من تمام الغزوة التي بدأ فيها المشركون بالقتال ولم يكن ابتداء منه لقتالهم في الشهر الحرام"، وهذا المثال يغني عن غيره لطوله ووضوحه، ويظهر فيه ترجيح القاسمي بناءً على رواية أنس بن مالك– رضي الله عنه– وعلى ما ورد من الآيات مع مراعاة أوقات نزولها، ولكن هذه الطريقة ليست الغالبة في منهج القاسمي عند توجيه الآراء، وبالإضافة إلى ذلك لا بد من لفت

---

[1] . أي أن الغزو كان دفعاً وليس ابتداءً.

الانتباه إلى أن القاسمي هنا لم يأخذ بقول الجمهور الذي عادة ما يأخذ به وهو يعتبر أحد مرجحاته التي سيتم بيانها[1].

المرجحات:

بالإضافة إلى ما تم بيانه في البداية من أن قول الصحابة إذا أجمعوا يكون حجة[2]، وما تم بيانه عند الحديث عن ملامح منهجه من أن ما نقل عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن، وأنه متى اختلف التابعون لم تكن أقوالهم حجة، وأن من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك بل مبتدعاً[3]، وكل هذه الأمور تظهر عنايته واهتمامه بأقوالهم، كما أنه لم يصرح بالرد على أقوالهم ولم يناقشها إنما كان مذهبه التوجيه أو الجمع أو نقل قول راجح بين الأقوال، وبالإضافة إلى ما سبق ظهرت مرجحات أخرى، تتمثل في قول الجمهور أو قول الكثير من المفسرين والموافقة لظاهر الآيات، والبيان هو الآتي:

1. قول جمهور (السلف) وقول كثير من المفسرين.

من مرجحات القاسمي التي كثيراً ما يشير لها قول جمهور العلماء (السلف) أو قول كثير من المفسرين، فبعد إيراده العديد من الأقوال المختلفة يشير إلى رأي في نهاية الأقوال وأنّ هذا ما عليه كثير من المفسرين أو جمهور العلماء، ومن الأمثلة على ذلك:

- اختياره لقول ابن تيمية المؤيد لما ذهب إليه كثير من المفسرين في معنى الصابئين في **قوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ**

---

[1] . القاسمي، **محاسن التأويل**، (514/2)، ومن الأمثلة على قوله برأيه ما ورد في قوله تعالى: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (البقرة:230) ينظر ص: 141 من الرسالة.

[2] . ومن الأمثلة على ذلك ما تم بيانه عند الحديث على أمثلة روايات الصحابة والتابعين في الفقه في وقوع الطلقات الثلاث، ينظر الرسالة ص:.142،143.

[3] . ينظر ص: 69 من الرسالة عند الحديث عن ملامح منهجه.

الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا) (البقرة: 62) قائلاً: "وما قرره الإمام ابن تيمية، يؤيد ما ذهب إليه كثير من المفسرين، من أن معنى **قوله تعالى:(مَنْ آمَنَ)** من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، مصدقاً بقلبه بالمبدأ والمعاد، عاملاً بمقتضى شرعه، وذلك كأهل الكتابين أو كان من الصابئة الموحدين"[1]، وفي البداية كان القاسمي قد أورد أقوال التابعين وابن تيمية وغيرهم في معنى الصابئة. وهنا رَجَّح على قول التابعين.

- ترجيحه لقول جمهور العلماء وأكثر المفسرين في أن إبليس من الملائكة بعد الخلاف في هل إبليس من الملائكة؟، أم من الجن؟ قائلاً: "والقول الأول هو الصحيح الذي عليه جمهور العلماء"، وذلك في **قوله تعالى:(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) (البقرة:34)** وقد تم بيان الأقوال في المسألة سابقاً[2]، ولكن قوله هذا يرده أن الآية في سورة الكهف صريحة في أن إبليس كان من الجن، **قال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ) (الكهف:50)**[3]

2. ظاهر الآية:

من المرجحات التي تكرر أخذه بها موافقة القول لظاهر الآية، والذي يبدو أن مقصوده منها السياق، ومن الأمثلة ما تم بيانه سابقاً[4]، في **قوله تعالى:(فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) (البقرة:36).**

---

[1] . ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (1/ 281–283)

[2] . ينظر: ص:163 من الرسالة في الهامش.

[3] . قال بهذا محقق التفسير في الهامش "الشيخ عبد القادر عرفان حسونة الدمشقي"، ينظر: القاسمي، **محاسن التأويل**، (257/1) في الهامش، ومن أمثلة ترجيحه لقول الجمهور ما ذكر في السابق من الرسالة 181، وللاستزادة في الأمثلة على ترجيحه ينظر: (532/2)، في قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 224) وقد رجح بقول جمهور السلف وقول كثير من المفسرين، وينظر(534/2).

[4] . ينظر ص: 181 من الرسالة

في مسألة كيفية إغواء الشيطان لآدم، هل كانت مشافهة؟ أم بالوسوسة؟ قائلاً في النهاية: "وظاهر الآيات يؤيد القول الأول".

ومن الأمثلة على رفضه لقولٍ لمخالفته لظاهر الآيات رفضه لقول القاشاني في معنى "الطور" في **قوله تعالى:(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة:63)** قائلاً: "ومثله قال القاشانيّ: طور الدماغ للتمكن من فهم المعاني وقبولها. فإنه بعيد يأباه ظاهر الآية الأخرى. وإن كان الإطلاق في اللغة لا ينحصر في الحقيقة"[1]، وهذا المثال يُظهر أهمية هذا المرجح الذي يبعد التأويلات الباطلة عن تفسير كتاب الله تعالى[2].

وفي نهاية الحديث عن المرجحات لا بد من القول بأن هذه المرجحات تحتاج إلى المزيد من الدراسة والجهد، لكثرة نقولات القاسمي وقلة ظهور رأيه الصريح، مع العلم بأن هذه النقولات قد تمثل رأيه، وربما السبب في ذلك يعود إلى ما تم بيانه في ملامح منهجه، وهو طبيعة زمانه والجمود الذي كان فلم يكونوا يقبلون الاجتهاد، والقول بالرأي، إلى غير ذلك من الصعوبات، ولكن يصبح فهم نقولاته من الصعوبة بمكان، عند نقله لآراء ونقولات مختلفة مع عدم تعقيبه عليها بشيء.

المطلب الثاني: محمد رشيد رضا.

أقوال الصحابة والتابعين ليست بحجة عند محمد رشيد، مع اهتمامه بإيرادها، كما ظهر من خلال الأمثلة السابقة، ومن بين تصريحاته بعدم حجيتها والالتزام بها عند استنكار أحد الرجال مخالفة أستاذه محمد عبده لقول ابن عباس– رضي الله عنهما– في معنى "كلمات" في **قوله تعالى:**

---

[1]. القاسمي، **محاسن التأويل**، (284/1).

[2]. ومن الأمثلة التي توضح هذا المرجح ما ورد في قوله تعالى: (يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) عند أخذه بقول ابن تيمية الذي قام بالتأويل بما يناسب ظاهر الآيات يُنظر من الرسالة ص:179، ومن الأمثلة على أخذه بظاهر الآية عند تفسيره لــ(سَيَقُولُ السُّفَهَاء) ينظر محاسن التأويل: (360/1).

(**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**) (**البقرة: 124**) وكان رد محمد رشيد على الرجل: "إننا لم نر أحدًا من المفسرين ولا من أئمة العلماء التزم موافقة ابن عباس في كل ما يروى عنه، وإن صح سنده عنده، فكيف إذا لم يصح؟ وقد قال الشيخ محمد عبده: إنه يجل ابن عباس عن هذه الرواية ولا يصدقها"[1].

وموضع آخر صريح في قوله بعدم الحجية:" "ورأي الصحابي ليس بحجة عند الجماهير، لا سيما إذا خالف ظاهره الكتاب، وإنني لا أعتقد صحة سند حديث ولا قول عالم صحابي يخالف ظاهر القرآن، وإن وثقوا رجاله، فرب راو يوثق للاغترار بظاهر حاله، وهو سيئ الباطن، ولو انتقدت الروايات من جهة فحوى متنها كما تنتقد من جهة سندها لقضت المتون على كثير من الأسانيد بالنقض. وقد قالوا: إن من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن، أو القواعد المقررة في الشريعة، أو للبرهان العقلي، أو للحس والعيان وسائر اليقينيات"[2].

ومن خلال الدراسة والأمثلة العديدة التي طرحت مسبقاً، يمكن القول بوجود اضطراب في ترجيحاته بين الأقوال، فتارة يرجح بسبب صحة الرواية، وفي مواضع أخرى يأخذ بالضعيف مع علمه بضعفه ويرد الصحيح، وتارة يخالف الجمهور، مستدلاً بروايات الصحابة والتابعين أو الأحاديث، وقد يخالف أقوال الصحابة والتابعين مستدلاً بالجمهور، وأحياناً يرفض الرواية لعدم وجود ما يوافقها في اللغة، وأحياناً يرجح بالسياق، وقد يذكر الأقوال ثم يخرج بقول مختلف عن كل ما ورد[3].

---

[1] . رشيد رضا، **المنار:** (368/1)، بعدها نقل كلام شيخ المفسرين ابن جرير الطبري في المسألة زيادة في التوضيح.

[2] ، المرجع السابق، (117/3).

[3] . والتفصيل والإيضاح:

– لترجيح أقوال الصحابة والتابعين على الجمهور، ينظر:

من خلال قول محمد رشيد السابق بأن "من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن أو القواعد المقررة في الشريعة أو للبرهان العقلي أو للحس والعيان وسائر اليقينيات"، وجعل الأمور السابقة مقياسًا لرد الحديث، ومن باب أولى رد رواية الصحابي والتابعي مع عدم اعتباره بصحة السند يمكن القول بأنها أحد المرجحات، وهي مقدمة على الحديث والرواية، وهي

ص: 143من الرسالة في موضوع قيد رخصة الإفطار وكان مخالفاً للجمهور مؤكداً قوله بما روى عن عطاء. وفي ص: 144 من الرسالة في وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد خالف قول الجمهور الذي يقول بوقوعه، مستدلاً بروايات الصحابة والتابعين كابن عباس وغيره– رضي الله عنهم–، وينظر (281/1) من المنار.

– التقديم لصحة السند ينظر: المنار (378/1) حيث قدم رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه– عن الحجر الأسود لصحة سندها.

– ترجيح اللغة على الجمهور ينظر المنار (160/1)، وذلك في قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) (البقرة:23) حيث أن الضمير في (مثله) يعود لعبدنا بدلالة "من" الداخلة على مثله الدالة على النشوء وليس كما قال الجمهور للقرآن مع عدم منافاة العجز عن الإتيان بسورة.

– ترجيح قول الجمهور على روايات الصحابة أو التابعين، ينظر المنار (104/2) وذلك في حكم الذي يقتل القاتل بعد العفو عنه وذلك في قوله تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة:178) حيث قال عكرمة والسدي وغيرهم أن المقصود بالعذاب الأليم: أنه يتحتم قتل المولى العافي أو غيره إذا قتل القاتل بعد العفو ولا يجوز العفو عنه، بل يقتله الحاكم وإن عفا عنه ولي المقتول، أما قول الجمهور على أن حكمه حكم القاتل ابتداء وعقب بعدها بوجود حديث مرفوع يؤيده.

– رفضه لقول الصحابة أو التابعين لعدم وجود ما يوافقها في اللغة، ينظر المنار (333/1) حيث رفض قول مجاهد في معنى "راعنا" في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (البقرة:104) حيث قال هو وغيره أن المعنى "خلاف" وكان رد محمد رشيد المنقول عن أستاذه: "ولكن اعترض على هذا الوجه بأن ليس له شاهد من اللغة. والمعروف في اللغة أن (راعنا) من المراعاة".

– موافقة المفسرين والسبب السياق، ينظر: المنار: (278/1–280) وذلك أن رفع الطور كان على حقيقته وهو آية كونية حيث صار معلقاً في الهواء والسبب في ذلك كما قال: "وهو المتبادر بمعونة السياق".

– ينظر المنار (275/2) وقد خرج بقول عليه من التبعات ما عليه، وذلك في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة:62) حيث قال أن المقصود به الفرق المذكورة في الآية مع الإيمان بالله إيمانًا صحيحًا وآمن باليوم الآخر كذلك وعمل عملا صالحاً تصلح به نفسه، ولا إشكال في عدم اشتراط الإيمان بالنبي– صلى الله عليه وسلم–، لأن الكلام في معاملة الله– تعالى– لكل الفرق أو الأمم المؤمنة بنبي ووحي بخصوصها. والقول بعدم اشتراط الإيمان بالنبي– صلى الله عليه وسلم– مخالف لقوله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) (آل عمران:19).

"ظاهر القرآن" و "القواعد المقررة في الشريعة" و "البرهان العقلي" و"الحس للعيان"، ولكن هذه الأمور يعتمد الإنسان على عقله في موازنتها، وقد يقع الخطأ لعدم إدراك الإنسان لأمر ما في حكمه، والقياسات العقلية تختلف من شخص لآخر ولايجوز تقديمها على الحديث الصحيح.

يحاول محمد رشيد التوفيق والجمع بين النقل والعقل، فإن وافق العقل النقل فإنه يكون غاية الكمال في الاستدلال[1].

المطلب الثالث: طنطاوي جوهري.

كان طنطاوي يورد الروايات للاستشهاد بها بدون ترجيح، بحيث يذكرها دون مناقشتها، وذلك عند وجود قول واحد في المسألة، وفي حال وجود أكثر من قول لا يناقشها غالباً، حيث يكتفي بإيراد الأقوال، كما في حكم أكل السمك الميت الطافي، الذي تم بيانه مسبقاً[2]، وفي حالاتٍ نادرةٍ قد يناقشها ويرجح فيما بينها، كما في ترجيحه قول ابن عباس– رضي الله عنه– على مذهب الحنفية في المقصود بالمحصر[3]، وقد يعلّق على أقوالهم المختلفة بأن الاختلاف ليس كبيرًا ولا إشكال فيه، كما في المقصود بالقرء، فبعد ذكره لأقوال الصحابة والتابعين المختلفة بين القول بالطهر والقول بالحيض قال معقباً عليها: "وليس الخلاف عظيماً بين الأئمة– رضي الله عنهم–

---

[1] . أشار لذلك الباحث مطيع شبالة في رسالته ينظر: شباله، مطيع محمد عبده (2007م)، **محمد رشيد رضا واختياراته الفقهية من خلال تفسير المنار**، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء– اليمن.

[2] . ينظر ص: 146. من الرسالة، ومن الأمثلة حكم السعي هل هو واجب أم سنة وبعد بيانه للأقوال لم يرجح، وللتفصيل ينظر: (136/1)، ومن الأمثلة الأقوال الواردة في الاعتكاف ذكرها دون ترجيح، وحرمة الشهر الحرام، للتفصيل ينظر: (177/1)، (192/1).

[3] . ينظر ص: 146 من الرسالة، ومن الأمثلة ترجيحه لحكم الوصية في حق من لا يرث من الأقارب حيث رجح أقوال الصحابة والتابعين على المذاهب المشهورة، للتفصيل ينظر: (171/1)

فكيف والأطهار تتبعها الحيضات، ولكن ظهور الثمرة في أحوال قليلة، والمذهبان الكليان متشابهان في حفظ الأنساب"[1].

وختام القول ما قاله الدكتور فضل عباس عن طنطاوي: "إن المفسر الفاضل ليس شغوفاً بالخروج بظاهر القرآن عن صحيح المأثور ومقتضيات اللغة، وإنما كل حرصه أن يبين إعجاز القرآن العلمي، لمن خدعتهم المدنية الغربية (...) وكان مولعاً بمشاهد الكون البديع صنع الله فيه، مشغوفاً بالبحث عن الأسرار في هذا الكون والحياة والإنسان، وهذا الذي ملك عليه لبه"[2].

المطلب الرابع: الطاهر ابن عاشور.

مع كثرة اهتمام ابن عاشور بإيراد روايات الصحابة والتابعين، إلا أنه لا يرى القول بحجيتها، سوى ما كان دون الرأي (أقوالهم المنقولة الخارجة عن آرائهم) كما صرح بذلك، وقد تم الحديث عن ذلك في ملامح منهجه[3]، وهنا لا بد من إشارة سريعة لما ذكره الباحث عماد الراعوش في رسالته عند حديثه عن المأثور وأقسامه، حيث انتقد ابن عاشور وقال باعتماده لأقوال التابعين دون أن يذكره في عداد مصادر المأثور، ولا بد من القول بأن هناك فرقاً كبيراً بين اهتمامه بذكر رواياتهم وبين اعتماده لها، وعند أدنى نظر في تفسيره ومناقشته لأقوالهم يظهر

---

[1] . جوهري، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، (209/1)، وبالإضافة إلى ماتم قوله لا بد من القول بأنه كان لا يرى حجية أقوالهم ولو كان يرى حجيتها لزادت عنايته بها، وكما قال الباحث أنور يوسف مرار في رسالته "**طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**" عندما عقد جزءاً من رسالته عن دفاع طنطاوي عن تفسيره، وكان من بين ما قيل عنه: تفسيره برأيه وتجاوز تفسير الصحابة والعلماء الأجلاء والمفسرين وما ورد من الآثار، وكان رد طنطاوي على ذلك بنقل كلام الغزالي، وكأنه يقول من خلاله أنه ليس ممن يفسر بالرأي المذموم والنهي لا يقع عليه– كما عقب الباحث–، والمهم من ردوده قوله: "قال الصحابة– رضي الله عنهم– برأيهم، وهذا ظاهر في خلافهم في تفسير بعض الآيات، ولا يعقل أن تكون كل هذه الآراء نقلاً عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم–"، ينظر: مرار، أنور يوسف، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، (رسالة ماجستير)، ص:330، (بتصرف).

[2] . عباس، فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**، ط1(1427هـ– 2007م)، دار النفائس، ص:348، 349.

[3] . ينظر ص:87 في ملامح منهجه في الرسالة

عدم اعتماده لأقوالهم واعتبارها حجة، وليس هناك داعٍ لقوله: "وليس اعتماد كبار المفسرين ومنهم ابن عاشور على التابعين في التفسير دليلًا على أنه من المأثور، بل يحتمل أنه رأي يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ،..."[1] .

يمكن إجمال مرجحات ابن عاشور في النقاط الآتية:

1. يحتج بأقوال الصحابة والتابعين في القضايا الغيبية، والتي تحتاج إلى توقيف، إذا ثبت أنها ليست من اجتهاداتهم، وكانت صحيحة، كما في معنى **قوله تعالى:(ألم)** عندما رفض أقوال ابن عباس ومحمد بن كعب القرظي والضحاك وردها لأن معانيها تحتاج إلى توقيف[2]، أما إن كانت من اجتهاداتهم فيناقشها ضمن العديد من الاعتبارات ولا يأخذها مسلمة، وقد صرح بعدم حجية قول الصحابي، في معرض رده على أبي حنيفة بأن قضاء القاضي يحل الحرام، والذي استدل بحكم علي– رضي الله عنه– على تزويج امرأة من رجل شهد عليها زورًا، فقال ابن عاشور:(وهذا الدليل بعد تسليم صحة سنده لا يزيد على كونه مذهب صحابي وهو لا يعارض الأحوال الشرعية ولا الأحاديث المروية نحو حديث «فمن قضيت له بحق أخيه فلا يأخذه فإنما أقتطع له قطعة من نار»)[3].
2. ومن مرجحات ابن عاشور على روايات الصحابة والتابعين التناسب بين الآيات وسياقها، بحيث قد يرفض القول الصحيح أو يقبله بسبب التناسب، ومن الأمثلة على ذلك القول الوارد عن حذيفة– رضي الله عنه– في **قوله تعالى:(وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة:195)**، حيث قال: "وقد قيل

---

[1] . الراعوش، عماد، علوم القرآن عند ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير، رسالة دكتوراه، المشرف: د. عبد الباسط بلبول، جامعة اليرموك، (2005م)، ص: 52،53

[2] . ينظر ص: 138 من الرسالة .

[3]. ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (192/2).

في تفسير ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أقوال: الأول أن (أنفقوا) أمر بالنفقة على العيال، و(التهلكة) الإسراف فيها أو البخل الشديد رواه البخاري عن حذيفة[1]، ويبعده قوله "في سبيل الله" وأن إطلاق التهلكة على السرف بعيد وعلى البخل أبعد"[2] فقد استبعد قوله لعدم تناسبه مع **قوله تعالى: (في سبيل الله)**.

3. استشهد ابن عاشور بأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في قضايا اللغة المختلفة كالشعر[3]، كما أنها تعتبر في بعض الأحيان من المرجحات بين أقوالهم المختلفة، ومن الأمثلة على ذلك الاختلاف الوارد عن السلف في ترتيب خلق السماوات والأرض، وهو ما بينه في تفسير **قوله تعالى:(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة:29)** حيث بيّن رأيه الذي يرجحه في البداية، عند حديثه عن معنى (ثم) هل هي للتراخي الرتيبي مع التراخي الزمني؟ أم أنها للرتيبي لا غير؟، وقد رجح الثاني، ثم قال بوجود اختلاف بين علماء السلف.

فقال الأول عن الجمهور منهم مجاهد والحسن ونسب إلى ابن عباس إن خلق الأرض متقدم على خلق السماء بسبب (ثم) في هذه الآية وغيرها.

أما الثاني عن قتادة والسدي ومقاتل إن خلق السماء متقدم على خلق الأرض واحتجوا **بقوله تعالى:(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا* رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا) إلى قوله تعالى: (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) (النازعات:27-30)** مبيناً بعد ذلك تدعيمًا للرأي الأول بأن الذي تأخر هنا أن الأرض دحيت بعد خلق السماء وكانت مخلوقة من قبل، ولكنه عاد مرجحاً للثاني معتمداً على

---

[1] . البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب: بدء الوحي، باب: باب قوله {وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ...}، حديث رقم(4516)، (33/6)، ونص الرواية:"عن حذيفة {وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة} قال نزلت في النفقة".

[2] .ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (214/1).

[3] . ينظر ص: 152 من الرسالة.

لفظ (بعد ذلك)، والأظهر في إفادة التأخر من (ثم)، مدعماً رأيه بقول علمي، ولكنه نقل بعد ذلك قولاً من التوراة من "سفر التكوين" تدعيماً لقوله، مما يُظهر للقارئ أخذه واعتماده لما في التوراة على أقوال الصحابة والتابعين، وليته لم يذكره، والنقطة الآتية تنفي اعتماده لما في التوراة مع نقله عنها.

4. كما أنه لا يرجح روايات الصحابة أو التابعين إذا علم علاقتها بالإسرائيليات، وقد أظهر في مقدمته الأولى انتقاده للسابقين في شغفهم بالنقل عن الإسرائيليات[1]، فكثرت في كتبهم الموضوعات، مع العلم بأنه يذكر من التوراة ما يوهم أخذه واعتماده ما فيها، كما ظهر في المثال السابق، ولكن ذكره لما في التوراة ليس على سبيل الحجية، ومن يتحرى الإسرائيليات ليبتعد عنها لن يأخذ من التوراة.

والأمثلة على رفضه للأقوال التي فيها من الإسرائيليات عديدة منها ما ورد في معنى (ألم) وهو القول السادس والذي يقول بأنها رموز لمدة دوام هذه الأمة بحساب الجمل، والقول عن أبي العالية، أخذًا بقصة عن حيي بن الأخطب وكعب بن الأشرف عندما ذهبوا للرسول– صلى الله عليه وسلم– وقالوا قولهم في معنى (ألم) ولم يكن من رسول الله– صلى الله عليه وسلم– سوى الضحك، فقال ابن عاشور معقباً: "وأما ضحكه فهو تعجب من جهلهم"[2]، أضف إلى ذلك رفضه لمرويات كعب الأحبار، ووصفه لمن يأخذ بها بالمتساهل، وأشار إلى أنه بيّن توهم كعب الأحبار في كتابه "كشف المغطى على الموطأ"[3]، وبعد كل هذا لا يعقل من مفسر مثله أخذه لمرويات التوراة مع ذكره لها في تفسيره، ولعله ذكرها لمعرفة ما عند الطرف

---

[1] . ينظر: ص:86 من الرسالة

[2] . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (208/1)

[3] . ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (642/1)، (117/2)، وقد ظهر في هذه المواضع رفضه لمرويات كعب الأحبار التي وصفها بالكذب، ووصف من يأخذ بها بالمتساهلين.

المقابل ليعرف المتعلم كيف يخاطبهم ويحاججهم، ومن باب التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين وهذا ما قاله في المقدمة الرابعة في المقصد السادس[1]، ومع كل هذا لو أبعدها عن كتاب التفسير لكان أسلم له، لما في التوراة ما يناقض تنزيه الذات الإلهية، كما ذكر ابن عاشور في التفسير في معرض حديثه عن سبب تسمية يعقوب، ذكر قصة مصارعة يعقوب للرب– تعالى الله عما يصفون–[2]، وبعد إشارته لمصدرها لم يعقب عليها، وكان لا بد لعالم مفسر مثله من التعقيب عليها[3].

5. يأخذ ابن عاشور في الترجيح بين الروايات برأيه ولا يقصد بالرأي هنا الهوى، إنما ضمن شروط المفسرين، وقد بين في مقدماته العشرة العديد من الشروط والضوابط التي يجب الالتزام بها، ومن أبرز الأمثلة على إعمال عقله والقول برأيه ما ورد في معاني قوله تعالى: (ألــم) حيث أورد واحدًا وعشرين قولاً وناقش كل رأي، وبين السبب في رفضه لعشرين قولاً، حيث كان بين ضعف في السند للذي يحتاج إلى توقيف وبين أسباب

---

[1] . حيث قال عند تعداده للمقاصد الأصلية التي جاء القرآن لتبيانها في السادس: "التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين، وما يؤهلهم إلى تلقي الشريعة ونشرها وذلك علم الشرائع وعلم الأخبار، وكان ذلك مبلغ علم مخالطي العرب من أهل الكتاب. وقد زاد القرآن على ذلك تعليم حكمة ميزان العقول وصحة الاستدلال في أفانين مجادلاته للضالين وفي دعوته إلى النظر، ثم نوه بشأن الحكمة فقال: يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا [البقرة: 269] وهذا أوسع باب انبجست منه عيون المعارف، وانفتحت به عيون الأميين إلى العلم"، ينظر:
ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (41/1).

[2] . ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (451/1).

[3] . وقد ذكر الباحث سعيد أمين محمد مناسية في رسالته "آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه" أن ابن عاشور لا يأخذ بالإسرائيليات وأن ذكره لما في الإصحاح من مبدأ الاستئناس، ينظر:
- المناسية، سعد، **آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه**، رسالة دكتوراه، المشرف: د. سلطان سند العكايلة، الجامعة الأردنية، (2010م)، ص: 61

أخرى ظهر فيها رأيه، كما لا يخفى لمطلع على كتابات ابن عاشور معرفته في الفقه وأصوله، وما عمل أهل الأصول سوى إعمال العقل بين الأدلة[1].

المطلب الخامس: محمد أمين الشنقيطي.

اهتم الشنقيطي بأقوال الصحابة والتابعين، وكان يذكر رواياتهم تدعيماً للرأي، بعد إيراد الآيات الواردة والأحاديث الصحيحة، ويناقشها بقواعد أصول الفقه وغيرها من المرجحات، ولا يرى القول بحجيتها بشكل مطلق، سوى في حالتين:

الأولى: عندما تأخذ الرواية حكم المرفوع وذلك في أسباب النزول أو مما لا مجال فيه للاجتهاد، والثانية: عند الإجماع.

وقد صرّح بالأولى عندما قال في سبب نزول الذي تم بيانه سابقاً[2]: "والمقرر في علوم الحديث أن تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع" وقال في موضع آخر عند ترجيحه لأحد الأقوال: "أما من جهة صناعة علم الحديث والأصول، فما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس المتقدم له حكم الرفع; لأن قول الصحابي كان يفعل كذا على عهد النبي- صلى الله عليه وسلم- له حكم الرفع عند جمهور المحدثين والأصوليين"[3].

أما قوله بالثانية فذلك تم التوصل إليه من خلال ترجيحاته في تفسيره، حيث كان الإجماع أحد مرجحاته، وقد أشار في أكثر من موضع إلى المجمعين من العلماء، وكان من بينهم الصحابة- رضوان الله عليهم- والتابعين الكرام[4]، ومن الأمثلة على ذلك ما تم بيانه مسبقاً في حِل ميتة البحر، وكان استدلاله بعد الآية بقول جمهور العلماء على أن المراد بطعامه ميتته، وكان

---

[1] . لمزيد من الأمثلة على القضايا الفقهية ينظر: ص: 147-149 من الرسالة

[2] . ينظر ص: 124 من الرسالة.

[3] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (268/1).

[4] . ينظر ص:150 من الرسالة

الجمهور من الصحابة والتابعين هم: أبو بكر الصديق، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبو أيوب الأنصاري- رضي الله عنهم- وعكرمة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري وغيرهم[1].

أما الشواهد على عدم اعتباره بحجية أقوالهم الاجتهادية نجدها فيما ورد عن ابن عباس في مسألة وقوع الطلاق الثلاثي في لفظ واحد، حيث استدل بحديث سهل بن سعد الثابت في الصحيح في قصة لعان عويمر العجلاني الذي طلق زوجته ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بذلك، ووجه الاستدلال عدم إنكار النبي- صلى الله عليه وسلم- عليه ولو كان غير جائز لأنكره عليه، وبعدها أورد الشنقيطي نقاشًا طويلًا في المسألة تفرع عليها مسألة أخرى وهي هل تتحقق الفرقة بنفس اللعان؟ فإن تحققت الفرقة بنفس اللعان بطل الاستدلال بحديث سهل- رضي الله عنه- على وقوع الطلاق الثلاثي بلفظ واحد، ومن بين الأدلة على تحقق وقوع الفرقة باللعان، الحديث الوارد في سنن أبي داود عن ابن عباس- رضي الله عنه- وهو عن ملاعنة هلال بن أمية لزوجته حيث قال ابن عباس في نهاية الحديث بعد الملاعنة: "وقضى أن لا بيت لها عليه ولا قوت، من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها"، وقال الشنقيطي بعد ذلك رداً على الاستدلال بهذا الدليل- وكان يرى وقوع الطلاق الثلاثي بلفظ واحد-: " فالجواب أن هذا التعليل لعدم إيجاب النفقة والسكنى للملاعنة بعدم طلاق أو وفاة يحتمل كونه من ابن عباس، وليس مرفوعًا إليه- صلى الله عليه وسلم-، وهذا هو الظاهر لأن ابن عباس ذكر العلة لما قضى به رسول الله- صلى الله عليه وسلم- من عدم النفقة والسكنى، وأراه اجتهاده أن علة ذلك عدم الطلاق والوفاة. والظاهر أن العلة الصحيحة لعدم النفقة والسكنى هي البينونة بمعناها الذي هو

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (152/1)، ومن الأمثلة ما تم بيانه مسبقاً ص:149،150 من الرسالة

أعم من وقوعها بالطلاق أو بالفسخ، بدليل أن البائن بالطلاق لا تجب لها النفقة والسكنى على أصح الأقوال دليلًا"[1] ومما سبق يظهر عدم أخذه بروايات الصحابة الاجتهادية وبالتالي روايات التابعين.

مرجحات الشنقيطي في تفسيره:

من خلال القراءة في تفسير الشنقيطي والنظر فيمن كتبوا عنه يمكن القول بأن أبرز المرجحات تتلخص في الآتي:

1. السياق القرآني:

حيث يرجح بين الأقوال بناءً على الظاهر المتبادر من السياق، وقد يرد قولاً من أقوالهم لمخالفته للسياق وهذا عند الشنقيطي نوع من أنواع البيان الذي ذكره في مقدمته[2]، ومن الأمثلة على ذلك معنى "خليفة" الوارد في **قوله تعالى:(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة:30)** حيث ذكر قولين للعلماء في معناه:

الأول: أن المراد بالخليفة آدم- عليه السلام- لأنه خليفة الله في أرضه في تنفيذ أوامره، أو لأنه صار خلفاً من الجن الذين كانوا يسكنون الأرض قبله، ثم قال في نهاية القول: "وكون الخليفة هو آدم هو الظاهر المتبادر من سياق الآية"، وهذا تصريح منه بصحة القول بناء على السياق الذي هو أحد المرجحات.

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (224/1،225)، ومن الذين أشاروا إلى مناقشة الشنقيطي لأقوال الصحابة والتابعين الباحث: راجح الغرايبة في كتابه ولكن هذه الإشارة كانت فيما لا يتجاوز الأربعة أسطر، ينظر: الغرايبة، راجح محمد عقلة، الأمين الشنقيطي ومنهجه في التفسير، ط1(2010م)، دار قنديل، عمان- الأردن، ص:124.

[2] . المرجع السابق، (75/1)، حيث قال: "من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولًا، وتكون في الآية قرينة تدل على عدم صحته"، وقد صرح برد قول ابن عباس بهذا السبب والذي اعتبره من العلماء في قوله تعالى: (وتقلبك في الساجدين)، وتفصيل القول في المثال القادم الذي ذكره الباحث أحمد لافي الطيري.

المعنى الثاني: والذي قال بصوابه أيضاً، وكان دليله في ذلك آيات أخرى تدل على صحته، هو أن قوله: (خليفة) مفرد أريد به الجمع، أي: خلائف، وهو اختيار ابن كثير، حيث قال: "وإذا كانت هذه الآية الكريمة تحتمل الوجهين المذكورين. فاعلم أنه قد دلت آيات أخر على الوجه الثاني، وهو أن المراد بالخليفة: الخلائف من آدم وبنيه لا آدم نفسه وحده. **كقوله تعالى:(قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) (البقرة:30)** ومعلوم أن آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ليس ممن يفسد فيها ولا ممن يسفك الدماء، **وكقوله:(هو الذي جعلكم خلائف في الأرض) (فاطر:39) وقوله:(وهو الذي جعلكم خلائف الأرض) (الأنعام:165) وقوله:(ويجعلكم خلفاء) (النمل: 62).** ونحو ذلك من الآيات" وختم بيانه للقولين بأن المراد بالخليفة آدم، وأن المراد بخلافته الخلافة الشرعية، وبخلافة ذريته أعم من ذلك، وهو أنهم يذهب منهم قرن ويخلفه قرن آخر[1].

من الذين تكلموا عن السياق كأحد مرجحات الشنقيطي في تفسيره الباحث أحمد لافي المطيري في رسالته "دلالة السياق القرآني في تفسير أضواء البيان"، وكان المطلب الثاني من المبحث الأول بعنوان "الاستدلال بالسياق القرآني في رد بعض الموقوفات والمقطوعات"، وقد ذكر بأن الشنقيطي يستدل بالكثير من الموقوف والمقطوع بيد أنه يرفض منها ما خالف سياق الآية[2]، ومن الأمثلة التي ذكرها رد الشنقيطي قول ابن عباس وممن قال بقوله من العلماء في معنى **قوله تعالى:(وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ) (الشعراء:219)** وهو تقلبك في أصلاب آبائك الساجدين، أي: المؤمنين بالله كآدم ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل، والسبب في رد القول وجود قرينة تدل على عدم صحة هذا القول وهي الآية التي قبلها والآية مرتبطة بما قبلها **(الَّذِي يَرَاكَ**

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (1/118–120)، وللاستزادة في الأمثلة (1/185) في معنى الإحصار في قوله تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ)(البقرة:196)

[2] . ينظر: المطيري, أحمد لافي فلاح، **الاستدلال بالسياق القرآني في رد بعض الموقوفات والمقطوعات**, رسالة ماجستير، المشرف: د. مصطفى المشني، الجامعة الأردنية, (2007م)، عمان, الأردن, ص:56.

حِينَ تَقُومُ) (الشعراء:218) فقال في رده : "وفي الآية قرينة تدل على عدم صحة هذا القول، وهي قوله تعالى قبله مقترناً به:**(الذي يراك حين تقوم)** فإنه لم يقصد به أن يقوم في أصلاب الآباء إجماعاً، وأول الآية مرتبط بآخرها، أي: الذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، وحين تقوم من فراشك ومجلسك، ويرى وتقلبك في الساجدين، أي: المصلين، على أظهر الأقوال; لأنه- صلى الله عليه وسلم- يتقلب في المصلين قائمًا، وساجدًا وراكعًا، وقال بعضهم: الذي يراك حين تقوم، أي: إلى الصلاة وحدك، و**(وتقلبك في الساجدين)** أي : المصلين إذا صليت بالناس"[1].

والخلاصة هنا أن الشنقيطي يرد أقوال الصحابة والتابعين بالمرجحات التي يراها، ومن ضمنها السياق.

2. الإجماع:

الإجماع هو أحد مرجحات الشنقيطي، وكثيرًا ما صرّح بذلك، وقصده بالإجماع جماهير علماء التفسير وإجماع الصحابة والتابعين، كما صرّح بأهمية قول الأكثرية واعتبرها من المرجحات عندما قال: "وقد تقرر في الأصول أن كثرة الرواة من المرجحات، وكذلك كثرة الأدلة كما عقده في «مراقي السعود»"[2] والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

المقصود بالهدي في تفسير **قوله تعالى:(فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) (البقرة: 196)** فقد رجح بأن المقصود شاة فما فوقها، على خلاف جماعة من أهل العلم بأن المقصود الإبل والبقر دون الغنم، وذكر بأن هذا القول مروي عن عائشة وابن عمر وسالم والقاسم وعروة بن الزبير وسعيد بن جبير وغيرهم، وكان مستنده في ترجيحه قول جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة، وعلي بن أبي طالب- رضي الله عنه-، وابن عباس، وطاووس، وعطاء، ومجاهد، وأبو العالية،

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (388/6).

[2] . المرجع السابق، (298/1).

ومحمد بن علي بن الحسين، وعبد الرحمن بن القاسم، والشعبي، والنخعي، والحسن، وقتادة، والضحاك، ومقاتل بن حيان وغيرهم[1].

ويمكن القول بأن اللغة وعلم أصول الفقه من الأدوات المساعدة التي استخدمها في الترجيح[2].

ينتهج الشنقيطي أكثر من منهج في الترجيح يتمثل في الآتي:

1. الترجيح بين الروايات بناءً على المرجحات التي تم بيانها سابقاً والأمثلة السابقة تغني عن ذكر أمثلة أخرى.
2. الجمع بين الروايات وقال بوجوبه إن أمكن كما في المقصود بالإحصار في **قوله تعالى:(فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهدي) (البقرة:196)** حيث قيل في المقصود ثلاثة أقوال، الأول: الإحصار من العدو، والثاني: الإحصار يشمل ما كان من عدو ونحوه، ومرض ونحوه، أما الثالث: فهو الإحصار من مرض ونحوه دون العدو وقد رد هذا، وكان نقاشه بين الأول والثاني مع بيان أدلة كل منهما، والأحاديث الشريفة التي تدل على القول الأول أصح من الحديث الذي يدل على الثاني مع صحة الثاني، وفي نهاية أقواله

---

[1] . المرجع السابق، (194/1)، ومن الأمثلة التي تم بيانها مسبقاً ص:9،10 من الرسالة، وللاستزادة في الأمثلة على أخذه بقول الجمهور، ينظر: (190/1)، (195/1)، (196/1)، (205/1)، (271/1)، (1/ 274)، (308/1)، (322/1).

[2] . للأمثلة ينظر: الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**:- (214/1) وذلك في المقصود بالقرء وأنه الطهر وليس الحيض، حيث عاد لقواعد اللغة في التذكير والتأنيث للاستعانة على الترجيح في ذلك. - (185/1) وذلك في معنى الإحصار باللغة وما يترتب عليه. - (154/1) وذلك في الاستدلال بقاعدة لغوية وهي أن المفرد إذا أضيف إلى معرفة كان من صيغ العموم، وذلك لما ورد في الحديث الشريف عنه- صلى الله عليه وسلم-: "هو الطهور ماؤه الحلل ميتته".

قال بوجوب الجمع إن أمكن، فقال بالأول، وقال بالثاني الذي يدل على شمول المريض في المحصر في حال الاشتراط عند الإحرام[1].

3. ذكر الأقوال دون ترجيح، ومن الأمثلة عليها ما ورد في مسألة علة تحريم الربا حيث ذكر بعد كلام طويل سبعة من العلل مع بيان أصحابها من العلماء والتابعين، دون بيان أدلتهم– وهذا غير المعتاد– ثم ختم أقوالهم قائلاً: "وقد تركنا الاستدلال لهذه المذاهب والمناقشة فيها خوف الإطالة المملة"[2].

صيغ الترجيح: من العبارات المستخدمة عند ترجيحه بين الأقوال: "وهو الراجح عندنا"، "وهذا القول ظاهر السقوط"، "والقول واضح السقوط"[3].

المطلب السادس: سيّد قطب.

تظهر مرجحات سيد من خلال مناقشته– رحمه الله تعالى– للروايات والترجيح فيما بينها، والتصريح ببعض الاعتبارات التي يراها عند تفسيره للآيات، ومن خلال من كتبوا عن سيد

---

[1] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (191/1)، ولزيادة الإيضاح الأحاديث التي استدل بها على القول الأول: ما رواه البخاري والنسائي، عن ابن عمر أنه كان يقول: «أليس حسبكم سنة رسول الله– صلى الله عليه وسلم– إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت، وبالصفا والمروة، ثم يحل من كل شيء حتى يحج عامًا قابلًا فيهدي أو يصوم إن لم يجد هديًا» ومن ذلك ما رواه مالك في «الموطأ»، والبيهقي عن ابن عمر أنه قال: «المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها أو الدواء صنع ذلك وافتدى»، ومن ذلك ما رواه مالك في «الموطأ» والبيهقي أيضا عن أيوب السختياني، عن رجل من أهل البصرة كان قديمًا أنه قال: خرجت إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت فخذي، فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل، فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحللت بعمرة. أما الحديث الذي يدل على القول الثاني: عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري– رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله– صلى الله عليه وسلم– يقول: «من كسر أو عرج فقد حل، وعليه حجة أخرى» فذكرت ذلك لابن عباس، وأبي هريرة فقالا: صدق.

[2] . الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (314/1).

[3] . ينظر: الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (217/1)، (222/1)، (185/1)، (194/1).

ومنهجه في التفسير كصلاح الخالدي الذي كتب عن قواعد منهج سيد في التفسير وغيره من الباحثين. وعلى ذلك يمكن القول بأن الروايات الصحيحة تعتبر أحد المرجحات عند سيد في بعض القضايا، ولكن مع ذلك قد يقدم عليها مرجحات أخرى، تظهر أنها مقدمة على الروايات عند سيد، كقربها إلى طبائع الأشياء، وتناسقها مع واقع الجماعة المسلمة، ومدى مطابقتها للواقع وحقيقة ما حدث، ومدى توافق الرواية مع السياق على اعتبار سيد للسياق أحد المرجحات المهمة بين الروايات.

المرجحات:

1. الواقع التاريخي والأحداث زمن نزول الآية والتصور الإسلامي العام وقربها للمنطق النفسي:

دراسة الواقع التاريخي والأحداث في زمن نزول الآيات من الاعتبارات المهمة عند سيد، فهو ينتقي من الروايات ويرجح فيما بينها، مع النظر لهذه الرواية ضمن واقعها التاريخي[1] والأحداث المحيطة بها والتصور الذي عاشه الصحابة الكرام في ذلك الوقت[2].

من الأمثلة على ذلك ما اختاره سيد من أسباب النزول في **قوله تعالى:(إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 158)** وذلك عندما قال: "هناك عدة روايات عن سبب نزول هذه الآية، أقربها إلى المنطق النفسي المستفاد من طبيعة التصور الذي أنشأه الإسلام في نفوس المجموعة السابقة إلى الإسلام من المهاجرين والأنصار... الرواية التي تقول: إن بعض المسلمين تحرجوا

---

[1] . ينظر ص: 176 من الرسالة عندما رجح رواية ضعيفة على صحيحة بسبب الواقع التاريخي.

[2] . ومن المواضع التي يُظهر فيها أهمية الرجوع لذلك الزمان الذي نزل فيه القرآن ومراجعة أحداثه لإزالة الفجوة بيننا وبين القرآن الكريم، كي لا يبقى مجرد تراتيل تعبدية، ما ذكره في مطلع سورة آل عمران، واستبعاده للروايات التي تذكر أن سبب نزول الآيات الأولى من آل عمران الحوار مع وفد نجران الذي قدم في السنة التاسعة –كما نقل عن ابن كثير–، معللاً بأن طبيعة الآيات وجوها أنها نزلت في الفترة الأولى من الهجرة حيث كانت الجماعة المسلمة بعد ناشئة، ينظر: في ظلال القرآن (1/ 348–352)

من الطواف بالصفا والمروة في الحج والعمرة، بسبب أنهم كانوا يسعون بين هذين الجبلين في الجاهلية، وأنه كان فوقهما صنمان هما أساف ونائلة. فكره المسلمون أن يطوفوا كما كانوا يطوفون في الجاهلية"[1] بعدها ذكر الرواية وهي صحيحة واردة في البخاري[2].

ومن الأمثلة على ترجيح سيد بين الروايات المختلفة، بين نسخ هذه الآية وبين اعتبارها محكمة (غير منسوخة) بناءً على الاتجاه الإسلامي العام، ما ورد في تفسير **قوله تعالى:(وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) (النساء: 8)** قال سيد: "وقد وردت في هذه الآية روايات شتى عن السلف. ما بين قولهم إنها منسوخة، نسختها آيات الميراث المحددة للأنصبة، وقولهم: إنها محكمة. وما بين قولهم: إن مدلولها واجب مفروض، وقولهم: إنه مستحب ما طابت به أنفس الورثة... ونحن لا نرى فيها دليلا للنسخ، ونرى أنها محكمة وواجبة. في مثل هذه الحالات التي ذكرنا. معتمدين على إطلاق النص من جهة، وعلى الاتجاه الإسلامي العام في التكافل من جهة أخرى... وهي شيء آخر غير أنصبة الورثة المحددة في الآيات التالية على كل حال"[3].

وقد أورد الطبري في تفسيره روايات القائلين بالنسخ وعدمه[4].

2. السياق

---

[1] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (148/1).

[2] . البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله (ت : 256هـ)، **الجامع الصحيح**، دار الشعب– القاهرة، ط1 (1407 – 1987)، كتاب بدء الوحي، (195/2)، رقم الحديث (1648)، الرواية التي ذكرها سيد قطب في ظلاله: "حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن عاصم بن سليمان: قال سألت أنسا عن الصفا والمروة قال: كنا نرى أنهما من أمر الجاهلية. فلما جاء الإسلام أمسكنا عنهما، فأنزل اللّه عز وجل: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»... وقال الشعبي: كان أساف على الصفا، وكانت نائلة على المروة، وكانوا يستلمونهما فتحرجوا بعد الإسلام من الطواف بينهما، فنزلت هذه الآية"، وقد ورد في البخاري روايات مشابه لها في المعنى كالرواية الواردة عن عائشة– رضي الله عنها–.

[3] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (588/1).

[4] . الطبري، محمد بن جرير (ت: 310 هـ)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مكتب التحقيق بدار هجر، ط1، (7/7–18).

من المرجحات المهمة عند سيد السياق والجو العام الذي نزلت به السورة الكريمة، وكثيراً ما يصرح سيد بذلك عند ترجيحه، والشواهد من تفسيره عديدة[1].

نذكر منها ما رجحه عن معنى "اللمم" في سورة النجم فقد ذكر حديثًا وخمسة آثار عن الصحابة الكرام، مرجحاً منها المعنى الأظهر للسياق، وذلك عندما قال: "فهذه طائفة أخرى من الأقوال تحدد معنى اللمم تحديدًا غير الأول. والذي نراه أن هذا القول الأخير أكثر تناسبًا مع قوله تعالى بعد ذلك: «إِنَّ رَبَّكَ واسِعُ الْمَغْفِرَةِ»... فذكر سعة المغفرة يناسب أن يكون اللمم هو الإتيان بتلك الكبائر والفواحش، ثم التوبة. ويكون الاستثناء غير منقطع. ويكون الذين أحسنوا هم الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش"[2].

ولا بد من الإحالة هنا على رسالة علمية بعنوان "السياق القرآني في تفسير في ظلال القرآن"، وقد ذكرت الباحثة في أحد المطالب عن أثر السياق في الترجيح بين الروايات التفسيرية، وبينت أن سيداً يعتمد على السياق في ثلاثة أمور بالنسبة للروايات:

الأولى: أن يعتمد على السياق في ذكر الروايات التفسيرية المناسبة للسياق.

الثانية: رد الروايات التفسيرية غير المناسبة للسياق.

الثالثة: الاعتماد على السياق في الترجيح بين الروايات.

وقد ذكرت الباحثة أمثلة على كل واحدة[3]، وهذا ما تمت ملاحظته عند دراسة الروايات في الظلال.

---

[1] . منها ما سيأتي في ص: 206، 207 في من الرسالة في **قوله: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا..) (البقرة: 189)**

[2] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (3412/6)، ومن المواضع الأخرى التي رجح فيها بين الروايات بسبب الاتفاق مع ظاهر النص ما ورد في سورة النصر، ينظر: (3995/6).

[3] . نظمية عمران سرور، **السياق القرآني في تفسير "في ظلال القرآن"**، رسالة ماجستير، المشرف: د. سليمان محمد دقور، الجامعة الأردنية، (2011م)، ص: 94-97.

ومن الأمور المتعلقة بالترجيح بين الروايات ما يأتي:

1. ترجح سيد الضعيف على الصحيح دون توضيح لاعتبارات عنده:

مع العلم بأن سيد يتحرى الصحة في الروايات والأحاديث، إلا أنه قد يرجح الضعيف على الصحيح في الظاهر ودون توضيح للسبب، كما في **قوله تعالى:(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:184)** بيّن عند تفسيره لهذه الآية بدايةً رأيه ورجح القول بالنسخ، ثم ذكر بعدها روايتين عن ابن عباس، إحداهما تقول بالنسخ وهي ضعيفة السند، والأخرى مناقضة لها (تقول بعدم النسخ)، وواردة في البخاري، وذلك عند قوله: "وعلى أية حال فقد كان هذا التوجيه تمهيدًا لرفع هذه الرخصة عن الصحيح المقيم وإيجاب الصيام إطلاقًا. كما جاء فيما بعد (...) وقال ابن عباس: ليست منسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينًا... وعن ابن أبي ليلى قال: دخلت على عطاء في رمضان وهو يأكل، فقال: قال ابن عباس نزلت هذه الآية فنسخت الأولى، إلا الكبير الفاني إن شاء أطعم عن كل يوم مسكينًا وأفطر. فالنسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بالآية الآتية: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...»[1].

والذي يظهر للقارئ مما سبق أن سيداً لا يعتني بصحة الروايات، ويرجح دون اعتبارات، ولكن من خلال النظر والبحث في المصادر التي يعود لها، كابن كثير والطبري كان سيد مرجحاً لأقوالهم، وقد ورد العديد من الروايات الصحيحة المدعمة لرأي القول بالنسخ في تفسير ابن كثير والطبري[2].

---

[1] . سيد، **في ظلال القرآن**، (171/1).

[2] . ينظر: – الطبري، محمد بن جرير (ت: 310 هـ)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مكتب التحقيق بدار هجر، ط1، (160/3–180).

وقد فصل القول في هذه القضية الدكتور فضل عباس في كتابه "التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف"، وذكر ثلاثة آراء لقوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه..) مناقشاً لها ومرجحاً القول بالنسخ، ومستدلاً بروايات واردة في الصحيحين[1].

2. ترجيح سيد لبعض الروايات مع إمكانية الجمع بينهما:

قد يرجح سيد بين روايتين لا داعي للترجيح بينهما كما أنهما صحيحتان، ومن الأمثلة ما حصل في سبب نزول **قوله: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (البقرة: 189)** وذلك عندما قال سيد: "(...) في الصحيحين- بإسناده- عن البراء- رضي اللّه عنه- قال: «كان الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قبل أبواب البيوت، فجاء رجل منهم فدخل من قبل بابه، فكأنه عير بذلك. **فنزلت:(وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها ..)**[2]... ورواه أبو داود عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: كانت الأنصار إذا قدموا من سفرهم لم يدخل الرجل من قبل بابه... فنزلت هذه الآية. وسواء كانت هذه عادتهم في السفر بصفة عامة، أو في الحج بصفة خاصة وهو الأظهر في السياق، فقد كانوا يعتقدون أن هذا هو البر- أي الخير أو الإيمان- فجاء القرآن ليبطل هذا التصور

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت:774 هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2 (1420هـ - 1999 م)، (1/497-500).

[1] . عباس، فضل، **التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1 (1408هـ-1988م)، ص:33-36.

[2] . - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله (ت : 256هـ)، **الجامع الصحيح**، دار الشعب- القاهرة، ط1 (1407 - 1987)، كتاب بدء الوحي، (9/3)، رقم الحديث (1803).

- مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة ـ بيروت، باب السحر، (14/7)، رقم الحديث (5832).

الباطل (...)"[1]، وعند النظر في التفسير يظهر سبب من أسباب الترجيح بين الروايات وهو الأقرب للسياق، كما أن الروايتان غير متناقضتين لإمكانية اعتبار الحج من السفر.

خلاصة منهج سيد في التعامل مع روايات الصحابة والتابعين، أن سيداً لم يستبعد الأقوال المأثورة رغم أنه غير متخصص في التفسير بالمأثور، ورغم أنه يهتم بالمعاني الحركية التربوية والدعوية[2]، وعند النظر في الجدول المرفق[3] تظهر النسبة والفرق الكبيران بين سيد والطبري بالنسبة للروايات، ولكن لا تصح محاكمة سيد ببيان عدد الروايات عنده وعند غيره ومقارنتهما ببعضهما، إذ لكل مفسر اتجاهه الخاص وطريقته الخاصة التي خدمت القرآن الكريم، ولا يمكن التقليل من قدر أحدهما.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا على ما أنعم به وتفضّل، سبحانك ربنا لاعلم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم، اللهم إنا نبرأ إليك من عِلمنا وحولنا وقوتنا، فأعنا بعلمك وحولك وقوتك، وبعد الدراسة المقدمة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. اهتم المفسرون بروايات الصحابة والتابعين، مع الاختلاف فيما بينهم من ناحية الإكثار والإقلال، وعند مقارنة المفسرين المتقدين مع المفسرين المعاصرين كان عدد روايات المعاصرين أقل بكثير من الذي ذكره المفسرون المتقدمون، وعلى سبيل المثال الفرق

---

[1] . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (184/1).

[2] . الخالدي، **المنهج الحركي في ظلال القرآن**، ص: 410.

[3] . الجدول المرفق في آخر الرسالة.

بين ابن جرير الطبري الذي بلغت رواياته في سورة البقرة (5554) رواية، وعند ابن عاشور الذي كان أكثر المعاصرين ذكرًا للروايات بلغت رواياته (614) رواية.

2. تنوّعت المواضيع المتعلقة بروايات الصحابة والتابعين عند المفسرين المعاصرين، ابتداءً من أسباب النزول، وكان الاهتمام بها من قِبل جميع المفسرين على اختلاف مناهجهم في التعامل معها، وبرز اهتمام المفسرين الستة بالروايات المتعلقة بالأحكام والمسائل الفقهية على اختلاف مناهجهم من ناحية الاستطراد وذكر الفرعيات، كما برز ابن عاشور بالروايات المتعلقة باللغة.

3. مع اهتمام جميع المفسرين ببعض المواضيع المشتركة كأسباب النزول، والمسائل الفقهية إلا أنه قد لاح للباحثة أن كل مفسر زاد اهتمامه برواياتٍ بحسب توجهه الذي اتجهه ونحاه، فابن عاشور زاد اهتمامه بالروايات المتعلقة باللغة، والشنقيطي بالفقه مع استطراداته الكثيرة في أقوالهم، أما سيد قطب صاحب الاتجاه الحركي الدعوي، فقد كان كثيرًا ما يذكر تطبيق الصحابة وتفاعلهم مع القرآن، لإعطاء صورة واقعية على روعة القرآن الكريم عند تطبيقه.

4. اهتم المفسرون المعاصرون بشكل عام بالرواية عن أئمة التفسير من الصحابة والتابعين، فذكروا الكثير من الروايات عن ابن عباس –رضي الله عنهما– والأئمة الأربعة –رضوان الله عليهم– وابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم –رضوان الله عليهم جميعاً–، ومن التابعين الكرام عطاء وعكرمة وقتادة والسدي وغيرهم.

5. مع اهتمام المفسرين بذكر الروايات إلا أنهم تفاوتوا في الاهتمام بصحتها، وكان الشنقيطي من أكثرهم عناية بصحة الروايات إلا أن اهتمامه لم يكن في جميع الروايات.

6. عند اعتبار قيمة أقوال الصحابة والتابعين لابد من التأكد من نسبتها إليهم، وإلا فقدت الأقوال قيمتها، ومن قالوا بهذه الأقوال هم الذين عاصروا التنزيل وشهدوا الوحي، وكانت كباقي الأقوال، ومن الإشكاليات التي وُجدت أن يذكر المفسر روايتين متناقضين لنفس الراوي، مما يشير لضعف أحدها، ثم لايعقب المفسر عليها بشيء.

7. تنوعت مصادر المفسرين في نقل الروايات من كتب الحديث كالصحيحين والسنن الأربعة والمسانيد والمصنفات، ومن كتب التفسير كالطبري وابن كثير وكتب أسباب النزول كالواحدي.

التوصيات

1. الحاجة لجهود مبذولة من أهل الحديث لخدمة التراث التفسيري، وتحقيق روايات الصحابة والتابعين، لمعرفة الصحيح من الضعيف منها.
2. زيادة الاهتمام بدراسة أقوال الصحابة والتابعين، وتفاعلهم وحياتهم التي عاشوها في ظلال القرآن الكريم، والوقوف على أسباب الفجوة الحاصلة بين واقعهم وواقعنا، والقرآن الكريم ذاته يُتلى ويُحفظ من زمنهم إلى زمننا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أباظة، نزار، (1418هـ-1997م)، **جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام**، ط1، جدة، دار البشير.

أسود، محمد عبد الرزاق، (1429هـ-2008م)، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام**، ط1، دار الكلم الطيب.

بدر، عبد الله أبو السعود،(1421هـ-2000م)، **تفسير الصحابة**، ط1، بيروت، دار ابن حزم.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله، (ت: 256هـ)، **الجامع الصحيح**، ط1، دار الشعب، القاهرة، (1407هـ - 1987م).

بدوي، عبد الرحمن، (1977هـ)، **مناهج البحث العلمي**، ط3، وكالة المطبوعات.

البيومي، محمد رجب، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، دمشق، دار القلم.

الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، (ت: 279 هـ)، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**،(تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون) ومذيل بأحكام الألباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (ت: 728هـ)، **مقدمة في أصول التفسير**، (تحقيق: محمود نصار)، دار نوبان، القاهرة، (1988م).

الجصاص الحنفي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، (ت: 370هـ)، **أحكام القرآن**، (تحقيق: محمد الصادق قمحاوى)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، (1405هـ).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، (ت:241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)،**البحر المحيط في التفسير**، دار الفكر، بيروت، (1412هـ- 1992م).

جوهري، طنطاوي، (ت:1358هـ)، **الجواهر في تفسير القرآن الكريم**، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (1350هـ-1930م).

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (1406هـ-1986م)، **مدخل إلى ظلال القرآن**، ط1، جدة، دار المنارة.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (1429هـ-2008م)، **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، ط3، دمشق، دار القلم.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (1421هـ - 2000م)، **في ظلال القرآن في الميزان**، ط2، عمان، دار عمار.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح، (1421هـ - 2000م)، **المنهج الحركي في ظلال القرآن**، ط2، عمان، دار عمار.

خرماشي، بهاء الدين، (1411هـ-1991م)، **التفسير والتفاسير الحديثة**، ط1، دارالروضة.

الخضيري، محمد بن عبد الله، (1420هـ-1999م)، **تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة**، ط1، الرياض، دار الوطن للنشر.

خميس، قاسم عبد العزيز عبد الدايم، (1422هـ-2002م)، **أقوال الصحابة "ومدى حجيته عند الأصوليين" وأثرها في اختلاف الفقهاء**، المنصورة، مكتبة الإيمان.

أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، **سنن أبي داود**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر.

الدهلوى، الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «ولي الله الدهلوي»، (ت: 1176هـ)، **الفوز الكبير في أصول التفسير**، ط2، دار الصحوة، (1407هـ-1986م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، (تحقيق: مجموعة مع شعيب الأرناؤوط)، ط3، مؤسسة الرسالة، (1405هـ/1985م).

الرازي، محمد بن عمر، (ت:606)، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

رضا، محمد رشيد بن علي، (ت: 1354هـ)، **مجلة المنار**، باب فتاوى المنار.

الرومي، فهد بن عبد الرحمن، (1423هـ-2002م)، **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، ط4، الرياض، مكتبة الرشد.

الرومي، فهد بن عبد الرحمن، (1414هـ)، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، ط4مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيي الملقّب بمرتضى، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس عن جواهر القاموس**، التراث العربي، الكويت.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، (1422هـ-2001م)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (تحقيق: بديع السيد اللحام)، ط2، دار قتيبة.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، (ت:794)، **البرهان في علوم القرآن**، ط1، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار إحياء الكتب العربية، (1376هـ - 1957م).

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت: 902هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ).

السقاف، علوي عبد القادر، **تخريج أحاديث وآثار في ظلال القرآن**، الرياض، دار الهجرة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت: 911هـ)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار هجر، القاهرة، (1424هـ-2003م).

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين عبد الرحمن(ت: 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، ط1، تقديم وتعليق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، (1407هـ-1987م).

بنت الشاطئ ، عائشة عبد الرحمن، (ت 1419)، **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق**، دا ر المعارف، القاهرة، (1391هـ-1971م).

أبو شهبة، محمد بن محمد، (1403هـ-1983م)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ط1، جدة، عالم المعرفة.

أبو شهبة، محمد بن محمد، **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، مكتبة السنة.

شريف، محمد إبراهيم، (1406هـ-1986م)، **بحوث في تفسير القرآن الكريم (تاريخة.اتجاهاته.مناهجه)**، ط2، القاهرة، كلية دار العلوم.

الشنقيطي، "محمد الأمين" بن محمد المختار، (ت: 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، المطابع الأهلية، الرياض، ط(1403هـ- 1983م).

ابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت: 643هـ)، **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، ط1، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، المكتبة العصرية، صيدا، (1422هـ- 2001م).

طبانة، بدوي، **التيارات المعاصرة في النقد الأدبي**، مكتبة الانجلو المصرية.

الطبري، محمد بن جرير، (ت: 310)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ط1، دار هجر.

الطير، مصطفى محمد الحديدي، **اتجاهات التفسير في العصر الحديث**، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر.

ابن عادل، أبو حفص عمر بن على، (ت: 880 هـ)، **اللباب**، دار الكتب العلمية، لبنان.

عباس، فضل حسن، (1426هـ-2005م)، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ط1، مكتبة دنديس.

عباس، فضل حسن، (1408هـ-1988م)، **التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والإعتكاف**، ط1، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم، محمد، **تفسير الصحابة(مميزاته، خصائصه...)**، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي.

عبد المجيد، عبد المجيد محمود، (1979م-1399هـ)، **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**.

عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، بيروت، دار الفكر المعاصر.

العك، خالد عبد الرحمن، (1406هـ-1986م)، **أصول التفسير وقواعده**، ط2، دمشق، دار النفائس.

الغرايبة، راجح محمد عقلة، (2010م)، **الأمين الشنقيطي ومنهجه في التفسير**، ط1، عمان، دار قنديل.

ابن فارس، أبو الحسين، (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر.

القاسمي، ظافر، (1385هـ-1965م)، **جمال الدين القاسمي وعصره**، ط1، دمشق، المطبعة الهاشمية.

القاسمي، محمد جمال الدين، (ت: 1332هـ)، **محاسن التأويل**، ط1، دار الفكر، بيروت، (1426هـ-2005م).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش)، دار الكتب المصرية، القاهرة، (1384هـ-1964م).

قطب، سيد، (1402هـ-1982م)، **في ظلال القرآن**، ط10، بيروت، دار الشروق.

قطب، سيد، (1403هـ– 1983م)، **معالم في الطريق**، ط10، بيروت، دار الشروق.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت: 751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (تحقيق : طه عبد الرءوف سعد)، دار الجيل، بيروت، (1973).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت:774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، ط2 ، (تحقيق: سامي بن محمد سلامة)، دار طيبة، (1420هـ – 1999 م).

مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، (ت:158هـ)، **موطأ الإمام مالك**، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، مصر.

مراد، علي، **الإسلام المعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت:261)، **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، دار الجيل بيروت و دار الآفاق الجديدة، بيروت.

مقبل، فهمي توفيق، (1415هـ–1995م)، **رواد الإصلاح في العصر الحديث**، ط1، بيروت، الدار الأكاديمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت711)، **لسان العرب**، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1993م).

الناصر، صالح بن ناصر بن سليمان، (1425هـ–2004م)، **علوم القرآن عند الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، الرياض، عمادة البحث العلمي.

النمر، عبد المنعم، **التفسير كيف نشأ وتطور حتى انتهى إلى عصرنا الحاضر**، دار الكتب الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب، (ت:303هـ)، **المجتبى من السنن**، ط2 (تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة) والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (1406 – 1986).

النيسابوري، نظام الدين الحسن (ت: 850هـ)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ط1، (تحقيق: الشيخ زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1416هـ- 1996م).

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى (ت: 307هـ)، **مسند أبي يعلى**، ط1، (تحقيق: حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث، دمشق، (1404 - 1984).

الرسائل الجامعية

الترابي، عبد الله علي حمد(2006م)، **الاتجاه الفقهي في أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم الدرمان، أم الدرمان- السودان.

أبو حسان، جمال(1991م)، **تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجية ونقدية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

الدقور، سليمان محمد علي(1426هـ -2005م)، **اتجاهات التأليف ومناهجه في القصص القرآني**، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة اليرموك، إربد- الأردن.

الراعوش، عماد(2005م)، **علوم القرآن عند ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد- الأردن.

سرور، نظمية عمران(2011م)، **السياق القرآني في تفسير "في ظلال القرآن"**،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

عليوة، عزيزة طه (2012م)، **التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

أبو غزالة، سعاد فهمي(1993م)، **الشيخ جمال الدين القاسمي ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

مرار، أنور يوسف(1988م)، **طنطاوي جوهري ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

مريان، مناف توفيق(2012م)، **دعوى اشتمال الصحيحين على إسرائيليات**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.

المطيري، أحمد لافي فلاح(2007م)، **الاستدلال بالسياق القرآني في رد بعض الموقوفات والمقطوعات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.

المناسية، سعد أمين، (2010م)، **آراء محمد الطاهر ابن عاشور في الحديث النبوي وعلومه**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.

المواقع الالكترونية:

بحث لطالبة، هل الإسرائيليات مصدر من مصادر التفسير عند الصحابة، جامعة النجاح– نابلس **http://www.alrabita.info/forum/showthread.php?t=16179**

الطيار، مساعد، التفسير بالمأثور نقد للمصطلح وتأصيل، بحث للدكتور على الموقع: **http://www.attyyar.net/container.php?fun=artview&id=291**

جدول الروايات الموقوفة والمقطوعة في سورة البقرة

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
1	ص:205 13مقطوع7 موقوف					ص:201 1مقطوع(8مقطوع ب) /8موقوف(4موقوف ب)	ص:27 1موقوف
2	ص:225 12 مقطوع/8 موقوف						ص:39 1موقوف
3	ص:234 11 مقطوع/11 موقوف				ص:244 1موقوف		
4	ص:244 3 موقوف	ص:110 4مقطوع/1موقوف					
5	ص:227 3 موقوف						
6	ص:251 1 مقطوع/4 موقوف					ص:248 1موقوف	
7	ص:258 6 مقطوع/7 موقوف					ص:256 1موقوف	
8	ص:269 5مقطوع/2موقوف					ص:263 (1مقطوع ب) /2موقوف(1موقوف ب)	
9	-------------						
10	ص:280 7مقطوع 5موقوف	ص:130 2 موقوف					
11	ص:287						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	2 مقطوع /4موقوف						
12	------------------						
13	ص:292 1مقطوع/4 موقوف	ص:134 1 موقوف					
14	ص:296 8مقطوع/5موقوف						
15	ص:304 8مقطوع/8 موقوف				1 موقوف	ص:294 (1مقطوع ب)/(1موقوف ب)	
16	ص:312 4 مقطوع/2 موقوف						
17	ص:321 7مقطوع/4 موقوف						
18	ص:330 2 مقطوع/5 موقوف						
19	ص:334 38مقطوع/21 موقوف	ص:147 2مقطوع/2موقوف					
20	ص:357 1 مقطوع/2 موقوف				ص:263 1مقطوع		
21	ص:363 1 مقطوع /2 موقوف		ص:32 1موقوف				
22	ص:365 10 مقطوع/5 موقوف						ص:48 1موقوف
23	ص:373 9 مقطوع/1 موقوف	ص:161 1موقوف					
24	ص:379 2 مقطوع6 موقوف	ص:165 2موقوف (1موقوف ب)				ص:345 1موقوف	
25	ص:384	ص:195				ص:357	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	34 مقطوع/7 موقوف	1موقوف				1موقوف	
26	ص:399 13 مقطوع/4 موقوف	ص:196 (3 موقوف ب)				ص:358 2مقطوع/1موقوف	
27	ص:411 3مقطوع/1 موقوف					ص:368 2موقوف	
28	ص:418 7مقطوع/4 موقوف						
29	ص:427 5مقطوع/4 موقوف	ص:207 1موقوف(1موقوف ب)			ص:282 1مقطوع(1مقطوع ب)1موقوف	ص:384 3مقطوع(2مقطوع ب)/1موقوف	
30	ص:447 31مقطوع/7 موقوف			ص21 (1مقطوع ب)/5موقوف(1موقوف ب)			
31	ص:480 18 مقطوع/13موقوف				ص:287 1موقوف		
32	ص:495 2 موقوف						
33	ص:497 4مقطوع/3 موقوف						
34	ص:502 11 مقطوع /11موقوف				(3 موقوف ب) (3 مقطوع ب)		
35	ص:512 19 مقطوع/14 موقوف					ص:432 4مقطوع/3موقوف	
36	ص:525 21مقطوع/7موقوف						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
37	ص:542 14مقطوع/3موقوف						
38	ص:548 3مقطوع						
39	---------------				ص:297 2موقوف		
40	ص:553 7مقطوع/6 موقوف					ص:450 2موقوف	
41	ص:561 6مقطوع/1موقوف					ص:467 4مقطوع(1مقطوع ب)/	
42	ص:567 10 مقطوع/6موقوف					ص:471 1موقوف	
43	ص:572 1مقطوع					ص:473 1موقوف	
بداية مجلد 44	ص:7 2مقطوع/5موقوف				ص:300 1مقطوع		
45	ص:14 5مقطوع/2موقوف					ص:478 1موقوف	
46	ص:19 5مقطوع						
47	ص:24 4مقطوع						
48	ص:27 4مقطوع/2موقوف					ص:487 1مقطوع	
49	ص:41 8مقطوع/3موقوف						
50	ص:50						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	6مقطوع/1موقوف						
51	ص:61 12 مقطوع/2 موقوف						
52	ص:69 1 مقطوع						
53	ص:70 4مقطوع/1 موقوف						
54	ص:73 11 مقطوع/1 موقوف						
55	ص:81 6 مقطوع/1 موقوف						
56	ص:85 6مقطوع						
57	ص:90 27 مقطوع/7 موقوف						
58	ص:102 10 مقطوع/8 موقوف						
59	ص:113 7مقطوع/8 موقوف				ص:312 1مقطوع		
60	ص:120 6مقطوع/3موقوف						
61	ص:125 31مقطوع/4 موقوف		ص:67 2موقوف			ص:522 1مقطوع	
62	ص:143 14 مقطوع/2 موقوف	ص:279 1مقطوع (2 مقطوع ب)			ص:317 3مقطوع/1موقوف	ص:536 2مقطوع/(1موقوف ب)	
63	ص:158 13 مقطوع/3 موقوف	ص:282 1موقوف					

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
64	ص:166 2 مقطوع						
65	ص:167 10 مقطوع/3 موقوف	ص:284 1مقطوع			ص:323 3مقطوع	ص:544 1مقطوع	
66	ص:175 12 مقطوع/9 موقوف						
67	ص:183 9مقطوع/1موقوف						
68	ص:189 26مقطوع/8 موقوف					ص:552 2موقوف	
69	ص:199 13 مقطوع/1 موقوف	ص:289 1مقطوع/1موقوف			ص:326 1موقوف		
70	ص:204 8مقطوع/3 موقوف						
71	ص:212 36 مقطوع/4 موقوف					ص:556 1موقوف	
72	ص:225 9مقطوع/1 موقوف						
73	ص:229 8مقطوع						
74	ص:234 6مقطوع/2 موقوف				ص:332 1مقطوع		
75	ص:244 7مقطوع						
76	ص:249 8مقطوع/5موقوف					ص:570 2مقطوع	
77	ص:256						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	2 مقطوع						
78	ص:257 19مقطوع/6موقوف						
79	ص:267 12مقطوع/3 موقوف				1 مقطوع		
80	ص:274 15 مقطوع/6موقوف				ص:340 1مقطوع/2موقوف	ص:579 1موقوف	
81	ص:280 22 مقطوع/3 موقوف						
82	ص:287 1موقوف						
83	ص:288 6مقطوع/7 موقوف						
84	ص:300 6 مقطوع/ 1موقوف					ص:586 1موقوف	
85	ص:305 7مقطوع/3 موقوف					ص:589 1موقوف	
86	ص:317 1 مقطوع				ص:347 1مقطوع/1موقوف		
87	ص:318 9مقطوع/2 موقوف				ص:348 1مقطوع		
88	ص:325 14 مقطوع/5 موقوف						
89	ص:332 11 مقطوع/5موقوف	ص:315 1مقطوع/1موقوف			ص:349 1موقوف		
90	ص:340 16مقطوع/1موقوف				ص:350 1موقوف		
91	ص:349						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	5 مقطوع						
92	---------------						
93	ص:357 4 مقطوع						
94	ص:362 4مقطوع/7 موقوف					ص:615 3موقوف	
95	ص:367 3 موقوف	ص:322 1موقوف					
96	ص:369 11 مقطوع/6موقوف						
97	ص:377 19مقطوع/10موقوف						
98	ص:394 1 موقوف		ص:85 1موقوف				
99	ص:397 3موقوف						
100	ص:400 1مقطوع/2 موقوف						ص:94 1موقوف
101	ص:403 3 مقطوع						
102	ص:405 43مقطوع/16 موقوف	ص:332 3مقطوع/1موقوف	ص:88 1موقوف				
103	ص:459 3 مقطوع						
104	ص:459 19مقطوع/2 موقوف	ص:338 1مقطوع					
105	------------						
106	ص:472					ص:662	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	22 مقطوع/8 موقوف					4موقوف	
107	-------------						
108	ص:489 7مقطوع/2موقوف					ص:667 1موقوف	
109	ص:499 9مقطوع/3موقوف	(1موقوف ب)	ص:95 1موقوف			ص:669 1موقوف	
110	ص:505 1 مقطوع						
111	ص:508 6مقطوع						
112	ص:510 2مقطوع						
113	ص:513 6مقطوع/2 موقوف						
114	ص:520 10مقطوع/1 موقوف				ص:379 2مقطوع	ص:678 1موقوف	
115	ص:527 11مقطوع/5 موقوف						
116	ص:538 7 مقطوع/1 موقوف						
117	ص:541 2مقطوع					ص:686 2موقوف	
118	ص:550 14 مقطوع/1 موقوف						
119	ص:558 3مقطوع						
120	-------------						
121	ص:564				ص:388		

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	19مقطوع/7موقوف				2موقوف		
122	-------------						
123	----------------						
124	بداية مجلد ص:7 37مقطوع/17موقوف	(2 موقوف ب)				ص:704 1مقطوع/1موقوف	
125	ص:26 47مقطوع/10 موقوف	ص:379 6مقطوع/3موقوف			ص:393 4مقطوع/4موقوف	ص:710 2موقوف	
126	ص:45 5مقطوع/1موقوف						
127	ص:57 13مقطوع/12موقوف		ص:104 1موقوف		ص:397 1موقوف		
128	ص:74 10مقطوع/1موقوف						
129	ص:85 4مقطوع/1موقوف	ص:384 1موقوف					
130	ص:89 2مقطوع						
131	-------------						
132	ص:94 1مقطوع/1موقوف						
133	ص:98 1مقطوع				ص:405 1موقوف		
134	---------------						
135	ص:101 10مقطوع/2موقوف						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
136	ص:110 5مقطوع/2موقوف						
137	ص:113 2مقطوع/2موقوف	ص:399 1موقوف					
138	ص:117 13 مقطوع/1موقوف				ص:409 3مقطوع		
139	ص:121 1مقطوع/1موقوف						
140	ص:124 7مقطوع						
141	ص:128 2 مقطوع						
142	ص:130 8مقطوع/14 موقوف				(2مقطوع ب) (1 موقوف ب)	الجزء الثاني ص:6 6مقطوع(2مقطوع ب) /7موقوف(7موقوف ب)	
143	ص:143 31 مقطوع/12 موقوف				ص:424 1موقوف (1مقطوع ب)	ص:14 1مقطوع/2موقوف	
144	ص:172 12مقطوع/10 موقوف					ص:29 1مقطوع/1موقوف	
145	ص:186 1مقطوع						
146	ص:187 8مقطوع/1 موقوف				ص:429 1موقوف		
147	ص:190 1مقطوع	الجزء الثاني ص:17 1موقوف					

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
148	ص:192 15 مقطوع/1 موقوف						
149	--------------						
150	ص:199 16 مقطوع/1موقوف				2 مقطوع		
151	ص:210 2 مقطوع				ص:432 1موقوف		
152	ص:211 3 مقطوع				ص:433 1مقطوع(1مقطوع ب) (2 موقوف ب)	ص:50 1موقوف	
153	ص:214 2 مقطوع						ص:143 1موقوف
154	ص:215 6 مقطوع						
155	ص:219 2مقطوع/1موقوف						
156	-----------						
157	ص:223 2 مقطوع/1 موقوف	ص:34 1موقوف			ص:445 1موقوف		
158	ص:227 17مقطوع/15 موقوف	ص:37 1موقوف	ص:116 (2موقوف ب)		ص:451 3مقطوع /4موقوف (2مقطوع ب)(2موقوف ب)	ص:59 3موقوف	
159	ص:249 17 مقطوع/4 موقوف				ص:456 1موقوف	ص:69 1مقطوع/2موقوف	
160	ص:260 1مقطوع						
161	ص:262 4 مقطوع						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
162	ص:264 2 مقطوع						
163	------------		ص:131 1موقوف				
164	ص:268 7مقطوع					ص:82 2موقوف	
165	ص:279 6 مقطوع					ص:94 1موقوف	
166	ص:287 15 مقطوع/3 موقوف						
167	ص:294 4 مقطوع/1 موقوف						
168	ص:301 6مقطوع/1موقوف				ص:467 1مقطوع/4موقوف		
169	ص:303 1 مقطوع				ص:469 1موقوف		
170	ص:305 2مقطوع/2موقوف						
171	ص:308 12 مقطوع/4موقوف						
172	ص:316 1مقطوع						
173	ص:320 22مقطوع/2موقوف		ص:142(6مقطوع ب)1موقوف(4موقوف ب)	ص:49 18 مقطوع(21مقطوع ب)/28 موقوف(6 موقوف ب)	ص:475 1مقطوع/2موقوف	ص:118 2موقوف	
174	ص:327 6 مقطوع				1 مقطوع		

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
175	ص:331 10 مقطوع						
176	ص:336 1 مقطوع						
177	ص:336 30مقطوع/12موقوف				ص:481 (10 مقطوع ب)/1موقوف(1موقوف ب)		
178	ص:358 41مقطوع/13 موقوف	ص:102 (2مقطوع ب)				ص:138 1مقطوع/2موقوف	ص:165 1مقطوع
179	ص:382 9مقطوع					ص:144 3مقطوع	
180	39مقطوع/13 موقوف	ص:109 5موقوف	ص:146 (5مقطوع ب)(1موقوف ب)		المجلد الثاني ص:11 2مفطوع/2موقوف	ص:147 (15 مقطوع ب)/1موقوف(6موقوف ب)	
181	ص:397 8 مقطوع/1موقوف						
182	ص:399 25مقطوع/3موقوف						
183	ص:410 7مقطوع	ص:120 1موقوف	ص:148 2موقوف				
184	ص:414 48 مقطوع/35موقوف	4مقطوع/10 موقوف	ص:149 (1موقوف ب)		ص:22 1مقطوع/8موقوف(2موقوف ب)	ص:162 4مقطوع(11مقطوع ب)/5موقوف(12موقوف ب)	ص:170 1مقطوع/1موقوف(1موقوف ب)
185	ص:444 43 مقطوع/30 موقوف			ص:74 (1موقوف ب)	ص:28 1مقطوع/2موقوف(1موقوف ب)	ص:177 2مقطوع/3موقوف	
186	ص:480		ص:150		ص:32		ص:174

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	10 مقطوع/1موقوف		2موقوف		1مقطوع +1مرفوع (1مرفوع ب)		(1موقوف ب)
187	ص:487 61مقطوع/41موقوف	ص:140 6مقطوع/14 موقوف	ص:151 (2موقوف ب)		ص:43 2مقطوع/(10 مقطوع ب) /3موقوف(6موقوف ب)	ص:180 1مقطوع/4موقوف	
188	ص:550 6مقطوع/1موقوف		ص:152 1موقوف		ص:52 1مقطوع(9مقطوع ب)/1موقوف	ص:190 2موقوف	ص:176 (6مقطوع ب)/1موقوف
189	ص:553 15 مقطوع5موقوف	ص:166 2موقوف			ص:53 3موقوف	ص:193 3موقوف	ص:184 2موقوف
190	ص:561 3مقطوع/1موقوف	ص:168 1موقوف				ص:200 1مقطوع/2موقوف	ص:189 1موقوف
191	ص:565 14 مقطوع					ص:205 (4مقطوع ب)	
192	ص:569 1 مقطوع						
193	ص:570 14 مقطوع/2موقوف				1 موقوف	ص:209 1موقوف	
194	ص:575 9مقطوع/4موقوف					ص:210 1مقطوع(3مقطوع ب)/(1موقوف ب)	
195	ص:583 20مقطوع/17 موقوف	ص:172 (1موقوف ب) 1موقوف			ص:61 2موقوف	ص:214 1مقطوع/3موقوف	
196	ص:7 مجلد 3 182مقطوع/129موقوف	ص:176 1مقطوع/9موقوف ب	ص:159 1موقوف	ص:77 1مقطوع(23مقطوع ب)/9	ص:65 7مقطوع/8موقوف(1موقوف ب)	ص:216 3مقطوع(11مقطوع ب)/4موقوف(11موقوف	ص:193 1موقوف

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
				موقوف(9موقوف ب)		ب)	
197	ص:115 153 مقطوع/68موقوف	ص:182 2 موقوف/ (3 موقوف ب)			ص:72 2موقوف	ص:ص:213 3مقطوع(3مقطوع ب)/2موقوف(4موقوف ب)	
198	ص:162 30 مقطوع/33موقوف	2 موقوف			ص:73 1موقوف	ص:237 (1مقطوع ب)/1موقوف	ص:197 3موقوف
199	ص:184 8مقطوع/3موقوف	(1 موقوف ب)			ص:75 1موقوف	ص:ص:242 1موقوف	ص:200 1موقوف
200	ص:195 29 مقطوع/1موقوف	ص:189 1موقوف	ص:160 1 موقوف ب		ص:77 2موقوف	ص:245 1مقطوع	
201	ص:203 5مقطوع	ص:190 (2 موقوف ب)					
202	ص:207 1مقطوع						
203	ص:208 39مقطوع/22موقوف				ص:80 1مقطوع/3موقوف	ص:261 (6مقطوع ب)/(1موقوف ب)	ص:202 1مقطوع/1موقوف
204	ص:229 16مقطوع/3موقوف						
205	ص:237 10 مقطوع/6موقوف						
206	ص:244 2موقوف	1مقطوع/1موقوف					
207	ص:247 6مقطوع/2موقوف		ص:161 1موقوف			ص:273 1مقطوع	
208	ص:252 14 مقطوع/3موقوف					ص:276 (2مقطوع ب)/(1موقوف ب)	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
209	ص:259 3مقطوع/1موقوف					ص:279 2موقوف	
210	ص:261 6مقطوع						
211	ص:271 6مقطوع						
212	ص:274 2مقطوع					ص:294 1مقطوع/2موقوف	
213	ص:725 9مقطوع/3موقوف	ص:221 1مقطوع(2مقطوع ب)/ (1موقوف ب)				ص:300 2مقطوع(6مقطوع ب)/2موقوف (4موقوف ب)	
214	ص:289 3مقطوع						
215	ص:294 1مقطوع	ص:245 1مقطوع/1موقوف	ص:162 1موقوف				
216	ص:295 4مقطوع/1موقوف	(1 موقوف ب) (1 مقطوع ب)	ص:162 1مقطوع				
217	ص:300 16 مقطوع/3موقوف	ص:251 1مقطوع/1موقوف	ص:163 1مقطوع/1موقوف		ص:107 (2مقطوع ب)1موقوف(1موقوف ب)	ص:328 1مقطوع(4مقطوع ب)/1موقوف(4موقوف ب)	ص:225 1موقوف
218	ص:319 3مقطوع						
219	ص:322 51مقطوع/17 موقوف	ص:256 2موقوف(1موقوف ب)	ص:164 5موقوف		ص:110 (5مقطوع ب)/1موقوف(1موقوف ب)	ص:339 (4مقطوع ب)/3موقوف(3موقوف ب)	
220	ص:349 16مقطوع/11موقوف	ص:271 1موقوف			ص:114 1موقوف	ص:360 2موقوف(4موقوف ب)	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
221	ص:362 12مقطوع/3موقوف	ص:276 2موقوف					ص:241 1موقوف(1موقوف ب)
222	ص:373 48 مقطوع/18موقوف	ص:286 (2مقطوع ب) /1موقوف		ص:92 (15 مقطوع ب)/2موقوف(12 موقوف ب)		ص:368 (8مقطوع ب)/(2موقوف ب)	
223	ص:397 15 مقطوع/30 موقوف				ص:120 3مقطوع(2مقطوع ب)9موقوف(3موقوف ب)	ص:371 2مقطوع/7موقوف(1موقوف ب)	
224	ص:420 16مقطوع/5موقوف				ص:129 تعديل 1 موقوف		ص:243 (17مقطوع ب)/1موقوف
225	ص:428 71مقطوع/25 موقوف				ص:130 1موقوف(2موقوف ب)	ص:382 1مقطوع(11مقطوع ب)/2موقوف(1موقوف ب)	ص:243 4موقوف
226	ص:456 59مقطوع/18موقوف		ص:175 (2مقطوع ب)1موقوف(4موقوف ب)		ص:132 (2 مقطوع ب) (2موقوف ب) 1 موقوف		ص:245 1موقوف
227	ص:478 42مقطوع/61موقوف						
228	ص:500 54 مقطوع/51موقوف	ص:296 2موقوف(1موقوف ب)	ص:176 (3مقطوع ب)(9موقوف ب)		ص:136 1موقوف	ص:387 5مقطوع(8مقطوع ب)/5موقوف(8موقوف ب)	
229	ص:539 67مقطوع/22موقوف	ص:302 4مقطوع/6موقوف(14موقوف ب)	ص:177 (10 مقطوع ب)1موقوف(4موقوف ب)	ص:107 5مقطوع (52 مقطوع ب)/22موقوف(28 موقوف ب)	ص:137 2موقوف	ص:403 8مقطوع(10 مقطوع ب)/1موقوف(8موقوف ب)	ص:247 1موقوف
230	ص:585	ص: 310- 313	ص:177		ص:140	ص:415	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	9مقطوع/2موقوف	(1 مقطوع ب) / 2 موقوف	(2مقطوع ب)		1مقطوع(2مقطوع ب)12موقوف(20 موقوف ب)	1مقطوع(8مقطوع ب)/6موقوف(5موقوف ب)	
231	بداية مجلد 5 ص:8 12مقطوع/1موقوف	ص:314 1 مقطوع ب /2موقوف					
232	ص:17 13مقطوع/6موقوف				ص:153 1موقوف		ص:232 253 1موقوف
233	ص:31 94مقطوع/16 موقوف	ص:326 2مقطوع/(2موقوف ب)				ص:432 7مقطوع(21 مقطوع ب)/4موقوف (15 موقوف ب)	
234	ص:79 13مقطوع/7موقوف	ص:332 2موقوف(3موقوف ب)		ص:150 (2موقوف ب)	ص:156 2مقطوع		
235	ص:95 70 مقطوع/12موقوف		ص:182 (1موقوف ب)			ص:451 1مطوع(1مقطوع ب)/1موقوف(5موقوف ب)	ص:255 1موقوف
236	ص:118 41مقطوع/13 موقوف	ص:341 (6مقطوع ب)(3موقوف ب)	ص:183 (1مقطوع ب)1موقوف(2موقوف ب)		ص:160 (1مقطوع ب)/1موقوف		
237	ص:141 104مقطوع/18 موقوف	ص:343 1موقوف			ص:162 (1مقطوع ب)/2موقوف	ص:461 (11مفطوع ب)/(4موقوف ب)	
238	ص:168	ص:347	ص:187		ص:163	ص:468	

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	47 مقطوع/70موقوف	2مقطوع/2موقوف	(1مقطوع ب)/1موقوف		(2مقطوع ب)/2موقوف(4موقوف ب)	(1مقطوع ب)/1موقوف(14موقوف ب)	
239	ص:238 30 مقطوع/4موقوف				ص:168 2موقوف		
240	ص:254 13مقطوع/3موقوف				ص:170 1مقطوع/2موقوف	ص:471 1مقطوع(6مقطوع ب)/1موقوف(2موقوف ب)	
241	ص:263 5موقوف	ص:358 (5مقطوع ب)(2موقوف ب)			ص:172 2مقطوع(1مقطوع ب)/1موقوف	ص:474 1مقطوع(5مقطوع ب)	
242	-----------------						
243	ص:266 13مقطوع/6موقوف	ص:360 2مقطوع/1موقوف	ص:190 (1موقوف ب)		ص:174 1مقطوع(3مقطوع ب)/1موقوف	ص:475 1مقطوع/1موقوف	
244	------------------						
245	ص:284 3مقطوع	ص:371 1مقطوع(1مقطوع ب)1 موقوف					
246	ص:292 9مقطوع/1موقوف					ص:485 موقوف	
247	ص:306 17 مقطوع/3موقوف						
248	ص:318 31مقطوع/19موقوف	ص:385 1مقطوع/(1مقطوع ب)					
249	ص:339 19مقطوع/10 موقوف	ص:388 2موقوف					
250	-------------------						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
251	ص:355 10مقطوع/1موقوف						
252	---------------------						
253	ص:378 4 مقطوع	الجزء الثالث ص:5 (1مقطوع ب)		ص:157 2موقوف			
254	ص:382 2 مقطوع	ص:17 1مقطوع					
255	ص:387 29 مقطوع/9 موقوف		ص:197 1موقوف			الجزء الثالث ص:23 (3مقطوع ب)/1موقوف(2موقوف ب)	
256	ص:407 36 مقطوع/7موقوف					ص:27 7مقطوع/2موقوف	
257	ص:425 5 مقطوع						
258	ص:430 19 مقطوع						
259	ص:439 62 مقطوع/7 موقوف						
260	ص:485 47 مقطوع/8 موقوف				ص:199 1موقوف	ص:40 3مقطوع	
261	ص:513 4 مقطوع						
262	ص:518 2 مقطوع		ص:211 1موقوف				
263	ص:520 2 مقطوع						

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
264	ص:522 15 مقطوع/7 موقوف						
265	ص:531 25 مقطوع/2موقوف				ص:206 1مقطوع/		
266	ص:544 14 مقطوع/14 موقوف				ص:207 1موقوف(1موقوف ب)	ص:54 1موقوف	
267	ص:555 31مقطوع/15 موقوف		ص:211 (1موقوف ب)			ص:55 1موقوف	ص:311 2موقوف
268	ص:571 1مقطوع/7 موقوف					ص:60 1موقوف	
269	ص:576 10 مقطوع/2موقوف					ص:63 1موقوف	
270	ص:581 2 مقطوع						
271	ص:582 3مقطوع/2موقوف					ص:68 1مقطوع/موقوف	
272	ص:587 5مقطوع/4موقوف						
273	ص:590 16 مقطوع/1موقوف		ص:212 (2موقوف ب)				
274	ص:601 1 مقطوع/2موقوف		ص:214 1مقطوع(4مقطوع ب)(2موقوف ب)		ص:215 1مقطوع(4مقطوع ب)		
275	المجلد السادس ص:8 11مقطوع/2موقوف		ص:223 (1موقوف ب)			ص:81 3موقوف(8موقوف ب)	
276	ص:15		ص:224	ص:167			

رقم الآية	**الطبري** 5554 رواية في 267 آية (1608موقوف) (3946 مقطوع)	**المنار** 218 رواية في 64 آية (145 موقوف) (73 مقطوع)	**الطنطاوي جوهري** 106رواية في 35 آية (69 موقوف) (37 مقطوع)	**الشنقيطي** 302 رواية في 11 آية (145 موقوف) (157 مقطوع)	**القاسمي** 310 رواية في 73 آية (179 موقوف) (131 مقطوع)	**التحرير والتنوير** 614 رواية في 97 آية (311 موقوف) (303 مقطوع)	**الظلال** 58 رواية في 24 آية (32 موقوف) (26 مقطوع)
	1موقوف		1موقوف(1موقوف ب)	(10 مقطوع ب)/10 موقوف(4موقوف ب)			
277	------------------						
278	ص:22 3 مقطوع						
279	ص:25 7 مقطوع/5 موقوف						
280	ص:30 23مقطوع/8موقوف						
281	ص:39 3مقطوع/3 موقوف					ص:97 (4مقطوع ب)/2موقوف	
282	ص:43 91 مقطوع/15 موقوف			ص:184 2مقطوع(9مقطوع ب)/(3موقوف ب)	ص:233 2مقطوع(2مقطوع ب)/1موقوف	ص:99 3مقطوع(17 مقطوع ب)/4موقوف(6موقوف ب)	
283	ص:94 9مقطوع/4موقوف			ص:187 1موقوف		ص:121 (5مقطوع ب)/1موقوف(1موقوف ب)	
284	ص:102 25 مقطوع/21موقوف				ص:238 1مقطوع/2موقوف	ص:131 1موقوف	
285	ص:129 1مقطوع				ص:240 1موقوف		
286	ص:130 22 مقطوع/9موقوف				ص:250 1مقطوع	ص:141 1موقوف	

ملاحظات متعلقة بالجدول:

1. الموقوف: الروايات الواردة عن الصحابة -رضوان الله عليم- والمقطوع: الروايات الواردة عن التابعين.
3. الروايات الواردة في الجدول شاملة للروايات التي رُويت بالنص والروايات التي رُويت بالمعنى، وللتمييز بينهما في الجدول رُمز للتي بالمعنى بـ (ب).
4. طبعات التفاسير المعتمدة في الإحصائية:

- الطبري، جامع البيان، المحقق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1(1420هـــ2000م)/- القاسمي، محاسن التأويل، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1(1418هـ-1998م).
- محمد رشيد رضا، المنار، الهيئة المصرية العامة، (1990م). - ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، (1984م) / - الشنقيطي، أضواء البيان، دار الفكر-بيروت، ط (1415هـ-1995م).
- طنطاوي جوهري، الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ط2(1350هـ-1930م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. / -قطب، سيد، في ظلال القرآن، ط10(1402هـ-1982م)، دار الشروق.

METHODOLOGIES OF MODERN EXEGETES IN DEALING WITH THE NARRATIONS OF THE COMPANIONS AND THE SUCCESSORS

By

Israa' Abdul- Hafize AL-Oudat

Supervisor

Dr. Ahmad Shukri, Prof.

ABSTRACT

The study of the attitudes and the methods in any discipline is considered one of the most crucial realms that show the efforts of the scholars in that discipline; one of these disciplines is the exegesis of the Holy Quran. With that in mind, the study of the attitudes and the methods of the exegetes of the Holy Quran is an efficient tool in indicating the efforts of the precedent as well as the contemporary exegetes, and in setting comparison between them. Also, it has a role in unveiling the impact of these efforts on the real life, namely, the influence these efforts exert on soul, and the ways they manifest the splendor of the Holy Quran and unveil its treasures. Additionally, the study of attitudes and methods helps in spot diagnosing the deficiencies, and offering a treatment for them, and consequently, it will lead to the development and the progress.

Relying on the formerly mentioned notions, the searcher studied the methods of the contemporary exegetes according to their different attitudes in dealing with the narrations of the companions and the successors by selecting samples of the contemporary exegesis and conducting induction, so as to study the narrations of the companions and the successors, and to unveil the way the contemporary exegetes deal with it depending on their attitudes, with a concise comparison with the precedent exegetes.

The outcome of this study shows that there was a distinguished concern from the exegetes to mention the narrations of the companions and the successors in their exegesis, irrespective of the subjects treated, nor of the authenticity of these narrations. Additionally, the study shows that upon comparing the bulk of narrations used by the contemporary exegetes to those of the precedent ones, the number was substantially less, nevertheless, this does not mean that they did not concern about them.

In addition to that, the searcher revealed that some of exegetes, namely, Saied Qutob, does not confine to the citation of these narrations, but he adds a lot about the real life of the companions and how they interact with the verses of the Holy Quran.